

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أبريل 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع "ميثاق اللاتمركز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية".

• محضر الجلسة رقم 108 ليوم الثلاثاء فاتح ذو الحجة 1444هـ (20 يونيو 2023م)..... 12598

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

فهرست

دورة أبريل 2023

صفحة

• محضر الجلسة رقم 106 ليوم الثلاثاء 24 ذو القعدة 1444هـ (13 يونيو 2023م)..... 12538
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 107 ليوم الثلاثاء فاتح ذو الحجة 1444هـ (20 يونيو 2023م)..... 12573

محضر الجلسة رقم 106

التاريخ: الثلاثاء 24 ذو القعدة 1444 هـ (13 يونيو 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان وافي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 6 يونيو 2023 إلى تاريخه بـ:

- 18 سؤالاً شفهياً؛

- 61 سؤالاً كتابياً؛

- 51 جواباً كتابياً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثلاث (3) طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 13 يونيو 2023، حول المواضيع التالية:

1- مدى احترام قانون الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع هذا الطلب؛

2- الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد أبدت الحكومة استعدادها للتفاعل مع الطلب على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة.

3- منع مسيرة وطنية احتجاجية يوم الأحد 4 يونيو 2023 بالدار البيضاء، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول "السياحة الوطنية: الحصيلة وخارطة الطريقة المستقبلية" والذي تجمعهم وحدة الموضوع.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد الحسين ودمين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن حصيلة الموسم السياحي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار دائما وحدة الموضوع للمتدخل الموالي من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المخطط الاستعجالي ديال 2 مليار ديال الدرهم، والمجهودات اللي درناها باش نوفرو أكبر عدد من مقاعد النقل الجوي، وشراكات مع منظمي الأسفار العالمي والعمل ديال المهنيين، حققنا النتائج اللي كانت الحمد لله إيجابية.

واحنا متفائلين بهاذ الإشعاع القوي اللي عرفاتو بلادنا بفضل إنجازات الفريق الوطني، والاستقبال الملكي والشعبي للأسود، واللي كان عندو تأثير كبير على صورة المغرب، وهاذ الشي شكل فرصة جديدة لإشعاع القطاع السياحي.

الأرقام اللي عندنا كتبين أن المغرب عرف اهتماما غير مسبق، وتذكر أكثر من 17 مليون مرة، وأكثر 180 مليون تفاعل في وسائل التواصل الاجتماعي، فالوقت اللي عادة كيوصل المعدل السنوي حوالي 500 ألف.

وهاذ الشي غادي ينعكس إيجابيا على القطاع السياحي، حيث ظهرت أسواقا جديدة بالنسبة لوجهة المغرب، كالولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين والشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء.

والوزارة كتعمل باش تحول هاذ الاهتمام غير المسبق إلى زيارات فعلية لعدد كبير من السياح وولوج أسواق جديدة، وبيدنا كنا نلاحظو أن عدد من السياح كيصرحو بأن الزيارة ديالهم للمغرب جاءت بفضل المونديال.

وبهاذ المناسبة، بغيت نشير للشراكة بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، اللي توقعات يوم الأربعاء الماضي 7 يونيو، وهاذ الشراكة غادي إن شاء الله غادي تساهم في الإشعاع الكبير اللي كيغرفو بلادنا، سواء في كرة القدم، أو كذلك فالسياحة اللي عندها مؤهلات عديدة ومختلفة في المغرب، وكتهدف هاذ الشراكة إلى الترويج للمغرب كوجهة سياحية من خلال كرة القدم على الصعيد الوطني والدولي، واستمرار كرة القدم في الحملات القادمة ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة، وتشجيع السياحة عبر الرياضة في المغرب.

أما بالنسبة للنتائج اللي حققناها إلى حدود اليوم في قطاع السياحة، بغيت نعطي بعض الأرقام:

في سنة 2022 للأول مرة كنوصلو إلى 93 مليار درهم كمداخيل من العملة الصعبة، يعني زائد 16% مقارنة مع 2019، كما وصلنا إلى 19 مليون ليالي المبيت أي زائد 109% مقارنة مع 2021، وبالنسبة للسياحة الداخلية وصلات هاذ النسبة لـ 42% مقارنة مع 31% قبل الأزمة فقط.

وفي 2023 كتحققو نتائج أحسن، فعائدات السياحة إلى متم أبريل وصلات إلى 32 مليار درهم، أي زائد 40% مقارنة مع 2019، ولأول مرة كنوصلو في شهر ماي إلى أكثر من مليون سائح، أي زائد 55% مقارنة مع 2019، وبالتالي وصلنا في الخامس أشهر الأولى ولأول مرة كذلك إلى 5.1

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالي: ما هي حصيلة الموسم السياحي؟ وكيف تجري عملية تنفيذ خارطة الطريق الجديدة في القطاع السياحي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للمتدخل الموالي ودائما في وحدة الموضوع للفريق الاشتراكي.

السي السالك، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

المتدخل الموالي من فريق العدالة الاجتماعية حول "خارطة الطريق الاستراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي".

المستشار السيد محمد بن فقيه:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي وهو من أحد أفراد مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي حول "خارطة طريق القطاع السياحي في المغرب"، وقد طلب تأجيله إلى جلسة لاحقة.

إذن لكم الكلمة أعتقد، السيدة الوزيرة تفضلوا.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت نشكركم على الاهتمام ديالكم بـ"ورقة الطريق السياحة 2023-2026"، اللي وقعنا عليها يوم 17 مارس 2023.

قبل ما نتكلمو على ورقة الطريق الجديدة، لابد ما نذكر أنه بفضل

- (Beach & Sun) يعني الشاطئ والشمس والتي غيتم فيها تحسين كل الخدمات في الشواطئ؛

- الصحراء والواحات التي غادي نطور وفيها تجارب سياحية جديدة؛

- "المائيس" (MICE)، يعني سياحة الأعمال، هنا بغينا المغرب يستقبل عدد أكبر من السياح بغرض المعارض والمؤتمرات؛

- المدارات الثقافية فين غادي نعززو التراث اللامادي ونجعلو من المدن العتيقة والقصور والقصبات وجهة جذابة؛

- السياحة الداخلية الخاصة بالشواطئ، التي غادي نشغلو فيها على ملاءمة العرض مع الطلب؛

- والسياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة فين غادي نطورو تجارب جديدة كتوافق احتياجات وميزانية السائح المغربي.

وباش نزيدو نخلقو تجربة سياحية متميزة، خدمنا على خمسة السلاسل أخرى التي هي:

- المطبخ المغربي والمنتجات المحلية؛

- المهرجانات والمواسم؛

- الصناعة التقليدية والمهارات المحلية؛

- الإيواء البديل بحال المخيمات والإيواء عند الساكنة؛

- والتنمية المستدامة.

وتنطمحو عبر هاذ السلاسل إلى الحفاظ على التوازن البيئي والإيكولوجي، وكذلك على المكونات الأخرى التي تهتم الساكنة والتي كتضمن الاستدامة، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وباش ننزلو ورقة الطريق، بدينا نشغلو على ستة روافع أساسية:

1- الرفع من مقاعد النقل الجوي؛

2- الترويج والتسويق مع التركيز على الرقمنة؛

3- منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية وإحداث مقاولات صغرى ومتوسطة؛

4- تأهيل الفنادق وإحداث قدرات إيوائية جديدة؛

5- تعزيز الموارد البشرية عبر إطار جذاب للتكوين والتدريب، وهاذ النقطة مهمة جدا وغادي نرجع لها من بعد؛

6- إعادة تموقع المرصد الوطني للسياحة.

باش نضمنو نجاح ورقة طريق السياحة وننزلوها على أرض الواقع، تم اعتماد حكامة جديدة من خلال إحداث لأول مرة لجنة وطنية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، التي تتكون من الأطراف الموقعة على الاتفاقية، لجنيتين على الصعيد الوطني، الأولى مكلفة بالنقل الجوي

مليون سائح بزيادة 20% مقارنة مع 2019.

والمهم هو أن هاذ الزيادة كتمهم المغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك السياح الأجانب، التي صبحو كيمثلو 56% من عدد السياح، مقارنة مع 51% في 2022.

وهاذ النتائج الإيجابية التي حققناها هي بفضل العمل الذي درناه ومازال كنديروه في الوقت المناسب، واحنا كنشوفو على الصعيد العالمي الصعوبة التي كتلقى عدة وجهات للرجوع إلى مستوى ديال 2019.

والأرقام ديال المنظمة العالمية للسياحة كتبين أن العالم عرف انخفاض ديال 20% في الثلاث أشهر الأولى ديال 2023، واحنا متفائلين في المستقبل لأن وضعنا ورقة طريق طموحة في إطار مقارنة تشاركية جات بعد تشخيص دقيق ومععمق.

هاذ التشخيص بين لنا خمسة دالملاحظات مهمة:

- أوروبا كتمثل 70% من الأسواق المصدرة؛

2- مراكش وأكادير تيجلبو 60% من السياح؛

3- أهم موسم عندنا في المغرب هو فصل الشتاء، الوقت الذي تيكو الطقس بارد في الأسواق المصدرة خاصة أوروبا؛

4- لاحظنا أن الحكامة ما كانتش ملائمة، خصوصا ضعف التنسيق مركزيا وجهويا؛

5- لاحظنا كذلك أن العرض والطلب ما كانوش دائما ملائمين.

فللتذكير ورقة طريق لقطاع السياحة تخصص لها 6.1 مليار درهم، وعندها الأهداف التالية:

- نوصلو إلى 17.5 مليون سائح في أفق 2026؛

- نحققو 120 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة؛

- نخلقو 200.000 فرص شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة؛

- ونقوم بإعادة التموقع السياحي كقطاع أساسي للاقتصاد الوطني.

وباش نوصلو لهاذ الأهداف، تنعملو على تصور جديد للعرض مبني على تجربة الزبون في 9 ديال السلاسل موضوعاتية و5 السلاسل أفقية.

فالسلاسل الموضوعاتية هي:

- (Ocean Waves)، يعني المحيط والأمواج التي غنكزو فيه على الرياضات المائية، بحال (kitesurf, surf)؛

- (Nature, Trekking & Hiking) يعني الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق التي غادي نركزو فيها على تطوير السياحة الخضراء؛

- (City Break) يعني سياحة المدن التي غادي تمكنا نقدمو عرض أكثر تنوعا؛

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

صافي هاذ الشي اللي كاينة، وخا.

السيد رئيس الجلسة:

باش تفاعلو مع السيدات والسادة المستشارين، لكم الحرية في الأخذ بهاذ الرأي، وهاذ المقترح.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

Ok، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا.

إذن نمر للتعقيبات ديال السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أعطي الكلمة للمتدخل الأول من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد الحسين ودمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على المعطيات المهمة التي تفضلتم بتقديمها لنا حول حصيلة الموسم السياحي، التي نعتبرها مؤشرات إيجابية بكل المقاييس، والتي تعكس باللمس الجهود التي تبذلها الحكومة لإخراج قطاع السياحة من الأزمة التي كان يعاني منها ومعالجة الآثار السلبية للأزمة الوبائية التي أوقفته لأزيد من سنتين متتاليتين.

إن هذه المؤشرات الرقمية التي عبرتم عنها، السيدة الوزيرة المحترمة، تبين باللمس بأن هناك آفاق وعائدات مهمة لتطوير قطاع السياحة، على اعتبار أن بلادنا تتوفر على موروث ثقافي ومميزات طبيعية متنوعة وجذابة تشجع على تطويره مما يكون له انعكاس إيجابي على النتائج داخل الوطن، ويساهم في دعم المالية العمومية، والتي يجب توظيفها لتطوير جاذبية السياحة الوطنية.

وفي هذا الإطار، نشيد في فريق التجمع الوطني للأحرار بالتوجهات السامية لجلالة الملك حفظه الله، إبان الأزمة الصحية والانخراط الإرادي للحكومة في إطار المخطط الاستعجالي لدعم القطاع السياحي، سواء تعلق الأمر بعملية الترويج أو التسويق أو تأمين عدد مقاعد النقل الجوي لمواجهة السياحة الوطنية أو الانخراط التام للمهنيين في قطاع السياحة.

وهنا نؤكد على صوابية التدابير التي تم اتخاذها من قبل الحكومة

والثانية مكلفة بالمنتوج السياحي (العرض - الطلب)، و12 لجنة لتتبع المخططات الجهوية تحت رئاسة السادة الولاة.

وبغيت نشير بالمناسبة، أننا بدينا في تفعيل اللقاءات الجهوية، وكانت عندنا لقاءات جهوية مهمة مع المهنيين والسلطات المحلية، المنتخبين والشركاء الآخرين، بكل من مراكش والدار البيضاء وأكادير والراشيدية وبني ملال والداخلة، وهاذ اللقاءات كانت غنية بالاقتراعات، ولمسنا فيها انخراط الجميع في ورقة الطريق اللي وضعناها في إطار تشاركي، واهنا مازال مستمرين فهاذ العمل.

وبغيت هنا نرجع للنقطة الخاصة بتأهيل الموارد البشرية، اللي كنعطيو لها أهمية كبيرة نظرا للدور ديالها في تحسين تنافسية وجهة المغرب، وكذلك سمعة السياحة فبلادنا، وكنشتغلو عليها بتركيز كبير، سواء فالأوراش الحالية أو فالأوراش المتعلقة بورقة الطريق.

بالنسبة للأوراش الحالية، تم إحداث فروع خاصة بالتكوين السياحي في 9 من مدن المهن والكفاءات، واللي كان الاشتغال عليها بتنسيق مع المهنيين اللي حددو الحاجيات ديالهم.

تم إعادة تموقع مؤسسة التكوين التابعة للوزارة، خاصة بمعهد ورزازات ومعهد طنجة، اللي استافدو من برنامج تحدي الألفية الأمريكي (MCC¹) واللي طورناها وخلقنا فيها 10 ديال الفروع جديدة، اللي هي:

- تديرو ومراقبة التسيير فالسياحة والفندقة والمطعمة؛

- السياحة الإلكترونية (E-tourisme)؛

- السمعة الإلكترونية (E-réputation)؛

- الترويج والتسويق للمنتوجات المحلية؛

- الطبخ التقليدي المغربي؛

- الفندقة الدولية ذات التصنيف الممتاز؛

- تديرو وهندسة المطعمة؛

- سياحة الأعمال والمؤتمرات؛

- تديرو الجودة والسلامة الصحية في مؤسسات الإيواء السياحي والمطاعم السياحية؛

- الطبخ بحوض البحر الأبيض المتوسط.

السيد رئيس الجلسة:

بقات عندكم، السيدة الوزيرة، دقيقة و30 ثانية، إلى بغيتو تحتفظو بها للتعقيب.

¹ Millenium Challenge Corporation

- ثالثا، لن نمل من إعادة التأكيد على أن من مسؤولية الحكومة أيضا تشجيع السياحة الداخلية، والتي يجب إيلاءها العناية والاهتمام اللازمين من خلال تفعيل كافة آليات الرقابة، ذلك أن أحد أكبر العوائق التي تحد من تطور السياحة الداخلية هو فوضى الأسعار التي تسود خصوصا خلال فترة الصيف، والتي يكتوي بناها السائح المغربي الذي أصبح يواجه صعوبات كبرى في زيارته لمناطق بلاده بفضل الإشكاليات، خصوصا في ظل هذه الظروف التي تتميز بتدهور القدرة الشرائية؛

- رابعا، من مسؤولية الحكومة كذلك التدخل لحماية التشغيل العاملة بالوحدات الفندقية، وذلك عبر الربط الواضح والمباشر ما بين الدعم المقدم واحترام المقتضيات والنصوص القانونية ذات الصلة، لاسيما ما يتعلق باحترام الحقوق والحريات النقابية، وذلك لأنه جرى تشريد العديد من العمال والعاملات وطردهم من الفنادق التي يعملون بها بسبب اختيارهم ممارسة العمل النقابي في صفوف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وهو أمر لا يمكن السكوت عنه، وندعو الحكومة بمختلف قطاعاتها المعنية إلى التصدي له.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للمتدخل الموالي دائما في إطار التعقيب من الفريق الاشتراكي.

السيد السالك، تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على عرضكم.

السيدة الوزيرة،

لا يمكن نكران الرقم الذي وصلت إليه المستويات السياحية ببلادنا في الفترة من هذه السنة بالمقارنة مع نظيرتها سنة 2019.

صحيح أن هذا التطور يقدم مؤشرات حسنة ويدل على العمل الكبير الذي تقوم به وزارتك على مستوى تطوير الخارطة السياحية، لكنه من جانب آخر يبرز حجم التحديات والإكراهات التي لازال يعاني منها القطاع في كثير من جهات المملكة، ونخص بالذكر أقاليمنا الجنوبية، خاصة جهة العيون- الساقية الحمراء التي سجلت تراجعا كبيرا على مستوى استقطاب السياح في الفترة الأخيرة.

الأمر الذي يستوجب إبتكار عروض خاصة وشاملة تستهدف تحسين شروط الإيواء وبنيتها من جهة، وظروف وجودة الاستقبال من جهة أخرى عبر الرفع من الدعم المقدم للوحدات الفندقية الموجودة

لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، مؤكداً على أن الدعم الذي خصصته الحكومة لقطاع السياحة أعطى نتائج إيجابية، مما يجعلنا ندعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير أخرى تهم المجالات التالية:

- تجويد خدمات النقل الجوي مع تحسين ظروف الاستقبال بالمطارات؛

- مواصلة تشجيع دور السياحة الداخلية في تأمين النشاط السياحي الوطني؛

- مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات المرتبطة بالبنيات التحتية السياحية؛

- السهر على توزيع وتطوير المنتج السياحي الشاطئي والطبيعي والثقافي لمواكبة متطلبات السياح.

وفي الختام، نقدر عاليا تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة لفترة 2023-2026 بغلاف مالي يصل إلى 6.1 مليار درهم بحضور السيد رئيس الحكومة عزيز أخنوش لمواجهة الرهانات الكبرى والتحديات التي يعرفها هذا القطاع الحيوي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

ودائما في إطار التعقيب أعطي الكلمة للسيد المستشار من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم القيم والذي تضمن معطيات جد مهمة، وهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التفاعل مع جوابكم عبر الملاحظات التالية:

- أولا، لا يمكن إلا التنويه بتعاطي الحكومة مع القطاع السياحي، وهو تعاطي يعكس قناعة بأن السياحة تمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني أو هكذا يجب أن تكون، لذلك سبق لنا التعبير عن دعمنا وتنويعنا بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال السنة الماضية، لاسيما ما يتعلق بتخصيص دعم للقطاع السياحي بمبلغ 2 مليار ريال الدرهم، كما ننوه بتخصيص الحكومة من خلال المرسوم الأخير المتعلق بفتح اعتمادات إضافية بمبلغ 1.2 مليار درهم لتنفيذ خارطة الطريق الجديدة؛

- ثانيا، ندعو إلى التنفيذ الكامل لما تضمنته خارطة الطريق الجديدة للقطاع السياحي والتي تشكل مبادرة حكومية نوعية تنوحي تعزيز جاذبية العرض السياحي الوطني ومواجهة المنافسة الحادة التي تفرضها العديد من الوجهات السياحية العالمية؛

السياحة الجبلية، عندنا البحار، عندنا الشواطئ، عندنا الرمال، عندنا الصحاري.

ولكن للأسف كل شي هاذ الشي ما كيتستغلش، وفي نفس الوقت تيجي السائح المغربي، أو لا السائح من مغاربة العالم بهذا المبلغ اللي تياخذ هذالك بـ 600 أورو، ولا 500 في ظرف أسبوع. هذالك المغربي تيلخصو في ليلة ولا جوج ليالات، وتكلمتو على 60% في أكادير ومراكش، أنا تنقول لكم بأن أكادير ومراكش كتعاني خصوصا في الفصل ديال الصيف، خصوصا أكادير، راه الناس تيجيو مع الأسرديالهم ما تيلقاو فين ينعسو، راه تينعسو في باركينكات، وما تيلقاو ما ياكلو وما تيلقاو ما يشربو، علاش؟ علاش هاذ الشي؟ ومستمرين فهاذ الوضع، إلى متى غادي نستمر فيه مع العلم أنه تنكلمو على السياحة الداخلية وإلى مشيت سولتي دابا الناس ديال الأوطيلات تيقول لك احنا راه تنسلكو شوية في الصيف، علاش؟ لأنه تيلسلو لأنه تيلعلو الفنادق لـ 2500 و 3000 درهم ليلة وحدة بالنسبة (les appartements) في أكادير، وهذا هو الأسئلة الحقيقية اللي خصنا نطرحو.

السؤال كذلك اللي خصنا نطرحو اليوم القضية ديال البنية الفندقية اليوم في المغرب واش ما حانش الوقت اليوم أننا نعاودو النظر في السياسة ديال الاهتمام بالإيواء ونهتمو بالثقافة السياحية، بالجوانب المتعلقة أولا بمأسسة هذا العمل ديال السياحة، فينا هو المرصد ديال السياحة؟ فين هي الوكالات ديال التنمية السياحية؟

كل هاذي أمور خصها يتعاود فيها النظر وتعاود تأطر، وفي نفس الوقت غادي نقول هاذيك القضية ديال التنقيط أو التصنيف ديال (les hôtels) واش اللي اخذا (5 étoiles) صافي، اخذاها ولات حق مكتسب؟

راك تتدخل الأوطيلات السيدة الوزيرة ديال (5 étoiles) في المغرب للأسف الفوطة بحالها بحال الجفاف، الروبيني خصك البانس أو لا اللقاط باش تحلو أو باش تسدو، هذا كوضع تنعشوه في المغرب، والناس ملي تياخذو هاذ النجوم تبقى عندهم كأنها حق مكتسب.

أنا تنقول أننا هو الحل باش نعاودو النظر فهاذ الطريقة ديال التعامل مع السياحة في بلادنا؟

المسألة الأخرى اللي بغيت نهضر عليها، السيدة الوزيرة، هي القدرة الشرائية ديال المواطنين والعلاقة ديالها بالمنتوج السياحي، وتنهضرو كذلك بغيت نهضر على السياحة ديال (plein air) اللي هضرت عليها، هذا مجال يجب أن يتم الإهتمام به.

وأنا تنشيد بواحد التجربة عندنا في أكادير، اللي هي تجربة رائدة، وتمنينا أن هاذ التجربة تعمم في المغرب باش نستغلو كل الفضاءات المتواجدة في بلادنا باش نهضو حقيقة بالقطاع السياحي، لأن السياح ملي تيجيو للمغرب راه ما تيجيش غير على البحر وعلى الشمس، لا، تيجي بغا يشوف الثقافة المغربية، والثقافة المغربية ثقافة، الحمد لله، ثقافة

بالجهة، وذلك قصد توسيع وتنويع العرض السياحي في هذه المناطق.

وكذلك العمل على تسهيل المساطر الاستثمارية المرتبطة بالقطاعات السياحية في جهة العيون- الساقية الحمراء، وعلى الخصوص فيما يتعلق بإلزامية المستثمرين بعدم تجاوز 4 طوابق أثناء عملية بناء الوحدات الفندقية، لذلك يجب النظر في معايير تصاميم التهيئة الحضرية التي تضعف جاذبية الاستثمار في المنطقة.

لذلك، نطالب السيدة الوزيرة المحترمة بوضع برامج خاصة ومحفزة واستعجالية للرفع من جاذبية هذه المناطق وتشجيع العمل السياحي بها والترويج لكافة المؤهلات الطبيعية والثقافية والتاريخية ضمن دينامية التثمين والتطوير ووضع تسهيلات واقعية بالنسبة للمستثمرين في هذا القطاع، وذلك قصد وضع أقاليمنا الجنوبية في صلب السياسة السياحية بشكل قوي وفعال ويحقق أعلى نسب الأرقام والتوقعات.

نقطة أخيرة، السيدة الوزيرة، التي بالتأكيد تدركون آثارها السلبية على القطاع والمتمثلة في الإساءة وتشويه الحقائق من طرف بعض السياح، إذ شهدنا مؤخرا ممارسات لا تمس بصله بأدبيات وأخلاقيات السياحة، الأمر الذي يستوجب منكم الرفع من آليات الرقابة واتخاذ تدابير للقطع مع هذه السلوكيات حتى لا يتم المس بالمكتسبات الحالية والحيلولة دون تعثر مسار تطوير هذا القطاع.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للمتدخل الموالي من مجموعة العدالة الاجتماعية، دائما في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

تنظن أن الخطة ديالكم السيدة الوزيرة تتكلم على 26 مليون سائح في 2030 فوق 2030، أنا بغيت نسول على شمن سائح تنتكلمو؟

واش تنتكلمو على السائح اللي تيجي للمغرب بـ 600 أورو و 500 أورو وتينزل في أوطيل واكل شارب راكب وتيسدو عليه في الأوطيل هذالك الشي ديال (all inclusive) ما تيجي ما تيزور لا مدينة، ما تيمشي للريسطورات، ما تيمشي حتى بلاصة، أو لا تهضرو على شي سائح آخر اللي خصنا في الحقيقة اللي غادي يزيد القيمة المضافة لهاذ البلاد، وغادي يزيد القيمة ديال المنتج السياحي ديال بلادنا.

اللي حقيقة واحد المجموعة ديال الإمكانيات ما تستغلش، عندنا

تحسين جودة الخدمات، بفضل أول مرة غادي نديرو زيارات سرية (les visites mystères) اللي غادي تراقب جودة الخدمات وتسهر على راحة السياح، واللي مهم هو التصنيف اللي غادي نعطيو، غادي يكون صالح لمدة محدودة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

ونمر الآن للسؤال الموالي لفريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "ورقة الطريق الجديدة للسياحة".

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تتميز بلادنا بمؤهلات سياحية هائلة يفترض أن تبوؤها مراتب متقدمة من حيث نسبة استقطاب السياح، مقارنة مع دول أخرى مجاورة بفضل الاستقرار السياسي والأمني، شبكة طرقية وسككية، بنيات تحتية مهمة حديثة ومتجددة، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي والمؤهلات الطبيعية لبلادنا وغنى مواقع التراث العالمي وغيرها.

وإذ نقدر الجهود الكبير الذي تبذله العديد من الجهات لتحسين صورة بلادنا سياحيا، يظل مطمح استقطاب 26 مليون سائح في أفق 2023 حلما بعيد المنال، إذ لم يتعد سقف استقطاب السياح سنة 2019: 13 مليون، وسنة 2022: 11 مليون.

مما يعني أن مختلف البرامج والمخططات والاستراتيجيات التنموية للنهوض بالقطاع ظلت سطحية ولم تعالج الاختلالات الفعلية وبقيت نظرية دون أن تسخر لها الإمكانيات والوسائل الكافية ماليا وبشريا وماديا، ولم يتم إشراك المهنيين والفرقاء الاجتماعيين بالقطاع.

ورغم النداءات التي رفعها الاتحاد المغربي للشغل، لم تستطع الحكومات السابقة وضع استراتيجية ناجحة وناجعة لتطوير السياحة ببلادنا باعتبارها محركا أساسيا للاقتصاد الوطني.

لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة عن معالم ورقة الطريق الجديدة للسياحة ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة، تفضلي.

عميقة ومتأصلة.

كيفاش غادي نديرو باش هاذيك الثقافة نوصلها ونستغلها هاذي الوضع، اللي تكلمت عليه، السيدة الوزيرة اليوم، ديال المونديال وديال الوضع اللي أصبح عليه المغرب وهاذ الصورة اللي عند المغرب سواء من الناحية الرياضية والاجتماعية وحتى من الناحية الأمنية.

للأسف، مجموعة ديال البلدان اليوم ما واصلاش لهاذ المستوى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للمتدخل الموالي من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي، السيدة الوزيرة، في إطار الوقت المتبقي لكم، نديرهم كلهم.

الاتحاد المغربي تشبث بأنه ما تكون وحدة الموضوع.

لا ما كاينش وحدة الموضوع، ولكن في نفس الوقت إلى بغيتي تفضلي السيدة الوزيرة أنك تعقبي على هاذ.. في إطار الوقت المتبقي لكم.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أولا، بغيت نأكد للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن جميع الجهات على الصعيد الوطني كتستافد من هاذ ورقة الطريق، وأن الأهداف ديال هاذ الورقة درناه أولا، محليا والمجموع ديال هاذ الأهداف هوما اللي أعطونا ذاك الأهداف الوطنية.

وقفنا على هاذ الأهداف في الزيارات اللي درنا، ونعطيكم بعض الأمثلة في مراكش مثلا، الهدف هو نوصلو إلى 4 مليون سائح في سلسلة "سياحة المدن (City Break)" و600.000 في "سياحة الأعمال"، ومثلا في تافيلالت الهدف هو أزيد من مليون سائح في سلسلة "الصحراء والواحات" وفي بني ملال خنيفرة 500.000 في "الطبيعة والرحلات والهواء الطلق"، وفي الداخلة الهدف هو الوصول إلى 300.000 سائح في سلسلة "المحيط والأمواج".

وهاذ الشيء اللي أعطانا ذاك الهدف ديال 17.5 مليون في أفق 2026 و26 مليون في أفق 2030.

وبغيت نضيف كذلك، لأن تطرح السؤال أن دوزنا في المجلس الحكومي الأخير ديال 8 يونيو المرسوم ديال المساطر الإدارية المرتبطة بفتح واستغلال المؤسسات السياحية وإشكال الإيواء السياحي، وهاذ المرسوم اللي مهم فيه، المستجدات ديالو، هو أولا غادي يسهل المساطر على المستثمرين وتبسيط مراحل الاستثمار، وثانيا غادي يمكن من

هاذ (les visites mystère)، الزيارات السرية حيث لأول مرة غادي نبادو نراقبو الجودة وماشي غير لبني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب في الوقت المتبقي لكم.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب دبالكم.

واخا احنا أننا حسينا أنك ما موجداش الجواب للسؤال ديالنا.

فرغم المجهودات المبذولة، للأسف هناك عراقيل كبيرة تعترض النهوض بالقطاع السياحي، منها مشكل جودة بعض الخدمات المقدمة للسياح، الارتفاع الممول لأسعار الفنادق والمطاعم وتذاكر السفر، غياب عدالة مجالية في مجال استقطاب السياح عبر خلق عروض أكثر جاذبية وتنافسية.

ونعتبر في الاتحاد المغربي للشغل أن النهوض بقطاع السياحة يتطلب بالضرورة:

- تأهيل الرأسمال البشري لكونه العنصر الأساسي في معادلة النهوض بالقطاع، وضرورة الاهتمام بوضعه المادي والاجتماعي والرفع من قدراته عبر التدريب والتكوين المستمر لضمان خدمات جيدة، وبالتالي ربح رهان تنافسية القطاع جهويا ودوليا؛

- إرساء سياحة مجالية متنوعة تحقيقا للعدالة المجالية وتقليص الفوارق المجالية التنموية بين مختلف مناطق البلاد؛

- إعادة الثقة للسائح الوطني وتصالحه مع السياحة الداخلية بتشجيع الرحلات المحلية بالطائرة، من خلال تكثيف عددها وتنويع الربط الجوي بين مختلف الجهات المغربية؛

- تخفيض أسعار الرحلات الداخلية والخارجية استلهاما من التوجهات الملكية التي سبق وسهلت ولوج مغاربة العالم لبلدهم بأثمنة تفضيلية؛

- الاهتمام أكثر، خاصة ونحن على أبواب الصيف، بالسياحة الاجتماعية واتخاذ كل التدابير لتسهيل تمكين استفادة جميع الأسر المغربية، بمن فيها محدودة الدخل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشارة المحترمة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الي ما قلتش من قبل، كيف قلت خارطة الطريق الهدف ديالها هي نوصول 26 مليون في أفق 2030 و17 مليون ونصف في أفق 2026.

والهدف هو نخلقو 200 ألف منصب شغل بصفة مباشرة وغير مباشرة، وتكلمت على بزاف ديال الإجراءات، اللي مهم، اللي بغيت نأكد عليه اللي ما بقاليش الوقت قبيل هو أن ورقة الطريق أعطت واحد الأهمية كبيرة للتكوين، لأن بحال مثلا أعطت واحد الأهمية كبير لهاذ الجانب، لأن كثفنا فيها الجهود عبر البرامج الآتية:

- برنامج التميز للرفع من عروض التكوين في السياحة بشراكة مع (OFPPT²)؛

- برنامج تكوين لفائدة (middle management)، حيث اليوم عندنا واحد المشكل، يعني الأطر متوسطة التكوين، اللي كتوفر مثلا على تكوين ديال (باكالوريا + 3) وعندهم دور مهم في تدبير المنشآت السياحية ومراقبتها؛

- ثالثا، التصنيف على المكتسبات المهنية (la validation des acquis professionnelles) في قطاع السياحة وإدماج الموارد البشرية في القطاع المهيكلي؛

- كذلك عندنا التكوين المستمر اللي عندو جودة عالية وكيمهدف إلى التميز؛

- وإعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة ليكون معهدا مرجعيا على الصعيد الإفريقي.

وبغيت نضيف هنا ذاك المرسوم اللي تكلمت عليه شوية قبيل، ولكن إلى يمكن لي نضيف، ما تنساوش بأن سرعنا النصوص التشريعية ديال القانون 80.14 المتعلق بالإيواء السياحي، هاذ القانون اللي تنشر فالجريدة الرسمية ديال 2015، ومن ذاك الوقت ما خرجوش جميع النصوص التنظيمية ديالو، هاذ الحكومة سرعت المرسوم اللي كيحدد معايير البناء ديال مؤسسات الإيواء السياحي واللي تنشر في فبراير 2023، فهاذ المرسوم غادي يحد من الإيواء غير المهيكلي، بحيث دبا المستثمرين غادي يقومو بعملية البناء وهو ما محترمين المعايير وغادي يسهال عليهم باش ياخذو التصنيف ديالهم من بعد.

كذلك دوزنا فالمجلس الحكومي الأخير ديال 8 يونيو المرسوم ديال المساطر الإدارية المرتبطة بفتح واستغلال المؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، وهاذ المرسوم اعتمد التوجهات الجهوية المتقدمة وعزز التخصص الإداري، وكيف قلت قبيلة غادي نعاودها، غادي يمكن من تحسين جودة الخدمات حيث غادي يكونو

² Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail

نمر للسؤال الموالي والسؤال السابع في سلسلة أسئلة اليوم وموضوعه "تنمية السياحة الايكولوجية في العالم القروي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي أهم التدابير والإجراءات التي ستخذها وزارتك من أجل وضع إستراتيجية واضحة للاهتمام بالمنتوج السياحي الايكولوجي باعتباره منبعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، يريد التدخل في إطار نقطة نظام.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً السيد الرئيس، هاذ الأسئلة كلها الثمانية، كما هو موضح في جدول الأعمال اللي توزع علينا جميعاً بالمناسبة، يضم ثمانية أسئلة فيها وحدة الموضوع.

ولم تبلغ الحكومة بأن هاذ الأسئلة فيها جزء، الأربعة الأولى وحدة الموضوع والثلاثة المتبقية بأنها تخضع للسؤال.

فقط أنا أتساءل، كان من الأفيده أنهم يخبرو، لكي تتمكن السيدة الوزيرة فقط...

لأن دابا جميع عناصر الأجوبة مرتبطة بالخارطة ديال الطريق ديال السياحة 2022-2026 تقدمت.

فهذا ربما حتى ما بغيناش الأسئلة الأخرى تبان بأنها الوزيرة تعيد نفس المعطيات.

فبما أنه تم الاتفاق على جدول أعمال، أنا فقط أتساءل لماذا لم

يتم يعني احترامه أو على الأقل إخبارنا..

السيد رئيس الجلسة:

كمل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

فقلت السيد الرئيس المحترم، طبعاً ما نطلبه هو فقط الإخبار.

لأن الإخبار مفيد جداً، لكي لا نضطر إلى تكرار نفس المعطيات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كل ما هنالك السيد الوزير، هو أن فريق الاتحاد المغربي للشغل تشبث بسؤاله.

أنا كنوب عليك السيد رئيس الفريق، في إطار التوضيح.

تبارك الله، لأن تشبثتو..

في إطار رئاسة الجلسة، والتوضيح للسيد الوزير، أقوم بمهامي.

السيد الوزير، فريق الاتحاد المغربي للشغل، تشبث بطرح السؤال بشكل منفصل عن الأسئلة الأخرى التي اعتبرت أنها ذات وحدة الموضوع.

ولهذا، صونا لحقوق فريق الاتحاد المغربي للشغل، أثرتنا داخل المكتب أن نبرمج هذا السؤال منفصلاً عن الأسئلة الأخرى ذات وحدة الموضوع.

السي سليك لازلت لم أف بـ. تفضل.

المستشار السيد نور الدين سليك (نقطة نظام):

لا أنكر على كل حال السيد الرئيس داخل الدور نتاعو، ولكن حتى احنا داخل الدور ديالنا، باش نوضحو، اللي دفع بالأخت المحترمة المستشارة المحترمة فاطمة، تقول للوزيرة، بأن شعرنا ماجوبتينا، بالفعل شعرنا ماجاوبتناش، وتبين بأن كانت واحدة إعادة.

لأن ملي تصنتنا للأغلبية في شخص الوزير، تصنتنا للرئاسة، من حقنا ندويو حتى حد ما غيحجر علينا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد نور الدين سليك (نقطة نظام):

خليونا فصوابنا الله يجازيكم بخير.

الله يجازيك طلبنا بشكل رسمي من الديوان ديال السيدة الوزيرة

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال: ما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف خارطة الطريق 2026-2023؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

للتذكير، ورقة الطريق لقطاع السياحة تخصص لها 6.1 مليار ديار الدرهم، وعندها الأهداف التالية:

- نوصول 17.5 مليون ديار السائح في أفق 2026؛

- نحققو 120 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة؛

- ونخلقو 200 ألف فرص شغل جديدة، مباشرة وغير مباشرة؛

- ونقومو بإعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني.

وباش نوصولو لهاذ الأهداف، كنعملو على تصور جديد للعرض مبني على تجربة الزبون في 9 ديار السلاسل موضوعاتية، و5 دالسلاسل أفقية.

السلاسل الموضوعاتية هي:

- المحيط والأمواج، اللي غادي نركزو فيه على الرياضات المائية، بحال (Surf et Kitesurf)؛

- الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق، اللي غادي نركزو فيها على تطوير السياحة الخضراء؛

- سياحة المدن اللي غتمكننا نقدمو عرضا أكثر تنوعا؛

- الشاطئ والشمس، واللي غادي يتم فيها تحسين كل الخدمات في الشواطئ؛

- الصحراء والواحات، اللي غنطورو فيها تجارب سياحية جديدة؛

- المايس (MICE)، يعني سياحة الأعمال، هنا بغينا المغرب استقبل عدد أكبر من السياح بغرض المعارض والمؤتمرات؛

- المدارات الثقافية فين غنعززو التراث اللامادي، ونجعلو من المدن

أولا، واش نلبيو وحدة الموضوع، وخبرنا الديوان ديار السيدة الوزيرة، بأننا ما منخرطينش في وحدة الموضوع.

وراسلنا كذلك المكتب، وقلنا لو بأننا نتشبت باش يكون عندنا سؤال منعزل، وهذا من حقنا ومارسناه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الشريف الدرسي بغيتي توضح، رغم أن السؤال مامعنيش به فريق الحركة؟

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي: (نقطة نظام)

السيد الرئيس،

هنايا فالحقيقة التوجه، حتى الجواب ديار السيد الوزير، كان تبارك الله عليه.

ولكن السيد الوزير، أنا بغيت نقول واحد القضية، هو أننا تعودنا على السيدة الوزيرة أنها كتجي كتقرا بكل صراحة، كتقرا علينا الجواب كلو، ومكيقاش الجواب ديار التعقيب، فلهذا تشبثنا على الأقل غادي بيان بأنه حطينا السؤال وماكنديرش التعقيب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا.

السيدة الوزيرة، الحقيقة الأجوبة ديك بالنسبة لنا كانت شافية وضافية وكافية.

إذن لا أعتقد أن هناك أي لبس ولا أي.. بل أثار الإخوة أنهم يعزلو الأسئلة ديالهم.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الميسوري (نقطة نظام):

متشبتين بوحدة الموضوع.

السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

وهو كذلك.

إذن نمر للسؤال الموالي، وهو السؤال الثامن، وموضوعه "الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف خارطة الطريق 2026-2023 لقطاع السياحة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

وبني ملال والداخلة، وهما اللقاءات كانت غنية بالاقتراحات ولمسنا فيها الانخراط ديال جميع المتدخلين فهناك ورقة الطريق اللي وضعناها في إطار تشاركي ومازال غادي نمشييو للجهات الأخرى.

وبغيت كذلك نعاود نرجع لديك النقطة ديال تأهيل الموارد البشرية، اللي هي مهمة واللي كتزيد في تنافسية وجهة المغرب، وكذلك سمعة السياحة فبلادنا، كندتغلو عليها بتركيز كبير سواء، في الأوراش الحالية ولا في الأوراش المتعلقة بورقة الطريق.

أولاً، بالنسبة للأوراش الحالية تم إحداث فروع خاصة بالتكوين السياحي، 9 ديال مدن المهن والكفاءات (les cités des métiers et des compétences) واللي كان الاشتغال عليها بتنسيق مع المهنيين، اللي حددو الحاجيات ديالهم، وتم إعادة تموقع مؤسسات التكوين التابعة للوزارة، خاصة المعهد ديال ورزازات والمعهد ديال طنجة، اللي استفادو من برنامج تحدي الألفية الأمريكي (MCC) واللي طورناهم وخلقنا فيهم 10 ديال الفروع ديال التكوين جديدة، اللي هي:

1. التدبير ومراقبة التسيير في السياحة والفندقة والمطعمة؛
2. السياحة الإلكترونية؛
3. السمعة الإلكترونية؛
4. الترويج والتسويق للمنتجات المحلية؛
5. الطبخ التقليدي المغربي؛
6. الفندقة الدولية ذات التصنيف الممتاز؛
7. تدبير وهندسة المطعم؛
8. سياحة الأعمال والمؤتمرات؛
9. تدبير الجودة والسلامة الصحية في مؤسسات الإيواء السياحي وكذلك المطاعم السياحية؛
10. والطبخ بحوض البحر الأبيض المتوسط.

وهذا المعهدين بطنجة وورزازات صبحو اليوم كيتسيرو بطريقة حديثة في إطار المجالس اللي كيتأسسوها المهنيون، مكونة من جميع المتدخلين باش يضموا ملاءمة التكوين مع سوق الشغل ويرفعو من جودة التكوين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، استنفذتم الوقت المخصص لكم.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

أشكركم السيدة الوزيرة المحترمة من خلال الحكومة الموقرة على

العتيقة والقصور والقصبات وجهة جذابة؛

- والسياحة الداخلية الخاصة بالشاطئ اللي غندتغلو فيها على ملاءمة العرض مع الطلب؛

- السياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة، فين غادي نطورو تجارب جديدة كتوافق احتياجات وميزانية السائح المحلي.

وباش نزيدو نخلقو تجربة سياحية متميزة، خدمنا فهناك ورقة الطريق على 5 ديال السلاسل أفقية، اللي هي:

- المطبخ المغربي والمنتوجات المحلية؛
- المهرجانات والمواسم؛
- الصناعة التقليدية والمهارات المحلية؛
- الإيواء البديل، بحال المخيمات، والإيواء عند الساكنة؛
- التنمية المستدامة.

وكنطحمو عبر هاذ السلاسل إلى الحفاظ على التوازن البيئي والإيكولوجي وكذلك على المكونات الأخرى اللي كتهم الساكنة، واللي كتضمن الاستدامة، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وباش نزلو هاذ ورقة الطريق، بدينا كندتغلو على 6 ديال الروافع أساسية، اللي هي:

- أولاً، الرفع من مقاعد النقل الجوي؛
- ثانياً، الترويج والتسويق مع التركيز على الرقمنة؛
- ثالثاً، منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية وإحداث المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- رابعاً، تأهيل فنادق وإحداث قدرات إيوائية جديدة؛

- خامساً، تعزيز الموارد البشرية؛

- وسادساً، إعادة تموقع المرصد الوطني للسياحة.

وباش نضمون نجاح هاذ ورقة طريق السياحة، ونزلوها على أرض الواقع، تم اعتماد حكامة جديدة من خلال إحداث، كيف قلت لأول مرة، لجنة وطنية كيتأسسها السيد رئيس الحكومة، اللي هي مكونة من الأطراف اللي وقعت على هاذ الاتفاقية.

وعندنا زوج ديال اللجان، اللي وحدة على الصعيد الوطني، اللي وحدة مكلفة بالنقل الجوي والثانية مكلفة بالعرض السياحي، العرض والطلب، وعندنا 12 لجنة اللي غادي يتبعو المخططات الجهوية، اللي غادي يتأسسوا السادة الولاية.

وبغيت نشير بهاذ المناسبة أننا بدينا في تفعيل اللقاءات الجهوية، وكيف قلت مشينا وتلاقينا مع المهنيين، والسلطات المحلية والمنتخبين، والشركاء الآخرين، ومشيننا لمراكش والدار البيضاء وأكادير ولرشيدية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد المستشار المحترم الشريف الدرسي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيران،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

السيدة الوزيرة، كنا كنا نتمناو أن يبقى شوية الوقت باش تجاوبينا على هاذ النقط اللي غادي نخطو.

بكل أسف، دائما مع السيدة الوزيرة كتاخذ الوقت ديالها الكافي باش التعقيب ديالنا ما يكونش عندو جواب، وهذا ما يلاحظ عليك السيدة الوزيرة، وكنتمنى أن نوبة أخرى على الأقل نلقاو أجوبة لبعض الأسئلة ديالنا.

السيدة الوزيرة،

بغيت نخط بعض النقط، أنت حضرت على الزيارة ديالكم للرشيدية، أنا متفق معك على الزيارة، وقلت على أنكم بنيتو هاذ المخطط اللي حضرتو عليه و (la vision) على التشخيص، ولكن التشخيص تدارش حال هاذي، السيدة الوزيرة، أنت يالاه مشيتي هاذي جوج سيمانات، وكتجي بحال إلى درتي الفريضة السيدة الوزيرة، جيتي درتي العرض بالفرنسية للناس، واحد الشوية ما كاينش تساؤلات كثيرة ذاك الشيء عادي.

وبالنسبة لي أنا وصلت لكم أشنودرنا، خوذوه ولا خليوه، هذا هو أنا كنعطيك التعليقات ديال الناس، هذا ماشي التعليق ديالي السيدة الوزيرة، احنا كنعطو ما يلوج في صدور الإخوان والأخوات اللي مستثمرين في هذه المنطقة، وأنتم عارفين هاذ المنطقة والإشكالات ديالها اللي كتعيش.

كتهضرو على مغاربة العالم، معروف 47% اللي تقريبا باش جاو، وهنا اليوم أشنوهو الجواب على هاذ (les billets) ديال 20 ألف درهم و15 ألف درهم بالنسبة للسياحة ديال مغاربة العالم، خص جواب السيدة الوزيرة.

القضية ديال (les syndics) اللي كيسيرو (les hôtels)، حرام، حرام مستثمريبقى برا والسانديك لا علاقة له بالسياحة وشاد أو طيل، وما يمكنلوش يطلقوكل نوبة كيلقا شي حاجة باش ما يطلقش ذلك الأوطيل، بغينا السيدة الوزيرة تدخلو بالقوة ديالكم.

مسألة أخرى ديال "الارام" السيدة الوزيرة بغينا اليد ديالكم على

المجهودات الجبارة التي تقومون بها لتطوير قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة الإيكولوجية في العالم القروي، الذي يعد منبعاً حيوياً لاستقطاب السياح المغاربة والأجانب، في ظل تنوع المناظر الطبيعية وتعددتها والتي يتميز بها المغرب.

هاته المؤهلات الكبيرة ستساهم، بكل تأكيد، في إنجاح تنمية قطاع السياحة الإيكولوجية وتطوير هذا النمط السياحي، الذي من شأنه أن يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئي.

كما سيمكنها من تدفق استثمارات مهمة بالمجال القروي، وهو ما سينعكس إيجاباً على الحركة الاقتصادية بالعالم القروي، تعزيز مداخيل الجماعات المحلية القروية التي تعتمد في تمويلها على دعم الدولة.

كما أن هذه الاستثمارات من شأنها أن توفر نوعاً من العدالة المجالية، حيث ستمكن من إدماج الساكنة القروية المشتغلة بقطاعات الفلاحة والصناعة والتقليدية والاقتصاد الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير فرص الشغل للشباب حاملي الشواهد، والذي سيساعد إدماجهم كمرشدين سياحيين أو حاملي مشاريع صغرى بالقطاع السياحي بعد تكوينهم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الساحة الإيكولوجية لم تستأثر بنفس الاهتمام الذي حظيت به السياحة الشاطئية أو السياحة الثقافية على سبيل المثال، بحيث تعتبر بديلاً مثالياً للسياحة الكلاسيكية، كونها تشغل وفق منطق الحكامة الإيكولوجية، مما سيساهم في التقليل من استنزاف موارد طبيعية خصوصاً الموارد المائية، التي يعيش المغرب على إيقاع ندرتها، إضافة إلى اعتماد هذا النمط السياحي على الطاقات النظيفة.

ومن أهم التحديات التي تواجهنا اليوم هو تشجيع ثقافة سياحية إيكولوجية، مما يتطلب العمل على ترسيخ ثقافة إيكولوجية ووعي بيئي لدى المواطن المغربي خصوصاً وتحسيسه بأهمية الحفاظ على البيئة، علماً أن السياح الأجانب يقبلون على هذا المنتج.

وإذا ما استحضرننا إقليم تاونات الذي يعد مجالاً غنياً بالموارد والأوساط الطبيعية، التي تجعل منه احتياطياً إستراتيجياً يمكن استثماره في المجال السياحي إثر توفره على مجموعة من المؤهلات الطبيعية، التي من شأنها تميمها وتأهيلها أن تمنح للإقليم منتجات سياحية تساهم، لا محالة، في تنمية الجهة ككل، وذلك عبر خلق وجلب استثمارات في القطاع السياحي وتوفير المزيد من فرص الشغل.

إذ تتوفر على مؤهلات طبيعية مهمة من غابات وسدود، ومن أهمها سد الوحدة الذي يعد ثاني أكبر في إفريقيا وسد إدريس الأول، بعودة، والساهلة...

التقليديين، بمعنى تيتعيشونمو أكثر من 10 ملايين ديال المغاربة، قطاع اللي تيمثل 20% من الساكنة النشيطة ويساهم بـ7% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد الجائحة ديال كورونا هاذ القطاع تضرر.

أولا، لأنه أصلا هو قطاع اللي هو هش، ما منظمش وما عندوش إمكانات كبيرة، وبالتالي وقع واحد التضرر اللي بقى إلى الآن تيسدل الآثار ديالو على واقع الصناعة التقليدية.

وبالتالي تنتساءلو كذلك الموضوع ديال التغطية الاجتماعية اللي هو موضوع أساسي وموضوع جوهرى ما كانتش فيه مصاحبة، لأنهم الناس اللي مشاو للسجل الوطني تسجلو أو مشاو اخذوا وثائق من الغرف تيلقاو راسهم مسجلين في الضمان الاجتماعي وتيأديو وهوما ما عندهم العلم، واليوم تيديرو واحد المجموعة من الإجراءات باش ياخذو العملية ديال أنهم مايبقاوش تيأديو للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فالوقت اللي التغطية الاجتماعية اليوم أصبح أمر عام، وبالتالي هاذي فئة اللي خصها واحد النوع من المصاحبة.

نفس الشيء بالنسبة للسكن، بالنسبة للصناعة التقليدية منذ 2008 هاذ الموضوع انطلق فيه واحد المجموعة من التعثرات.

نبغيو نعرفو كذلك السيد الوزير، أشنوهي الإجراءات للمساهمة في السكن المنخفض التكلفة ديال 140 ألف درهم؟

نفس الشيء، فيما يتعلق اليوم بالتسويق الإلكتروني، كنقولو الربط بالسياحة، هاذ الناس خصهم مصاحبة، خصهم دعم في مجال التلفيف، في مجال ديال التقديم، كيفاش يدخلو للمنصات الإلكترونية، كيفاش يستافدو من التجارة الإلكترونية باش يمكن المنتج الوطني يلقي مساحة في السوق الإلكتروني العالمي.

المعمار الوطني، اليوم كايئة أزمة، أنه ماتنراعيوش الجانب ديال التراث المعماري التقليدي في المعمار الوطني، كيخص الإلزام فهاذ الإتجاه.

نفس الشيء المسألة ديال الملكية الفكرية، وتسجيل ما وقع فالموضوع دالزليج، خص تكون مصاحبة باش نسجلو كل الصناعات التقليدية المغربية، وغرف الصناعة التقليدية اللي موكولة لها المهام ديال الوساطة والتحكيم، كيخصنا ندعمو هاذ الدور بالمساهمة في تنزيل النصوص التنظيمية، سواء المتعلقة بالبطاقة المهنية، إحداث الهيئات الحرفية المهنية، النظام الأساسي النموذجي للهيئات الحرفية الإقليمية، كل هاته الإجراءات ستساهم في دعم الصناعة التقليدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "دعم ومواكبة الصناعة التقليدية".

والكلمة لأحد أفراد فريق الأصالة والمعاصرة.

"الارام"، ما يمكنش واحد جاي للسياحة لورزازات وكيبقى النهار كلو فالمطار ديال محمد الخامس، ما يخرج حتى لـ 12 وربع فالطيارة ويوصل فالواحدة والنصف لورزازات، كتقتلو هاذ الوجهة، قولو لنا قتلتوها، وماشي غير قتلتوها، حتى (les hôtels) سدو، وكنتمنى فالزيارة ديالكم واحنا عندنا ثقة كاملة فالسيد رئيس الحكومة راه غادي يكون إن شاء الله، أنكم تلقاو حلول لهاذ (les hôtels) والشغيلة اللي خرجت، راه حرام نبقاو نجيو لهنا وما نلقاوش الحلول للناس، بحال إلى كنديرو أفلام وكنديرو السينما عليهم.

كنتمنى، السيدة الوزيرة، أن هاذ النقط تاخذوهم بعين الاعتبار، راه ماشي جينا لأجل الانتقاد حاشى والله، ولكن كنتكاملو بعضياتنا، وخصنا نتكاملو، راه خصكم تسمعونا وتسمعوا لنبض الشارع السيدة الوزيرة، المستثمرين اللي عايشين فالمشاكل، راه ما يمكنش أن "سانديك" كيسير أوطيل حرام، لا علاقة له بالسياحة، والمستثمر جالس في فم الباب مسكين بحال إلى ما عندو حتى حاجة، واحنا ما عارفين منين جاتو الإشكاليات.

أنا كنتمنى، السيدة الوزيرة، عندي بزاف ديال المداخلات، ولكن كيبان بأنه يصعب أنك تجاوبو عليهم، غنديهم في إطار كتابي فواحد المراسلة كنتمنى أنكم تجاوبو عليهم وما بغيناكمش تاخذوها بأننا احنا هنا أهلا للانتقاد، بل للتكامل السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

ونواصل مع الأسئلة الموجهة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول "الصناعة التقليدية" والتي تجمعها وحدة الموضوع أيضا، متفقين ياك السي عبد السلام؟ السيد رئيس الفريق.

الكلمة لكم، أحد أفراد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية والتساؤل حول الأوضاع الاجتماعية للصناعة التقليدية.

أولا، ينطلق من الهيئة الحكومية، ربط قطاع الصناعة التقليدية بالسياحة، وبالتالي هاذ الربط تيخصو يتجسد من خلال الاهتمام بهاذ القطاع، قطاع تيشغل أزيد من 2 مليون ونصف ديال الصناعة

فيما يخص المحور الأول، قمنا بتسريع جميع النصوص التنظيمية ديالو، وكهدف هاذ القانون إلى:

1- تحديد فئة الصناع التقليديين، وهاذ الشي غادي يمكن من ترشيد البرامج التنموية؛

2- تميمين العمل ديال الحرفيين وحماية المنتوجات الصناعية الوطنية والمحافظة على الحرف؛

3- هيكلية القطاع، بإحداث تجمعات حرفية تمثل كل حرفة سواء إنتاجية أو خدماتية؛

4- تحسين حكامه القطاع على الصعيد الوطني عن طريق المجلس الوطني للصناعة التقليدية، اللي كيسهر عليه السيد رئيس الحكومة، واللي فيه ممثلي المهنيين والقطاعات الحكومية المعنية.

وفي هاذ الإطار، قمنا بوضع السجل الوطني للصناعة التقليدية، "rna.gov.ma" واللي سجلو فيه 370 ألف لحد الآن، وهاذ العملية سرعات من استفادة جميع فئات الصناعة التقليدية من التغطية الصحية بمساهمة شهرية مناسبة.

وتم تسجيل أكثر من 520 ألف في (CNSS³) اللي اليوم كيستافو من الخدمات هوما والعائلات ديالهم.

وللتذكير، هاذ القانون كانو كينتظروه الصناع التقليديين ورؤساء الغرف منذ زمن طويل، والحمد لله، اليوم هو كايين وتيقوم بالدور ديالو. أما فيما يخص المحور الثاني اللي هو دعم تطوير العرض والتسويق، الوزارة كتشتغل على خمسة ديال المحاور أساسية، اللي تتخص:

- البنيات التحتية؛

- تحسين الجودة؛

- التكوين المهني؛

- المواكبة المالية؛

- والترويج والتسويق.

بالنسبة للبنيات التحتية: تناصلو تنفيذ برنامج الدعم التقني للتجمعات الحرفية وتأهيل البنيات التحتية الحالية وإحداث بنية جديدة، وعندنا اليوم 102 بنية تحتية مشغلة و36 في طور التشغيل و21 في طور الإنجاز و24 في طور الدراسة.

كما أن الوزارة كتساهم في 8 ديال البرامج ديال تأهيل المدن العتيقة، اللي كتميز بالحرف التقليدية واللي هي الآن في طور الإنجاز، عندنا فاس، مكناس، الصويرة، مراكش، تطوان، سلا وطنجة.

فيما يخص تحسين الجودة: تم اعتماد لحد الآن 69 علامة جماعية

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيران،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول برامج الدعم والمواكبة لفائدة الصناع التقليديين؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، ودائما في إطار وحدة الموضوع، وموضوعه "تحديث قطاع الصناعة التقليدية" لأحد أفراد فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات الوزيران المحترمتان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تعتمز وزارتك اتخاذاها لتحديث قطاع الصناعة التقليدية؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالبداية، بغيت نذكر بالدور اللي كيلعبو قطاع الصناعة التقليدية فالمغرب، فهو كيساهم بـ 7% من الناتج الداخلي الخام، وكيشغل 20% فعلا من الساكنة النشيطة.

وكتركز سياسة الحكومة فالصناعة التقليدية على جوج ديال المحاور:

أولا، قانون تنظيم الحرف اللي كيوضع الأسس لتنمية مستدامة لهاذ القطاع، وكينظم 172 مهنة؛

ثانيا، ورش دعم تطوير العرض والتسويق.

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

والهدف ديالنا نوصلولرقم معاملات إضافية ديال 3 مليار ديال الدرهم؛
3- إنشاء مراكز للتميز لمواكبة السلاسل الإنتاجية، اللي بدينا فيها
بفرع الزربية والفخار، في أفق تعميم البرنامج على الفروع الأخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وفي إطار التعقيب، أعطي الكلمة الآن، الفريق الاستقلالي.

استنفذتو الوقت ديالكم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد المستشار المحترم، السي شمس تفضل.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، كنبيغو نشكركم على هاذ الأجوبة واللي من طبيعة
الحال جاءت كإجراءات للوزارة للقطاع بعد الجائحة ديال كوفيد،
واللي تضرر منها القطاع.

اليوم بعد سنة 2022 القطاع تيعرف واحد الإنتعاشة، هاذ
الإنتعاشة من طبيعة الحال كيساهمو فيها الصناع التقليديين بشكل
كبير، ولكن هنالك إكراهات عديدة، إكراهات كتمثل، السيدة الوزيرة،
فالندرة ديال المواد الأولية والأثمنة الباهظة ديالها اللي عرفها السوق،
هاذ الشئ خارج على الإرادة ديالكم بطبيعة الحال، هاذي السوق
الدولية اللي كتتحكم فهاذ الشئ.

مجهود كبير بذلتوه، السيدة الوزيرة، في إطار القوانين والمراسيم
التطبيقية اللي خرجتوها واللي أعطاتنا على الأقل، أننا هاذ القطاع
عرفنا المنتسبين ديالو وعرفنا الهيكله ديالو، واللي من خلالو تم يعنى
استصدار ديال السجل الوطني، اللي هو عبارة عن منصة إلكترونية
واللي يتم فيها تسجيل جميع المنتسبين لهاذ القطاع.

اليوم، السيدة الوزيرة، جميع ما ذكرتو فالجواب ديالكم، هو جد
مهم، يجب يعنى الاجتهاد أكثر، حتى أنه تكون الاستفادة ديال جميع
الصناع عبر جميع جهات المملكة.

غادي نتكلم على جوج ديال النقط اللي هي مهمة، السيدة الوزيرة،
وهي تتعلق بجودة ديال المنتج ديال الصناعة التقليدية.

وهنا تنبغي نذكركم، السيدة الوزيرة، بالبرنامج ديال الشارة الوطنية
والشارة الجهوية اللي عرف واحد التوقف في زمن الجائحة، اليوم، لا بد
باش هاذ البرنامج ما يرجع، لأنه واحد الوثيقة ولا واحد (les certificats)
اللي كتعطى للوحدات ديال الصناعة التقليدية، والوحدات ديال

و307 مواصفة، منها 13 إجبارية وعندنا حاليا أكثر من 2400 وحدات
إنتاج مصنفة، وهاذ الجودة هي اللي تتجعل بلادنا عندها سمعة جيدة
على الصعيد العالمي.

فيما يخص التكوين المهني: تنشغلو على تأهيل التكوين المهني الأولي،
وعندنا حاليا 62 مؤسسة تكوينية فيها 30.000 مقعد بيداغوجي، 6 منها
جديدة في الداخلة، العيون، كلميم، سلا، شفشاون وفي الشتوكة آيت
بها.

فيما يخص تنمية قدرات الصناع التقليديين والمحافظة على
الحرف المهددة: نبغي نذكر ببعض الأرقام: تنظمو 15.000 شخص يوم
في التكوين المستمر في السنة، وعندنا 3000 مستفيد سنويا من برنامج
محو الأمية الوظيفية، وتنقومو بالتصنيف سنويا على المكتسبات 500
صانع.

بالنسبة للمحافظة على الحرف: عندنا برنامج لاختيار ديال 30
معلم كبير في شراكة مع اليونيسكو اللي هو ما كنوز الصناعة التقليدية
المغربية، غادي يكونو صناع شباب، وتنشغلو هاذ السنة على 6 ديال
الحرف اللي هي السرج المطروز، البلوزة الوجدية، نسج الخيام، الطرز
السلواوي، الزليج التطواني وصناعة الآلات الموسيقية.

فيما يخص المواكبة المالية: درنا اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية
باش نقدمو منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية والمواكبة غير
المالية لفائدة جميع الصناع التقليديين.

كذلك، كنكونو في شراكة مع المؤسسات التابعة لبنك المغرب 5000
صانع سنويا في مجال الثقافة المالية.

أخيرا، فيما يخص الترويج والتسويق: عندنا اتفاقية شراكة مع
علامات تجارية عالمية، وتنشركو في تظاهرات ومعارض دولية، هنا بغيت
نشير للمشاركة المتميزة ولأول مرة في أكبر معرض ديال الأثاث في العالم،
اللي هو (salon del mobile Milano)، وفي الشهر الماضي عرضنا 20
علامة مغربية في (les Galleries la Fayette) في باريس، وتنعملو على
تجربة ترويجية مهمة في (El Corte Inglés) في البرتغال.

كما أننا تنقومو بعمليات كبيرة لتسويق المنتج المغربي في العديد
من المتاجر الكبرى بالمدن المغربية، باش نواكب المهنيين فيما يخص
الترويج للمنتوجات ديالهم ديال الصناعة.

وفي الأخير، بغيت نشير للمنهجية الجديدة ديالنا لتطوير قطاع
الصناعة التقليدية باش ما يتأثرو في المستقبل من التقلبات العالمية،
حيث وضعنا مقارنة جديدة تركز على تطوير شامل للمنتوج المغربي في
جميع المراحل، وبدينا فهاذ العملية عبر ثلاثة ديال البرامج:

1- برنامج دعم مصدري الصناعة التقليدية، والهدف هو نوصلو إلى
2 مليار درهم كصادرات إضافية؛

2- برنامج دعم مجمعي الصناعة التقليدية (Les Agrégateurs)

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تنافسية هذا القطاع الحيوي ديال الصناعة التقليدية وتعزيز الإقبال على منتوجاته، رهينة بمستوى جودة منتجاته والمحافظة على خصوصيته وانفتاحه على الابتكار وقدرته على التأقلم المستمر مع متطلبات السوق الداخلية والخارجية.

لذا ندعوكم، السيدة الوزيرة، إلى النهوض بهذا القطاع الحيوي ببلادنا من خلال هيكلة الفاعلين في هذا القطاع، وذلك بإعداد برامج مواكبة تستهدف تقوية تنافسية مقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية، خاصة على الصعيد الدولي، لتحقيق زيادة كبيرة في الصادرات وكذلك الحد من تفشي القطاع غير المهيكل، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تحديث فروع قطاع الصناعة التقليدية، عبر تسريع تحديث سلسلة القيمة ودعم التحول الرقمي للقطاع من خلال:

- أولاً، تحسين الوصول إلى المواد الخام ذات الجودة؛

- التكيف المستمر للتصاميم مع تطور اتجاهات الاستهلاك الوطني والدولي؛

- تشجيع الأفضلية الوطنية في الطلبات العمومية؛

- تقوية دور الصانع والإعتناء بمراكز التكوين والعمل على تحسين كفاءة المؤطرين.

وفي الأخير، نؤكد لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بأن الاتحاد العام لمقاولات المغرب منفتح على تعزيز التعاون مع وزارتكم للنهوض بهذا القطاع الاقتصادي الحيوي ببلادنا من أجل تطويره والنهوض به ليلعب دوره الهام في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقي لكم إلى بغيتو.

أعطينا الوقت المتبقي للسيدة الوزيرة.. 2 دقائق و34.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكراً السيد الرئيس.

كنشكرو السادة المستشارين المحترمين على الملاحظات ديالهم.

العمل اليوم اللي تنقومو به هو عمل مهيكل وكهدف لتطوير مستدام للقطاع، وليس فقط تفعيل حلول ظرفية أو مؤقتة.

بغيت نذكر عاود بـ 5 محاور المهمة اللي كنشغلو عليهم زيادة على

الإنتاج باش يكون عندها تصديق على هاذ المسألة هاذي.

اليوم، السيدة الوزيرة، كنطمحو بأنه عبركم نحنو الحكومة باش توضع واحد خارطة الطريق لقطاع الصناعة التقليدية، باش على الأقل أنه تكون واحد الرؤية واضحة لتحقيق الأهداف المتوخاة من هاذ الرؤية والحفاظ على الحرف اللي هي غادية فالانقراض والحفاظ كذلك على الموروث الثقافي، اللي مؤخرنا عاد تيعرف واحد السرقة، وعاد تيعرف واحد السرقة من طرف سواء الجيران ديالنا أو دول أخرى.

كنبغيو اقتراحات فالجمال ديال المواد الأولية، أنه التخفيض من الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللي كنتجي من...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، انتهى الوقت المخصص.

إذن دائماً في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد أفراد فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكراً السيد الرئيس.

كنشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم الغني بالمعطيات.

الكل كيطلع بأن قطاع الصناعة التقليدية كيحظى بأهمية ومكانة وازنة فالمجتمع المغربي، اللي كتعدى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما يحتم علينا العمل من أجل تنميته والحفاظ عليه كموروث ثقافي وتاريخي.

غير أن هذا القطاع أصبح يعاني من عدة مشاكل أدت إلى اندثار بعض الحرف، كما أن غالبية أنشطته تمارس في قطاع غير مهيكل، الأمر الذي يحول دون تطويره والنهوض بهذا القطاع الحيوي.

كيتعتبر التصدير من أهم المشاكل التي تعاني منها مقاولات الصناعة التقليدية، وذلك بسبب عدم وجود:

- دعم مالي ولوجستيكي لتصدير منتجات الصناعة التقليدية؛

- الطابع المعقد لتصدير منتجات الصناعة التقليدية الخاصة بالمنتجين الصغار، حيث تشكل الإجراءات التنظيمية والإدارية المعقدة المتعلقة بالتصدير عائقاً لهذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية والتسجيل في السجل الوطني لصادرات منتجات الصناعة التقليدية وشهادات الجودة والمعايير الخاصة بكل بلد؛

- إضافة إلى كون أن التسمية الجمركية (la nomenclature douanière) لا تغطي جميع منتجات الحرف اليدوية المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تسريع التحول الرقمي" لأحد السادة المستشارين من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال. تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن مسارتسريع التحول الرقمي نسائلكم السيدة الوزيرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة غبته مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنتوجه بالشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال المهم والإهتمام ديالهم بالتحول الرقمي في بلادنا.

بلادنا كيف ما تتعرفو عندها مؤهلات كبيرة في مجال الرقمنة، من أهم المؤهلات ديالها هو أنه عندنا واحد الشباب كفاء في هذا المجال، تنفتخرو بهم اللي تيميزو في هاذ المجال، الحكومة تتواكب الشباب المغربي كيف ما تتواكب المستثمرين في مجال الرقمنة وترحيل الخدمات بصفة عامة.

في إطار المجهودات ديال وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة باش نزيدو نعرفو بالإمكانيات ديال المغرب في هذا المجال وجلب الاستثمارات العالمية، احتضنت بلادنا النسخة الأولى ديال "جيتكس إفريقيا 2023" في مراكش، اللي كان شحال هادي تبتنظم في دبي هادي أكثر من 42 سنة، ولأول مرة تنظم هنا في المغرب في مدينة مراكش تحت الرعاية السامية ديال صاحب الجلالة الله ينصرو.

هاذ المعرض كان فيه أكثر من 900 عارض، منهم حكومات، منهم شركات ناشئة ومنهم عمالقة ديال التكنولوجيا اللي جاو باش يديرو تبادل التجارب ويكون تعاون جنوب-جنوب وينفتحو على آفاق استثمارية جديدة.

عرفنا أكثر من 32 ألف زائر اللي حضر لهاذ المعرض من 120 دولة اللي حضرو في هذه التظاهرة، الاختيار ديال بلادنا لاستضافة هاذ التظاهرة ما جاش محل الصدفة، وإنما هو إيمان بالقدرات ديال بلادنا

تنظيم الحرف، قلنا حضرنا على البنية التحتية، حضرنا على تحسين الجودة، على التكوين المهني، المواكبة المالية والترويج والتسويق.

بغيت نجاب بالنسبة لشارة الجودة، شارة الجودة احنا متفقين بأن شارة الجودة مهمة جدا لأنها هي اللي تضمن لنا، كنشغلو عليها في المشاريع ديالنا خاصة مراكز التميز وبرامج التصدير والمشاريع اللي تكلمنا عليها في الجواب ديالي، وما زال إن شاء الله غادي نزيدو مشاريع أخرى اللي فيها شارات الجودة، لأنها هي اللي تضمن لنا الجودة والتنافسية ديال المنتج ديالنا في المغرب.

فيما يخص ورقة الطريق لقطاع الصناعة التقليدية في المستقبل، المنهجية اليوم واضحة وترتكز على قانون تنظيم الحرف اللي أحدث المجلس الوطني للصناعة التقليدية اللي كيتأسس السيد رئيس الحكومة، وهاذ المجلس هو اللي كيشرف على وضع استراتيجية الصناعة التقليدية بطريقة منظمة، وغادي يعقد هذا الاجتماع ديالو قريبا، وإن شاء الله هاذ الاستراتيجية غادي تكون واجدة من هنا لآخر السنة إن شاء الله، وكيف ما تتعرفو رؤساء الغرف أعضاء في هذا المجلس وكيساهمو معنا في هذا العمل، وهذا تقدم بزاف اللي كنديرو في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على مساهمتك اليوم في أشغال هاته الجلسة.

وشكرا على سعة صدرك، وإلى موعد لا حق إن شاء الله معنا في أشغال مجلس المستشارين.

وننتقل للسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة حول "التحول الرقمي"، وللذان تجمعهما وحدة الموضوع، والبداية مع فريق الأصالة والمعاصرة، موضوعه "تعزيز قدرات المغرب في مجال الرقمنة".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المرابط الخمار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا، السيدة الوزيرة المحترمة، هو حول تعزيز قدرات المغرب في مجال الرقمنة.

شكرا.

والمؤهلات ديالها في هذا المجال.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة كتعطي أهمية كبيرة فهذا المجال للشركات الناشئة المغربية، وفي هذا الإطار وزارة الانتقال الرقمي دعمت 100 شركة ناشئة مغربية باش تحضر لهاذ المعرض، تم الاختيار ديالهم عبر واحد (la commission) اللي اختارتهم عبر واحد المعايير شفافة يقدرو يحضرو لهاذ المعرض ويبرزو الحلول ديالهم وشنوتيديرو وينفتحو على آفاق جديدة وأسواق جديدة ومستثمرين جدد، ففي هذه التظاهرة اللي عرفت 3 أيام كان أكثر من 1000 اجتماع عمل ما بين الشركات الناشئة اللي كانت حاضرة وما بين المستثمرين، اجتماعات عمل اللي انفتحو فيها على آفاق جديدة.

تتعطيو أيضا أهمية كبيرة للشباب المغربي، فالיום الثالث هو كان يوم ديال أبواب مفتوحة للطلبة المغاربة من جميع أنحاء المغرب باش يقدرو يجيو وينفتحو ويعرفو الآفاق اللي تتعطيها الرقمنة وينفتحو على آخر التكنولوجيات الجديدة ويعقدو شراكات جديدة.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في هذه التظاهرة، عقدت عدد ديال الاتفاقيات، كان:

- اتفاقية مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة: اللي من خلالها غادي يتم المواكبة ديال الوزارة في تبسيط ورقمنة المسطرة المتعلقة بالحصول على بطاقة الإعاقة؛

- كايين مذكرة ديال الشراكة والتعاون مع "وكالة بيت مال القدس الشريف" في مجال رقمنة إدارة المركز الثقافي المغربي "بيت المغرب" في القدس؛

- درنا أيضا اتفاقية مع (les technoparks): تتعرفو (les technoparks) هي واحد المجمعات اللي تدارت المواكبة ديال أكثر من 3.000 شركة ناشئة في 20 سنة اللي فاتت، فالوزارة غادي تزيد تواجهم باش يزيدو في التجويد ديال المواكبة ديال الشركات الناشئة ويعاونوهم على ولوج الأسواق المغربية والعالمية؛

- واحد العنصر مهم أيضا في مجال الرقمنة هو العنصر البشري، وزارة الانتقال الرقمي دارت شراكة باش يكونو المدارس ديال (YouCode) في مختلف جهات المملكة، هاذو مدارس تيقدرو يولجولهم شباب اللي يقدر في الدراسة ولا منقطع عن الدراسات، تيديرو واحد التكوينات لسنتين، تتولي عندهم آفاق ديال الشغل تقريبا مضمونة؛

- درنا أيضا اتفاقية (JobInTech) باش يتم تكوين 1000 شاب في مجال الرقمنة باش نواكهم يولجو لسوق الشغل، وأيضا المستثمرين يصيبو العنصر البشري اللي هو مهم؛

- درنا أيضا أربعة ديال المذكرات ديال التفاهم في مجال (outsourcing) مع 4 فاعلين اقتصاديين وطنيين وعالميين، باش يعتمدو على المغرب باش يطورو خدمات رقمية اللي يستافدو منها جميع

دول العالم.

هاذ الاتفاقيات وهاذ المنظومة كلها تتجي تماشيا مع الرؤية الملكية السامية، اللي تتدعي لتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وأيضا باش نجلبو الاستثمارات ونخلقو آفاق للشغل مهمة بالنسبة للشباب المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد أفراد فريق الأصاله والمعاصرة، تفضلوا.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرباط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على جوابكم الواضح والشامل، والذي يعكس المجهود الجبار المبذول من طرفكم في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، وهي مناسبة ننوه فيها بالثقة الموضوعية في المملكة من خلال احتضانها مؤخرا لقمة إفريقيا الرقمية، والتي تكلمتم عليها، ونشتم عملكم لتنزيل الإصلاحات الإدارية والتقنية لهذا الورش، تماشيا مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بهذه المناسبة نسجل في فريق الأصاله والمعاصرة بارتياح كبير البوادر الإيجابية لحصيلة وأداء الوزارة، من خلال إعمالها لعدة تدابير، نذكر منها على الخصوص عقدها لسلسلة من اللقاءات الجهوية، تشاورية وتبنيها وتنزيلها لحزمة من النصوص التشريعية والتنظيمية ومواكبتها لمجموعة من القطاعات الحكومية في تفعيل ورش الرقمنة، كالدخالية والعدل والصحية والتعليم العالي والتربية والتكوين، وكذا عدد من المؤسسات العمومية من خلال رقمنة المساطر الإدارية ورقمنة العمليات الجبائية والجمركية وإحداث نظام الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية وتتبع مسار الوثائق، كتطبيق الجوازات وتطبيق مباريات الوظيفة العمومية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن التحول الرقمي يساهم بطريقة فعالة وسريعة في استقطاب الاستثمار، سواء الاستثمار الداخلي أو الاستثمار الخارجي، وتحديث المرافق العمومية وتوفير الخدمات للمواطنين، فضلا على توفير الكثير من الجهد والمال والوقت وتعميق الشفافية والنزاهة وكذلك محاربة كل أشكال الفساد والرشوة وإبراز القيمة المضافة لذوي اقتصاد المعرفة، زمن الأزمات، كما كان الحال في نجاحنا في عهد كورونا، إذ تم تنزيل التحول الرقمي والعمل به في قطاعات كالتعليم والعدل والشغل وحجز

الاجتماعية:

- تعميم رقمنة الإدارة في سبيل القرب ونجاعة أكبر؛

- توفير خدمات رقمية ذات صبيب عال من أجل تقليص الفجوة الرقمية.

نحن واعون بأن التحول الرقمي تعدد إشكالياته والمتدخلون فيه، وهو ليس قطاع أفقيا صرفا، لذلك فهو في الواقع يجب أن يكون نتيجة تضافر مجهودات كل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي يتعين عليها جميعا مضاعفة المجهودات المبذولة.

السيدة الوزيرة،

يجب علينا القول وبكل الوضوح اللازم، أن إيقاع رقمنة المرافق الإدارية، خصوصا الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات لا يسير بسرعة واحدة، بل بسرعات مختلفة، لذلك بات من المستعجل تبني سرعة واحدة، بل لا بد من الانتقال للسرعة القصوى، بالنظر إلى أن أي إصلاح منشود في بلادنا أصبح يتوقف وجوبا على مدى وسرعة الانتقال الرقمي في غمرة كل عمل الذي يتم القيام به من لدن الحكومة في هذا المجال.

نحن نتابع المقاربة القائمة على تشجيع الكفاءات الشابة والناشئة التي تتوفر على مؤهلات مهمة ورائدة في مجال الرقمنة، نوه بهذه المقاربة، وندعو إلى الاستمرار فيها والانفتاح على الطاقات الواعدة في سائر الجهات والأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في إطار بعض الثواني المتبقية لكم، السيدة الوزيرة، تفضلوا في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا للمستشارين على الملاحظات ديالهم.

كيما قلتي السيدة المستشارة، هو قطاع الرقمنة هو تهم جميع القطاعات، جميع المواطنين، احنا فهاذ الإطار - كيما قال السيد المستشار- درنا واحد العمل في إطار الإعداد ديال الاستراتيجية الوطنية للرقمنة اللي احنا كنديرو للمسات الأخيرة ديالها، لأن واحد العمل تشاركي كبير، مشينا لمختلف جهات المملكة، درنا عشرات اللقاءات مع مختلف الفاعلين للقطاع العام والقطاع الخاص، باش نوعا ونشوفو كيفاش نقدرو نواكبوهوم ونسرعوهم وباش يمشيو كيما قلتي بالسرعة القصوى.

المواعيد والتسجيل الإلكتروني، كما ساهم كذلك في تفعيل الرقمنة في تكريس الحق في الحصول على المعلومة.

انطلاقا مما سبق، السيدة الوزيرة المحترمة، فإننا نجدد في فريقنا الإشادة والتنويه بما تقومون به، ولنا بعض الاقتراحات منها:

- أولا، مواكبة الجماعات الترابية للانخراط في هذا الورش وتقييم البنية التحتية، لكي يستفيد العالم القروي كذلك من الرقمنة:

- ثانيا، تسريع معالجة الملفات لتفادي السقوط في بيروقراطية الرقمنة:

- ثالثا، استحضار وتقوية الهاجس البيئي والطاقي؛

- رابعا، ردم الفجوة الرقمية بين المرتفق والإدارة وترسيخ الرقمنة كثقافة وقيم كذلك لحملات تعريفية لهذه التطبيقات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

الكلمة لأحد أفراد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أولا، ليس لنا إلا أن نهنئكم لنجاح الدورة الأولى لمعرض "جيتكس إفريقيقا".

إن احتضان بلادنا لهذه التظاهرة التي تعد الحدث الأكبر للتكنولوجيا والشركات الناشئة يعكس المكانة المتميزة التي أصبحت تحتلها بلادنا في هذا المجال، وسنعمل من موقعنا على متابعة مآل تنفيذ الاتفاقيات المهمة التي وقعت على هامش هذا الحدث التكنولوجي الكبير.

عندما نثير في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب موضوع تسريع التحول الرقمي، فمرد ذلك - وكما لا يخفى عليكم السيدة الوزيرة - أن التقرير العام للجنة النموذج التنموي الجديد دعا إلى الإسراع في تنفيذ ما أسماه "الأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد"، وهو الأمر الذي وجد صداه في البرنامج الحكومي الذي حدد أربعة محاور كبرى لتعميق التحول الرقمي في بلادنا وهي:

- تنفيذ المخططات الرقمية لقطاع الصناعة والتعليم؛

- اللجوء للدفع بواسطة الهاتف المحمول من أجل توزيع المساعدات

للإدارة العمومية فوقاش ما بغا.

اليوم جميع الإدارات التي تتخضع لمقتضيات المرسوم منخرطة بهاذ البوابة بما فيها القطاعات الوزارية، 39 قطاعات وزارية منخرطة، 106 ديال المؤسسات والمقاولات العمومية، الجماعات الترابية انخرطت بما مجموعه 1590 جماعة.

الوزارة وضعت رهن إشارة المرتفقين مركز الإتصال والتوجيه الإداري باش توجههم في هاد الشأن على كيفاش يديرو الشكايات ديالهم، أيضا تتواكب الوزارات على كيفاش يتم المعالجة ديال هاد الشكايات.

كانو أيضا ورشات تكوينية في هاد المجال، فمنذ انطلاق البوابة في 2018 تم التوصل بأكثر من 1.280.000 شكاية، وهاد الشي تعني على أنه المواطنين منخرطين في هاد الشكاية (chikaya.ma) تيعرفوها، تيتواصلو معها لأنها فعالة، ماشي غير بوابة انطلقت، وأكثر ممن 83% ديال هاد الشكايات اللي توصلو بها تمت المعالجة ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب للسيدة المستشارة المحترمة، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

الله يخليكم الإخوان أحننا متقيدين بالنظام الداخلي ومحترمين تسيير ديال الجلسة ما غاديش نعطيك..

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

ما يمكن ليش نهدر في هاد الفوضى.

فعلا، لا أحد ينكر أن بلادنا قطعت أشواط مهمة في مسار تطوير وتحديث ورقمنة الإدارة العمومية، وصاحبها بمبادرات لتعزيز التواصل والإنصات لحاجيات المواطنين والمواطنات...

ما يمكن ليش نهضر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

ما كاينش نقطة نظام.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

هذا تشويش على العمل ديال الجلسة الدستورية، هذا تشويش على العمل ديال الجلسة الدستورية.. تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المعرض ديال "جيتكس" كان فيه أيضا واحد المعرض ديال جميع، ماشي جميع، عدد ديال الخدمات العمومية الرقمية كتوفرها المملكة..

السيد رئيس الجلسة:

للأسف انتهى الوقت، السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث، موضوعه "مسألة معالجة شكاية المواطنين"، أحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

ما هي الإجراءات المصاحبة لعملية إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للشكايات، (chikaya.ma) من أجل إنجاحها؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنوجه الشكر للسيدة المستشارة المحترمة عن فريق التجمع الوطني للأحرار على طرح هاد السؤال.

انسجاما عن مضامين التوجيهات الملكية السامية في مجال تحسين علاقة الإدارة بالمواطن، والاستجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين، تم إصدار المرسوم رقم 2.17.265 بتاريخ 29 يونيو 2019 المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين والاقتراحات ديالهم والشكايات ديالهم وتتبعها والمعالجة ديالها.

إضافة لذاك الشي، هاد المرسوم لزم مختلف الإدارات المعنية بإعداد تقارير سنوية قطاعية حول الشكايات والملاحظات والمقترحات التي تتوصل بها وإحالة هاد التقارير لرئيس الحكومة والقطاع المكلف بإصلاح الإدارة.

السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة تشد هاد التقارير القطاعية وتدير منها واحد التقرير تركيبي لتحيلو للسيد رئيس الحكومة.

فتزيلا لمقتضيات المرسوم المذكور، تم إطلاق البوابة الوطنية الموحدة للشكايات (chikaya.ma) بتاريخ 9 يناير 2018، بحيث تم وضع منظومة متكاملة لتسهيل عملية تقديم الشكايات وإبداء الملاحظات والاقتراحات حول الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين، وذلك من خلال إمكانية التواصل مع المسؤولين بالإدارات العمومية. يمكن لواحد يكون في دارو من التليفون ديالو يقدر يعطي الاقتراحات والشكايات

المستشارة السيدة هند الغزالي:

فعلا، لا أحد ينكر أن بلادنا قطعت أشواطاً مهمة في مسار تطوير وتحديث ورقمنة الإدارة العمومية، وصاحبها بمبادرات لتعزيز التواصل والإنصات لحاجيات المواطنين والمواطنات لتكريس حقوقهم الدستورية.

لكن، اللي كنا لاحظو بحكم ارتباطنا كمستشارين وبرلمانيين بالواقع الملموس أن الإدارة العمومية تسير بوتيرة متفاوتة، فالوقت اللي كنا نقاو إدارات ومؤسسات عمومية، ولات كتوفر خدماتها للمتفرقات والمتفرقين بجودة وبحس مهني مازال كنتصدمو بإدارات أخرى الخدمات ديالها متردية، وأحياناً مخجلة.

تجليات تردي هاذ الخدمات، كتكون بالتماطل وتعقيد الإجراءات، عدم الإنصات وغياب تقديم التوضيحات وحسن التوجيه، بعض مظاهر الشطط في استعمال السلطة، والقائمة تطول، وأنتم أدري بحجم الشكايات وأصنافها اللي كتوصلو بها، إما عن طريق البوابة الالكترونية للشكايات أو الرقم المخصص لذلك.

كل هذا كيتسبب فتذمر لدى المواطنين والمواطنات، وكيزيد من المعاناة اليومية ديالهم، وكيسبب كذلك بمشاكل إضافية للإدارة العمومية نفسها بالشكايات اللي كيرفعوها المواطنات، واللي أغلبهم ما كيتوصلش بالمآل ديالها.

هاذ الأمور كلها كتدفع نسبة من المواطنين والمواطنات أنهم ينازعوها فحقوقهم، ويكفي الاطلاع على حجم القضايا أمام المحاكم الإدارية، واللي تترتب عليها مضاعفات مالية على ميزانية الدولة، نتيجة الأحكام الصادرة ضدها.

لهذا نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه آن الوقت باش تكون عندنا مقاربة وقائية ناجعة في التدبير العمومي، بشكل عام وفي معالجة الشكايات، لتمكين المواطنين والمواطنات من خدمات تحفظ لهم حقوقهم، وتصون كرامتهم، وتعزز ثقتهم، لوقف سيل نزيف المال العام في أداء التعويضات والمنازعات وتحسين مؤشرات الشفافية والجاذبية لدى إدارتنا ومؤسساتنا العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر الآن للسؤال.. ما بقاش الوقت السيدة الوزيرة أعتقد، في إطار التعقيب.

نمر للسؤال الرابع، وموضوعه "تزويد القرى والمناطق النائية، بشبكة الانترنت".

تفضلوا أحد أفراد الفريق الاستقلالي والوحدة التعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة، ..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل.. تفضل.. تفضل..

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس، ما يمكن ليناش نتكلمو في هاذ الجوبحال هاك.

واش يمكن للسيدة الوزيرة تسمعنا؟

السيد رئيس الجلسة:

هاذ السلوك الاستفزازي ما غاديش.. السي سليك، احنا ماشي في وقفة احتجاجية هنا، نحن في مؤسسة دستورية موقرة محترمة.

لا يمكن أن نقبل هذا السلوك الاستفزازي، نحن نحترم مقتضيات القانون الداخلي والقوانين المنظمة للجلسة، وهذا ماشي معقول، لن نترك أن تمرر رسائل عبر نقط نظام.

تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، تفضل السيد المستشار،

هذا سلوك استفزازي الذي تقوم به الآن احترم نفسك، واحترم المؤسسة الموقرة، نحن في جلسة دستورية منقولة على الهواء مباشرة، والآن تشوش على المستشار المحترم في طرح سؤاله وفي رقابته على الحكومة.

تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار..

احترم المستشار المحترم، راك في مؤسسة دستورية محترمة، أحنا ماشي في وقفة احتجاجية وهذا سلوك استفزازي الذي تقوم به الآن، احترم نفسك واحترم المؤسسة الموقرة.

نحن في جلسة دستورية منقولة على الهواء مباشرة والآن تشوش

السنة إن شاء الله.

واحدنا أيضا واعيين بلي كابينين شي مناطق اللي مازال تيصيها، كما قلت لكم، إذا ما عندهاش التغطية تيولي خصها تغطية، يا خصها الصبيب يتحسن، اللي يمكن ما تمش الجرد ديالها فاش انطلق المخطط في 2018، اليوم راه تم الجرد ديال عدد ديال المناطق بتعاون مع السلطات وأيضا عدد ديال البرلمانين لا من هذا المجلس لا من مجلس النواب، اللي تيتواصلو معنا بشكل مستمر على هذه المشاكل ديالهم اللي عندهم في التغطية، وتنشكركم على التواصل ديالكم وعلى هذه الغيرة اللي عندكم على المواطنين على أنه تيتواصلو معنا وتيعطيونا فرق متخصصة لعين المكان باش يتم نعرفو أشنو هو هذا المشكل منين كابين هذا المشكل باش يتم الحل ديالو.

وإن شاء الله عما قريب غادي ينطلق المخطط ديال (PNHD2) اللي غادي يتم التغطية ديال شي 1700 منطقة اللي خصها تحسين التغطية ولا ما فهاش التغطية وغادي يبقى هذا الجرد بطريقة مستمرة، حيث كابين شي مناطق اللي ما تيكونش فيها السكان تيوليو فيها السكان، كابين شي مناطق اللي تيتبدلو، وغادي يبقى هذا العمل مستمر إن شاء الله لأن كل مواطن وكل مواطنة مغربية عندهم الحق يكون عندهم التغطية ديال الانترنت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.
المستشار المحترم في إطار الوقت المتبقي، لكم التعقيب.
تفضلوا.

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس،

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم اللي كان في الحقيقة هو جواب شافي واحدنا المناطق اللي ما مغطياش تنعرفوها منطقة بمنطقة، لأننا احنا تنحركو داخل التراب الوطني.

السيدة الوزيرة،

إن التحدي الكبيرة، السيدة الوزيرة، هو تحسين ورفع جودة البنية التحتية في مجال الصبيب السريع والسريع جدا، بالنسبة للهاتف النقال والانترنت خصوصا في العالم القروي ما يطرح جانب العدالة المجالية للولوج إلى هذا المجال الرقمي، حيث أن ساكنة هذه الدواير تضطر أثناء القيام بالمكالمات الهاتفية في بعض الأحيان إلى الابتعاد عن مقرات سكنهم والتواصل عبر الهاتف النقال، بل إن غياب وضعف الانترنت يعيق حتى عمل الإدارات العمومية والجماعات الترابية

على المستشار المحترم في طرح سؤاله وفي رقابته على الحكومة.

تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم..
تفضل السيد المستشار المحترم..

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والوزيرات المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول نصيب العالم القروي والمناطق النائية من تغطية وتقوية المنظومة الرقمية بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكركم على الاهتمام بهذا المجال ديال ربط العالم القروي بالإنترنت.

كما نتعرفو بلادنا ماشية في هذا المسار ديال التحول الرقمي، ومهم جدا أنه العالم القروي.. أنه المغرب كله قروي ولا حضري يقدر يستافد من الانترنت.

اليوم، المغاربة تيشوف الانترنت كخدمة أساسية، ماشي شي حاجة زائدة ولا غير.. كخدمة أساسية، وهذا الشي احنا واعيين به وتنديرو اللي في جهدنا كله باش يقدر المغرب كله يوصلو للأنترنت.

نبغي نذكر بلي المغرب بشكل منتظم عندو وحدة ديال 3 ديال المراتب الأولى بالنسبة للأنترنت واحنا زايدين خدامين لأن واعيين بالأهمية ديال هذا الموضوع.

نبغي نشير للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، ففي إطار تفعيل الطور الأول ديالو (PNHD1⁴) من 2018 إلى 2023 تم التغطية ديال 10.230 منطقة بخدمات الإتصال من أصل 10.740 منطقة اللي تم الجرد ديالها أنه خصها تطوير في الخدمات، إلى ما عندهاش خدمة تتولي عندها خدمات ولا عندها الصبيب ضعيف تيتم التحسين ديال هذا الصبيب.

اليوم في هاذ (PNHD1) معدل التنفيذ ناهز 95.25%، والمناطق اللي بقات في هذا المخطط غادي تكمل في غضون 2023 يعني هاذ

⁵ Agence Nationale de Réglementation des Télécommunication

⁴ Plan National du Haut et très haut Débits

منذ ذلك التاريخ لم يعرف هذا القانون طريقه للتطبيق السليم، بحيث أكد المجلس الأعلى للحسابات في تقريره حول تقييم منظومة الوظيفة العمومية الصادر في أكتوبر 2017 على ضرورة تقييم مسطرة التعيين في المناصب العليا من أجل تطويرها وتحسين شفافيتها وجعلها أكثر مهنية، ولم يتم العمل بهذه التوصية لحد الآن.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة قصد الحد من الممارسات المنحرفة التي تنهجها مختلف القطاعات الوزارية عند تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي السالف الذكر؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

تنوجه الشكر للسيد المستشار عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على الطرح ديالولهذا السؤال.

كيفما قلتي للولوج للمناصب العليا مؤطربأحكام الدستور والقانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والمرسوم التطبيقي المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة اللي كيحثو على احترام مبادئ المساواة، تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة.

في هذا السياق، وضعت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بالتوصيات ديالها المتعلقة بالأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد على التجديد المنتظم لمسؤولي الوظيفة العمومية العليا على المستويين الوطني والمحلي والرفع من جاذبية هذه الوظيفة وتحديد وانتقاء خزان للكفاءات المرشحة لتحمل المسؤولية وتثمين خبراتها وقدراتها القيادية.

في هاذ الإطار، فإن أحكام القانون التنظيمي والمرسوم المتعلقين بالتعيين في المناصب العليا تسمح باش يتم في إعلانات فتح باب الترشيحات، تحديد الشروط المطلوبة، خاصة منها الكفاءة، التجربة المهنية والمؤهلات العلمية حسب طبيعة المنصب المراد شغله وخصوصيته، حيث يتم في هاذ الإعلانات توصيف المنصب المفتوح للتباري وطبيعته وخصوصيته، تحديد الشروط اللازم توفرها في المترشحات والمترشحين، بناء على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، لاسيما المستوى العلمي المطلوب والكفاءات والتجربة المهنية والخبرة الملائمة لهذا المنصب.

فإن كل إعلان يتم في ظل احترام هذه المقتضيات فهو يتماشى مع

والمقاولات فيما يتعلق بالصفقات العمومية، مما يصعب تنزيل الإدارة الإلكترونية أو تبادل المعلومات والأموال، بل ويتعدى الأمر على جودة اللوج للخدمات بانعدام التغطية بعدد من المناطق القروية.

فمثلا، وهذا سؤال تطرح عدة مرات على إقليم وزان إقليم الخميسات وإقليم تاونات، أدى إلى محدودية استفادة الأسر المعوزة من الدعم المخصص لها في صندوق مواجهة كورونا وعدم تمكن بعض التلاميذ في المجال القروي من متابعة دراستهم عن بعد.

لقد أكدتم، السيدة الوزيرة، في مناسبات عديدة أن غالبية المناطق المتبقية ستنتم تغطيتها في نهاية سنة 2023 في إطار تفعيل الطور الأول من المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا.

لنتساءل: هل لازالت هذه الوعود محترمة السيدة الوزيرة؟

وهل هناك معطيات لتحقيقها، خصوصا وأن المغرب يحتل بشكل منتظم إحدى المراتب الثلاثة الأولى بالقارة الإفريقية، ونطمح إلى المرتبة الأولى؟

لايد، السيدة الوزيرة، أن نوه بنجاح الحكومة في اتخاذ تدابير موازية تهدف إلى تسريع مشاريع الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات، في مقدمتها الاستراتيجية الجديدة والتحول الرقمي في أفق سنة 2030، والتي تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العامة وإرساء أسس لظهور اقتصاد...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أمر للسؤال الموالي والسؤال الخامس وموضوعه "التعيين في المناصب العليا"، أحد أفراد مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

حدد الفصل 92 من الدستور، القضايا التي يتم تداولها بشأنها بمجلس الحكومة، ومن بينها التعيين في مجموعة من المناصب العليا مع الإحالة إلى القانون التنظيمي يحدد على وجه الخصوص مبادئ ومعايير التعيين في هذه المناصب، ولا سيما منها تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة والشفافية، وقد تجسد ذلك في القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 19 يوليو 2012.

العليا، وقد تواترت الخروقات القانونية في هذا الشأن، الأمر الذي أدى إلى زرع روح اليأس والإحباط لدى الأطروالكفاءات، وخاصة منها الكفاءات الوطنية بالخارج، التي نسعى لاستقطابها.

واعتبارا لمسؤوليتكم في الإشراف على قطاع الإصلاح الإداري، يتعين عليكم الحرص على الالتزام الصارم بمعايير الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص، وذلك بالعمل على إحداث مؤسسة مستقلة تتولى مباشرة الإشراف على التعيين في المناصب العليا، والانكباب بالجديّة اللازمة لإصلاح منظومة التعيين في المناصب العليا.

ونطلب منكم التفاعل الإيجابي مع طلب مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لعقد جلسة لدراسة هذا الموضوع، في إطار مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال السادس وموضوعه "تصور الحكومة لتأهيل وإصلاح الإدارة المغربية"، وأحد أفراد الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

أطرح السؤال ديالكم السيد الرئيس، الله يجازيك بخير، تفضل السيد المستشار المحترم، تفضل الله يخليك، احنا محترمين جدول الأعمال ديال الجلسة.

ما كاينش خرق التسيير، احنا محترمين جدول الأعمال، بالتالي ما غاديش نعطي نقط نظام من أجل تمرير تدخلات سياسية أو تدخلات أيا كانت طبيعتها.

تفضل السيد المستشار، أنا متحمل مسؤوليتي كرئيس الجلسة، ما يمكنش نعطي نقط نظام هنا وهناك، تفضل السيد المستشار.. وتفضل.

السيد المستشار المحترم، الله يخليك، الله يخليك السلي، الله يخليك السيد المستشار المحترم، هذا تشويش على العمل ديال الجلسة اليوم، السيد المستشار المحترم.

ملي ولات مسألة شرف تفضل أسيدي.

المستشار السيد نور الدين سليك:

مسألة شرفي اللي خلاتني نتشبت بهذا الحق الإخوان، تنحني الإخوان.

الدستور والقانون التنظيمي.

كما أنه تتكون واحد اللجنة تتكون من أعضاء عندهم خبرة وكفاءة، هي اللي تتقوم بدراسة الترشيحات وإجراء المقابلات مع المترشحين، من أجل انتقاء واقتراح ثلاثة ديال المترشحين على السلطة الحكومية المعنية.

الدور ديال هاد اللجنة هو الحرص على احترام مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص ومعايير الكفاءة والنزاهة والمؤهلات العلمية والتجربة المهنية، اللي خص تلاءم مع متطلبات ومواصفات المنصب المراد شغله.

في الأخير، نؤكد لكم على أنه الحكومة تتعطي عناية خاصة لهاذ منظومات التعيين في المناصب العليا، لأن عندها أهمية بالغة في قيادة وتنفيذ المشاريع الإصلاحية الكبرى ديال بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيدة الوزيرة،

قد شابت تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالتعيين في المناصب العليا عدة خروقات، أفرغتها من مضمونها وحادت بها عن مرامي تحقيق الحكامة الجيدة، ومست بقيم النزاهة والشفافية، وتتجلى فيما يلي:

- وضع شروط للترشح على مقاس أشخاص بعينهم، وغالبا ما يتم تهيؤهم لشغل المنصب عن طريق تكليفهم بمهام المنصب بالنيابة لمدة غير محدودة، وذلك في خرق سافر للمقتضيات المادة 11 من المرسوم رقم 2.12.412 المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا، التي تحصر مدة الانتداب النيابي في ثلاثة أشهر كحد أقصى، وهذه الممارسة تسود مجموعة من القطاعات الوزارية، كالتشغيل والثقافة والشباب وأكاديميات التربية والتكوين ومجموعة من الجامعات على المستوى الوطني؛

- تشكيل لجان الانتقاء تمارس مهامها تحت الطلب وتساير تعليمات الوزراء لفتح الإمكانية القانونية أمامهم لتنصيبهم ومن يوالونهم من الأصدقاء ومن المنتسبين لأحزابهم ولأحزاب الائتلاف الحكومي، كما حدث مؤخرا في تعيين الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية؛

- حجب المعلومة والمعطيات المتعلقة بعمليات التباري، في خرق سافر لمقتضيات المادة 10 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

السيدة الوزيرة،

إن منطق الوزيرة، للأسف، يتحكم في التعيينات في المناصب

أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم عن الفريق الحركي على اهتمامه بالإدارة المغربية.

الإدارة المغربية هي مهمة جدا لأن تهضرو احنايا باسميتنا كحكومة، كوزراء، ولكن راه كلنا تنعرفو بأن راه الإدارة اللي تتخدم في هذا النطاق تنشجع، حتى أنا كنوه بالعمل الكبير اللي تديره الإدارات وتديره الموظفين ديال الإدارات في المغرب كله، لأن هذه الخدمة راه كلها متركزة عليه وتبغني نشكرهم وننوههم من هاذ المنبر.

بالطبع، الإدارة المغربية خصها إصلاح وهذا ورش كبير، وشامل للإدارة المغربية خصها إصلاح، وخصها دائما تحسين مستمر للأداء ديالهم، وتفعليل للتوجهات الملكية السامية الرامية لإصلاح الإدارة العمومية وتثمين الموارد البشرية، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على اعتماد عدد كبير ديال المشاريع والبرامج، غادي نعطي هنايا عدد منها، مثلا:

- إصلاح الإدارة من أجل خدمة المرتفق: مواصلة تطبيق مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية عبر مواكبة الإدارة العمومية وتقديم الدعم والاستشارة في تفعيل هاد القانون، ونعطي مثال هاذ العمل اللي درناه في مواكبة مجال الاستثمار، بحيث خدمنا باش يتقلص عدد الوثائق اللي كتطلب المستثمرين بنسبة 45%؛

- دعم ومواكبة مشاريع الإدارة الرقمية في مختلف المجالات: الصحة، العدل، التضامن، مختلف المجالات؛

- مواصلة تفعيل ميثاق اللاتمرکز الإداري كمدخل أساسي لتأهيل الجهوية المتقدمة وتحسين فعالية اتخاذ القرار على مستوى الترابي؛

- تنزيل ميثاق المرافق العمومية من أجل التركيز على الجوانب المتعلقة بالتشريع والأجراء والتكوين والتواصل والتحسيس؛

- مواصلة مواكبة المشاريع المدرجة في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال تحيين حقيبة المشاريع المعتمدة بهاد الإستراتيجية؛

- مواصلة ومواكبة الإدارات في تفعيل الحق الحصول على المعلومة؛

- اتخاذ عدة إجراءات وتدابير لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من بينها إصدار منشور رقم 2022/1؛

- مراجعة الإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية.

كاين أيضا مشاريع متعلقة بتأهيل الوظيفة العمومية عبر مواصلة نهج التشاور والحوار مع الشركاء الاجتماعيين، كشرط أساسي لتثمين الموارد البشرية بإدارات الدولة، بالنظر للدور المهم ديالها في الارتقاء بأداء المرافق العمومية.

في هاذ الإطار، اتخذت الحكومة عدد من التدابير حول:

- رفع حد الأدنى للوظيفة العمومية 3500 درهم؛

الإخوان،

النظام الداخلي تيعطينا هذا الحق، وإلى ما دويتش على التسيير وقفوني، وتنقولها للسيد الوزير المنتدب، وأقولها للأمين ما من حقناش ندخلو في الشؤون الداخلية ديالنا، ما من حق أي كان اهنا يدير التقويم باسم فريق آخر.

لما نهينا السيدة الوزيرة بأنها ما مستعداش باش تجاوبنا، ليس لرئيس الجلسة الحق باش يقول لها جوابك كان شافيا وشاملا وكاملا، ونرجعو للتسجيل.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

رجاء، الله يخليك السيد المستشار، ما غادي تصادرش لرئيس الجلسة الحق ديالو في التعبير، ناضلنا من أجل التعبير والتفكير لسنوات، ناضلنا من أجل التفكير وحرية التعبير لسنوات، ماشي أنت اليوم اللي غادي تجي اليوم تعطيني الحق.. تصادر الحق ديالي في التقييم، إلترم الصمت الله يخليك.

تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم..

نطلب من الإخوان ما يتضمنش هاذ التدخل في محضر الجلسة لأنه لا يتعلق بالتسيير.

تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم.. تفضل السيد المستشار المحترم..

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس.

أهيا الحضور الكريم،

سؤالي، نسائلكم حول تصور الحكومة لتأهيل وإصلاح الإدارة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلي، للأسف نعاني من بعض الممارسات ولكن قدرنا هو هذا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وما هي مستجدات ملف ترسيم المتعاقدين، خاصة في ضل توجيه الحكومة لترسيم التعاقد؟

وهي مناسبة كذلك للتذكير بمقترحات فريق الحركة الشعبية المتعلقة بالتوظيف العمومي الجهوي، والذي نعتبره حلا استراتيجيا لمواكبة الجهوية المتقدمة.

وننوه في هذا الإطار بسبق وزارة الداخلية إلى اعتماد هذا النمط الجهوي في التوظيف العمومي، إنصافا للكفاءات وحاملي الشهادات محليا وجهويا، وفي وقت لازالت باقي القطاعات الحكومية تعيش خارج روح الجهوية المتقدمة، وضمنها وزارتك الموقرة، التي لا تتجاوز هيكلتها الإدارية مركز الرباط، وهي المكلفة بمواكبة ورش اللامركزية واللامركز الإداري.

من جهة أخرى، نستفسركم أيضا عن نتائج الدراسات التي أطلقتها الحكومة حول التوقيت المستمر ومبررات الإبقاء عليه.

ثالثا وختاماً، وإذ نجدد الإشادة والتنويه بالقرار الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بخصوص إقرار السنة الأمازيغية كعطلة مؤدى عنها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيدة الوزيرة، كنشكروكم على المساهمة ديالكم القيمة معنا في أشغال هذه الجلسة.

وحتى لا يصادر حقنا في تقييم عملكم، سنكتفي بكلمة قيمة.

وشكرا لك السيدة الوزيرة.

وأرحب بالسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، معنا في أشغال هاته الجلسة.

وأمر للسؤال الموالي، وهو لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي مجهوداتكم المبذولة للتقليص من حدة الفقر والفوارق الاجتماعية؟

وشكرا.

- حذف السلم 7 بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئة المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛

- رفع حصص الترقية من 33% لـ 36%؛

- إحداث مؤسسة مشتركة بالنهوض بالأعمال الاجتماعية اللي غادي يستافد منها شي عشرة آلاف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

السيد المستشار المحترم،

في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع توضيحاتكم، نود في الفريق الحركي، إثارة بعض الملاحظات المعززة بالاقتراحات التالية:

أولا: السيد الوزيرة، راهنتم ولازتم تراهنون على الانتقال الرقمي، كأحد مفاتيح إصلاح الإدارة، لكن يبدو أن تحقيق هذا الهدف يبقى بعيد المنال في ظل غياب التعميم البنات التحتية، أي الإدارة العمومية، وغياب عدالة مجالية وترابية في إحداثها، فإذا استثنينا بعض المؤسسات التي نجحت في إرساء إدارة الكترونية ناجعة وفعالة، كإدارة الضرائب والمحافضة العقارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لازالت باقي الإدارات دون مستوى الطموحات والتطلعات في هذا المجال؛

ثانيا: السيدة الوزيرة، لا شك أن مداخل إصلاح الإدارة وضمن فعاليتها ونجاحها ومردوديتها وتحسين الوضعية المهنية والمادية والاجتماعية للموارد البشرية وتعزيز قدراتها على التكوين والتكوين المستمر، وفي هذا الإطار، نتأسف على هزلة نتائج الحوار الاجتماعي الأخير المعلن عنها ليلة عيد الشغل.

وارتباطا به، نسائلكم السيدة الوزيرة حول:

مآل الوعود الانتخابية والالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي المتعلق بتحسين دخل الموظف العمومي؟

وما هي الإجراءات الحكومية المتخذة للإصلاح منظومة الأجور وفق معايير الإنصاف؟

وما هي مبررات وحيثيات تردد الحكومة في تقديم مشروع تعديل شامل للنظام الأساسي للوظيفة العمومية؟

وماذا فعلت الحكومة لتتنيل ميثاق المرافق العمومية بعد مرور سنتين على مصادقة البرلمان عليه؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

فبلادنا ولجت واحد المقاربة شاملة ومندمجة فيما يخص الحد من الفوارق الاجتماعية، تنفيذاً للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله، من أجل تعزيز وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

فهاذ الإطار، اشتغلت الحكومة على عدد من الأوراش المهيكلة والأوراش الكبرى في بلادنا، اللي منها ورش الحماية الاجتماعية اللي كان في 2022، وتنفيذا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله، تفعيل التغطية الصحية لجميع المواطنين، وهذا كان واحد الثورة اجتماعية فبلادنا، الحمد لله اللي نتقاسم هاذ التجربة حاليا مع عدد من الدول العربية والدول المجاورة.

فالحمد لله، فيما يخص إذن الحماية الاجتماعية كانت التغطية الصحية، وحاليا كتشغل الحكومة على تفعيل دعم وتعويزات الأسر كما تعلمون.

وفما يخص برامج كبرى أخرى اللي اشتغلت عليها الحكومة من أجل طبعا تقليص الفوارق ومن أجل محاربة الفقر والهشاشة، كان برنامج أوراش، اللي هاذ السنة مكن 104 آلاف من الأشخاص من الاستفادة من فرص للشغل.

وكان هناك أيضا فيما يخص وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، اشتغلنا على: أولا، تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي كتحتضن تقريبا 110 آلاف ديال المواطنين، وهاذ المؤسسات اللي خصصنا لها دعم ديال 200 مليون درهم في 2022، وديال 300 مليون درهم في 2023، باش يكون استقبال المواطنين في ظروف جيدة، وهي اللي كتقوم بمجهود المساعدة الاجتماعية من أجل محاربة الفقر والهشاشة.

نبغي نشير أيضا، إلى برامج بحال برنامج "دعم الأرامل"، اللي كتستافد منو 122 ألف أرملة، واللي اشتغلنا على الربط ديالو بالسجل الاجتماعي الموحد"، ونبغي نشير أن بلادنا مشات فمقاربة متطورة وعصرية، باعتماد "السجل الاجتماعي الموحد" من أجل تحسين الاستهداف.

كذلك، اشتغلنا على تحسين ظروف الأشخاص في وضعية إعاقة، بتخصيص ميزانية مهمة ديال 500 مليون درهم في 2022 و2023، واشتغلنا أيضا على تحسين ظروف الأطفال، خاصة محاربة الطفولة

في وضعية الشارع، محاربة الأشخاص المسنين في وضعية الشارع، فكان هذه السنة ما بين 2022-2023 زيارة لجميع الجهات ديال المملكة ومشينا لعدد كبير من الأقاليم اللي تتعرف الهشاشة واشتغلنا مع الفاعلين التربيين ومع العمالات في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تحسين الظروف الاجتماعية في جميع جهات المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

بدوري أشكركم، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة الموقرة على المجهودات الجبارة التي تقومون بها للحد من الفقر والفوارق الاجتماعية، كما أشكركم على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب، رغم ما تشير إليه بعض الإحصائيات من الارتفاع في معدل الفقر بالمغرب بسبب تفاقم الأزمات المعيشية من قبيل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، ناهيك عن الأزمة الصحية وتداعياتها إلى الآن والجفاف المتوالي الذي عرفه المغرب خلال 4 سنوات الماضية، والذي أدى إلى ارتفاع مستوى التضخم الذي بلغ 6.6% في العام الماضي، تسبب في تراجع مستوى معيشة الأسر المغربية وعدم قدرتها على الادخار.

ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتخفيض مستويات الفقر والفقر المتعدد الأبعاد وتقليص الفوارق الاجتماعية، إلا أن أغلب المؤشرات الاجتماعية تشير إلى كون مستويات الفقر لازالت قائمة ولا تشرف بلادنا، كذلك جاء نتيجة سوء وضعف الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحكومات السابقة وتأثيرات جائحة كورونا التي كشفت عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نرى أن عدونا اليوم هو الفقر والهشاشة، وسنعمل إلى جانبكم بمعوية كافة مكونات الأغلبية على محاصرة الظاهرة.

لذا ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى مواصلة تبني سياسات عمومية تحقق العدالة الاجتماعية والإنصاف من تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية والماضون فيه بكل ثقة، منوهين بالجهود المبذولة في تحقيق تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي دخل حيز التنفيذ السنة الماضية، والذي شمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية وفئات المهنيين والعمال المستقلين، وصولا إلى تمكين أزيد من 22 مليون مستفيد إضافي من دعم تكاليف العلاج والأدوية في انتظار تخصيص دعم اجتماعي مباشر للأسر الفقيرة بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد، مع تعميم التعويضات العائلية الذي سيتم

الطفولة، وأيضا أود أن أشير إلى أننا اشتغلنا أيضا في العمق ديال الأمر وهو الجانب الاجتماعي لمواكبة الأسر.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلوا.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

سبق لنا وأن طرحنا هذا السؤال على السيد وزير العدل، والذي بدوره أفادنا بمعطيات وأرقام صادمة، نظرا لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على المجتمع.

ارتأينا إثارة هذا الموضوع الحساس مرة أخرى لكونكم شريك أساسي في المنظومة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، لا يسعني إلا أن أنوه بالمجهود الكبير الذي قامت به بلادنا في الحد من زواج القاصرات وما يصاحبه من اغتصاب لحقوقهن وما يخلفه أيضا من آثار نفسية وصحية واجتماعية، إلا أن هذا كله لا يمنع محاكم المملكة من منح الإذن بتزويج الآلاف من القاصرات لاعتبارات يراها القاضي مناسبة.

وإذ نحترم في فريق التجمع الوطني للأحرار القضاء واستقلالته التي يضمنه له الدستور، إلا أن المكان الحقيقي الذي يجب أن تكون فيه القاصر هو المدرسة، انسجاما مع الاتفاقيات الدولية التي تبذل المملكة المغربية مجهودات جبارة في ملاءمتها مع كافة تشريعاتها والتي تؤكد على ضرورة حماية الطفولة، إذ نجد أن المشرع المغربي أكد على هذا المبدأ، ولكن الفصل 19 من مدونة الأسرة ترك باب الاستثناء لتزويج القاصرين أصبح مع الأسف قاعدة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه في سنة 2020 تم منح 13 ألف إذن بزواج من أصل 20 ألف طلب مقدم أمام محاكم المملكة.

كما بينت هذه الدراسات أن 99% من هذه الزيجات لا تنجح، حيث تتعرض الطفلات للعنف والمشاكل الأسرية والنتائج عن عدم تحمل المسؤولية، وبما أن مدونة الأسرة تجعل تزويج القاصرات استثناءيا بأمر من القاضي، إلا أن الإحصائيات تثبت أن الاستثناء أصبح هو الأصل، لأن أكثر من 80% إلى 90% من طلبات الاستثناء قد تم قبولها من طرف القضاة.

مؤشرات تجعلنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نؤكد على ضرورة الإسراع في مراجعة هذه المقتضيات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد تبين لنا أن القاعدة القانونية لوحدها لا تكفي في الحد من زواج

خلال عامي 2023-2024، وتوسيع قاعدة المشتركين في أنظمة التقاعد وكذا تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل عام 2025 والتعويض عن العطالة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

هناك ثلاث مجالات تساهم في تغذية الفوارق الاجتماعية بالمغرب، وهي التعليم والصحة والتشغيل، وهذا ما أشار إليه البرنامج الانتخابي والحكومي لهذه الحكومة، التي استمعت بإمعان إلى انتظارات وانشغالات المواطنين والمواطنات، لكن القصور..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

السيدة الوزيرة ما بقاش لكم الوقت في التعقيب.

سأمر للسؤال الموالي، وهو السؤال الثاني في سلسلة الأسئلة اليوم الخاصة بقطاعكم وموضوعه "ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات بالمغرب" ودائما مع فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات الوقائية التي تعتمون القيام بها لمحاصرة زواج القاصرات، خصوصا في القرى والبوادي في مغربنا العميق؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة من فريق التجمع الوطني للأحرار.

فالي نبغي نقول هو أننا في إطار الالتقائية بعدد من القطاعات الوطنية والقطاعات الحكومية اشتغلنا مع النيابة العامة، مع وزارة التربية الوطنية، باش نحدو من هذه الظاهرة ديال تزويج القاصر، وبفضل هاذ المجهودات الإحصائيات الأخيرة كتنقول بأن واحد 70% هي تزويج ديال قاصر عندها 17 سنة، ولكن احنا خصنا نحاربو هاذ الظاهرة مهما كان التحسن فهاذ الأرقام.

أيضا، أود أن أشير إلى أننا اعتمدنا مقاربة شاملة في إطار حماية

التنمية الاجتماعية"، وأحد المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسنائوي:

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات المعتمدة من طرف وزارتك لتحقيق العدالة المجالية في مجال التنمية الاجتماعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، تفعيلا للبرنامج الحكومي، اعتمدنا مقاربة مجالية ومقاربة لتقليص الفوارق المجالية، فكل البرامج التي اشتغلنا عليها سواء برنامج جسر تمكين والريادة بالنسبة للنساء، فكل الجهات عندها هناك واحد العدالة في المشاريع التي كانت عليهم.

أيضا اشتغلنا على الجهات والأقاليم التي كان عندها خصاص في المراكز الاجتماعية باش يكون عندها التحسين ديال الوضعية الاجتماعية، وإثر ذلك تم ارتفاع عدد المستفيدين من البرامج الاجتماعية من 494.000 مستفيد إلى 583.000 مستفيد، كان أكثر من 80.000. ونقدر نقول لك بأن الجهات التي عندها هشاشة كانت عندها واحد الارتفاع أكثر.

فإذن هاد المقاربة واخذينها بعين الاعتبار.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة،

التعقيب لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسنائوي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا ما تقوم به الحكومة من أجل تنزيل الورش الملكي الهام المرتبط بالدولة الاجتماعية، تحقيقا للعدالة في مجال التنمية، وذلك من خلال إقرار سياسة عمومية، تراعي التوزيع العادل للبرامج الاجتماعية تحقيقا للعدالة والإنصاف.

القاصرات، إذ في كثير من الأحيان يتم استغلال مواد مدونة الأسرة في هذا الشأن، لذلك فإن مسألة تزويج القاصرات ببلادنا تستدعي معالجة شاملة لمجموعة من المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ثم ضرورة توعية أولياء الأمور بخطورة هذه الظاهرة، العديد من العائلات تلجأ إلى تزويج بناتهم لإنقاذهم من الفقر وأحيانا تكون البنت القاصر هي التي تطلب الزواج لإنقاذ نفسها من الوضع الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في البوادي والقرى.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فريق التجمع الوطني للأحرار يطالب بإصلاح..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

للأسف انتهى الوقت السيدة المستشارة المحترمة.

عندكم شي تعقيب السيدة الوزيرة في إطار الوقت المتبقي لكم؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

اللي نبغي نقول ليكم هو تفعيلا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله ديال خطاب العرش، اللي طلب فيه بمراجعة مدونة الأسرة، فكما تعلمون في بلادنا كانت واحد الدينامية إيجابية بعدد من المقترحات وهاذي غادي تكون فرصة لمراجعة هاذ الاستثناء فهناك مقترحات عدة.

أيضا أود أن أشير وكما أشرتتم إلى أن المقاربة يجب أن تكون مقاربة اجتماعية، لهذا فاحنا كنشغلو - كما قلنا - مع النيابة العامة باش نمشيو للأسر اللي عندها مشاكل لأن غالبا تتكون مشاكل اقتصادية باش نشغلو على التمكين الاقتصادي.

أود أيضا أن أشير إلى أن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة أطلقت برنامج "جسر الأسرة" في جميع جهات المملكة، وهي مراكز غادي تكون في الأحياء وفي القرى لمواكبة الأسر من أجل التمكين الاقتصادي وتحسيسهم بخطورة تزويج القاصر وبالمواكبة الاجتماعية والنفسية.

أيضا، عممنا مراكز محاربة العنف ضد النساء والفتيات، فإذا هناك إدراك لعمق وخطورة الأفة الاجتماعية، ونشتغل عليها، سواء عن طريق المقاربة التشريعية أو عن طريق المقاربة الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ونمر للسؤال الثالث موضوعه "تحقيق العدالة المجالية في مجال

المساعدة الاجتماعية، هاد الشيء تنقوموبه بالنسبة للفئات اللي هي في وضعية هشاشة، ولكن هذه الفئات خصنا نواكبوها باش يكون تطوير وتعزيز القدرات ودعم القدرات، لأن هذه الفئات في وضعية هشاشة خاصنا نخرجوها من الهشاشة.

ولهذا كنا اعتمدنا التكوين، التكوين، التكوين، التكوين عبر المنصات الرقمية بالنسبة للنساء في وضعية هشاشة، التكوين بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، نقدر نقول لكم بلي بفضل هذه المنصات الرقمية هذه السنة عدد المستفيدين من الأشخاص في وضعية إعاقة طلع بـ 40%، وبالنسبة للنساء طلع بأكثر من 16%، وبالنسبة للأشخاص في وضعية المسنين اللي المواكبة ديالهم كان أيضا واحد الارتفاع بـ 23%.

إذن التكوين ومقاربة دعم القدرات لمواكبة هذه الفئات باش يكون خروج من وضعية الهشاشة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "تقييم جهود المغرب في مجال القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة"، أحد أفراد فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب يتفضل.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن حصيلة جهود المغرب في مجال القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار عن فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب.

طبعاً كتعرفو بلي موضوع المرأة هو موضوع أساسي في بلادنا، وشفتمو الخطاب الملكية الأخيرة واللي قبل منها، منذ 1999 كلها تتكلم على تمكين المرأة وتعزيز وضع المرأة وتمكينها من حقوقها ومحاربة جميع أشكال

نغتنمها مناسبة كذلك للإشادة بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه المبادرة التي تعتبر ورشا ملكيا مهيكلًا، تضع دائما المواطن المغربي في صلب اهتماماتها في صنع السياسات العمومية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ها نحن اليوم نجني ثمار رؤية ملكية سديدة، ساهمت بشكل واضح في تحسين أوضاع المواطنين المغاربة، خاصة في البوادي والمناطق النائية، التي تمكنت بفضل هاد المجهود من الاستفادة من الماء الشروب والكهرباء والطرق والمسالك والبرامج المتعلقة بتطوير وتقوية قدرات النسيج الجمعي، من خلال الاستفادة من الدعم المالي والمواكبة والتتبع وتقسيم المشاريع.

وفي الأخير، السيدة الوزيرة، أريد أن ألفت انتباهكم إلى أمر من الأهمية بمكان، وهو التفاوتات الصارخة بين الجهات، هناك جهات لازالت متضررة، ومتضررة كثيرا، وسأذكر على سبيل المثال لا الحصر جهة درعة - تافيلالت التي في أمس الحاجة إلى عناية خاصة وإلى مجهود إضافي، وذلك بإقرار مشاريع وبرامج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والصحة والتشغيل وفك العزلة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعقيب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

جهة درعة - تافيلالت هي الجهة اللي مشيت لها 3 ديال المرات، وجهة الشرق، هناك جهات اللي عرفنا عندها واحد الهشاشة وكندشتغلو كما قلت لتحسين الوضعية خاصة فيما يخص المراكز الاجتماعية.

نبغي نشر أيضا باش تكون مقاربة علمية ومضبوطة قمنا بالاشتغال على الشبكات الاجتماعية الرقمية الموحد، هذا الشبكات الاجتماعية الرقمية غادي يعطينا الحالة مضبوطة ديال الوضعية الاجتماعية لجميع الجهات، وكما شفتمو طلقتمو في ابن جريروغادي يكون تعميم ديالو هذه السنة إن شاء الله على التعميم، هو خصنا 4000، ولكن هذه السنة غادي نشتغلو على 500 مركز باش يكون فهم الشبكات الاجتماعية الموحد باش السنوات المقبلة نقدر نوصلو لهذا الشبكات الاجتماعية الموحد في جميع الجهات، لأن كيطلع لنا بيانات تتخلينا باش نصرفو الموارد ونوجهوها للمناطق اللي عندها خصاص في المجال الاجتماعي.

نبغي نشر أيضا إلى أننا يجب أن نعتد مقاربة مختلفة، طبعاً هناك

النساء وتقوية تكافؤ الفرص منها:

- ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، وخصوصا بعد تأكيد بلادنا في سنة 2022 على انضمامها إلى البروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الملحق باتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

- تعديل كافة الأحكام القانونية التي تؤثر سلبا على مشاركة المرأة في سوق العمل، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال: قانون الأسرة، مبدأ التعصيب في الميراث، زواج القاصر، حقوق الأمهات العازبات... الخ؛

- القيام بمجهودات في مجال النوعية الإيجابية، حيث تقضي النساء حوالي ثلاث أضعاف عدد الساعات التي يقضيها الرجال في الأعمال الرعائية غير مدفوعة الأجر، الشيء الذي يعيق وصول المرأة إلى فرص الحصول على عمل مدفوع الأجر.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نشيد بالعمل القيم الذي تقومون به، ونعبر لكم عن استعدادنا للتعاون والانخراط في المبادرات التي تقودها وزارتكم، لدعم مجهودات بلادنا في مجال القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة بما يحقق تطور المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تبغيو تعقبو السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

كنشركم السيد الرئيس والسيد المستشار المحترم.

ونبغى نقولكم فأنه في إطار اللجنة الوطنية التي تخلقات في 2022 لمحاربة، يعني المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فالقطاع الخاص هو حاضر ومكون ديال هاذ اللجنة.

كما أن هناك عدد من المكونات الأخرى: القطاعات الحكومية، المجتمع المدني، المنتخبين.

اللي نبغى نقولكم هو أننا باش نكونو فعلا، يعني القول مع العمل، لأن يجب هنا اعتمادنا مقارنة معلوماتية، منظومة معلوماتية باش نعرفو القطاعات الحكومية أشنو كتدير؟ القطاع الخاص شكون كيدير؟ المجتمع المدني شنو كيدير؟ وأيضا المجالس المنتخبة؟ لأن هاذي مسؤولية مجتمعية، وخصنا كلنا ننخرطو فيها، وخصنا نعملو مقاييس باش نعرفو شنو خصنا نحسنو، وشنو خصنا نطورو، لأن القطاع العام

التمييز ضد المرأة، فتنفيذا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة وفي واحد المقاربة تشاركية اشتغلت الحكومة مع جميع مكونات المجتمع المدني، المؤسسات الدستورية، الجهات، المجالس المنتخبة، القطاع الخاص، اشتغلنا أيضا معكم مع القطاع الخاص باش تكون هناك بلورة واحد الإستراتيجية جديدة للمساواة والمناصفة لأن اشتغلنا على الإطار الاستراتيجي للمساواة والمناصفة في أفق 2035، الخطة الحكومية الثالثة عندها 3 ديال المحاور، لأن باش نخرجو من التمييز ضد المرأة خص تمكين المرأة، فإذن المحور الأول هو التمكين والريادة.

المحور الثاني، هو طبعا توفير واحد البيئة لحماية المرأة، ولهذا اشتغلنا على تعميم المراكز ديال محاربة العنف ضد النساء والتكفل بالنساء ضحايا العنف في جميع أنحاء المملكة، دابا عندها أكثر من 87 مركز وغاادين تزيديو ففهم هذه السنة أيضا.

المحور الثالث وهو الأساس اللي هو القيم ومنظومة القيم ومحاربة الصور النمطية وتملك ثقافة المساواة، واحنا كنشتغلو عليه أيضا. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عزيز يوسلخن:

نعم، تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع، استطاعت من خلاله تحقيق قفزة نوعية ومكاسب مهمة في مجالات متعددة، دعمتها إرادة ملكية حقيقية لضمان استكمال مسلسل الانتقال الديمقراطي، الذي انخرط فيه المغرب منذ القرن الماضي، حيث ما لبثت جلالتة يدعو إلى تعيين المقتضيات والتشريعات الوطنية الموجهة للنهوض بوضعية المرأة، من خلال تمكينها من كافة شروط الحياة الكريمة وإيلائها المكانة التي تضمن حقوقها، خصوصا صياغة مدونة الأسرة، التي تمثل قفزة حقيقية إلى الأمام وأداة قانونية لتمكين المرأة من تبوء المكانة اللائقة بها، وجعل مساهمتها فعالة في جميع قطاعات التنمية.

إلا أن واقع التنزيل، السيدة الوزيرة، يبقى مواجهها بعدد من المعوقات التي تكشف عنها عدد من التقارير الدولية، فمثلا ما يقرب من 73% من النساء خارج سوق العمل في سنة 2022، أكثر من مليون شاب على الصعيد الوطني بدون عمل ولا يتواجدون بالمدرسة ولا يقومون بأي تدريب، ضمنهم ما يقرب من 72% من النساء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

اسمحوا لي أن أذكر أن هنا الاتحاد العام لمقاولات المغرب، قد نشر الكتاب الأبيض، الذي يتطرق إلى مسألة النوع الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تم اقتراح العديد من التوصيات لتعزيز توظيف

الحكومي اللي الشعارديالوكمما تتعرفوهوتعزيزركائزالدولة الاجتماعية، كندشتغلو على تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية في إطار الإلتقائية ما بين جميع القطاعات، قطاع الصحة لأن هاذ الموضوع ديال الاختلالات العقلية هو كهم أيضا عدد من القطاعات الأخرى، بما فيها قطاع الصحة، بما فيها عدد من القطاعات الأخرى.

فاحنا كندشتغلو فهاذ الإلتقائية، وقمنا بتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، عندنا أكثر من 1000 ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية تتصرف علما 170 مليون ديال الدرهم، طبعا ما كافياش ولكن احنا في إطار الإلتقائية نتحاولونعززو الدعم لهاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية وشفوتعدد من الشركات مع (OCP⁶)، المكتب الشريف للفوسفات، مع (CDG⁷) مكتب الإيداع والتدبير، وعدد من الشركاء من أجل تحسين وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

اللي نقدر نقول لك الأشخاص اللي هوما العدد الشامل هو 110 تقريبا ألف ديال المستفيدين من هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بالنسبة للأشخاص اللي هوما متشردين وفي وضعية صعبة جدا ومختلين عقليا، عندنا تقريبا 200 ديال الأشخاص فهاذ المؤسسات وتقريبا 100 و670 شخص اللي هوما في وضعية، إما ما عندهمش ما معروفاش الهوية دياهم أو في وضعية جد جد صعبة.

فاحنا تنواكهم وتندستقبلوهم وتندشتغلو مع وزارة الصحة باش تكون المواكبة الصحية دياهم، ولكن تنبغيو أيضا نشتغلو مع المجالس المنتخبة، مع القطاع الخاص، مع المجتمع المدني كنهو هو بالعمل اللي تيقوم به، ولكن خصنا نشتغلو في إطار الإلتقائية من أجل تحسين الظروف ديال هاذ المواطنين والمواطنات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار المحترم.

السي السالك، تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

لا يخفى على أحد أن بلادنا اليوم تواجه العديد من التحديات الكبرى في مجال الأشخاص المختلين والمتشردين، إذ أن وجود فئة من المجتمع تعيش في ظروف معيشية غير ملائمة يجب أن تكون محل

كيعمل واحد المجهود كبير، أنتوما كتعرفو، ولكن باقي شوية القطاع الخاص خصكم تعاونو معنا شي شوية، إن شاء الله، وأيضا تندشتغلو على المقاوالاتية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونمر للسؤال الموالي، وهو السؤال الخامس في سلسلة الأسئلة، موضوعه "ظاهرة المتشردين والمختلين عقليا".

الأستاذ السالك تفضل، السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، لا يخفى على الجميع، أصبحت ظاهرة المتشردين المختلين عقليا تعرف انتشارا واسعا في الشوارع والأحياء والفضاءات الحيوية، مما يؤرق بال المواطنين.

ولهذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارتك لاحتواء هذه الظاهرة؟

وأين هو دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية والجمعيات العاملة في هذا القطاع؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي.

طبعا، بلادنا وتفعيلا لمقتضيات مخرجات النموذج التنموي الجديد كندشتغلو على مغرب دامج ومستدام، مغرب يتسع للجميع بما فيه الفئات اللي عندها صعوبات بحال الفئات اللي عندها اختلالات عقلية أو عندها صعوبات اجتماعية.

فوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تفعيل البرنامج

⁶ Office Chérifien des Phosphates

⁷ Caisse de Dépôt et de Gestion

اهتمام واسع من قبل البرلمان والحكومة، بل من المجتمع ككل.

حيث تتطلب مواجهة هذه الأزمة مقاربة شمولية وتعاوننا فعالا لتحسين أوضاع هذه الشريحة وتوفير مجالات للعيش تليق بهم كمواطنين مغاربة.

جملة هذه التحديات، السيدة الوزيرة، تبدأ من معاناة هؤلاء الأفراد من قلة مراكز الرعاية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية التأهيلية والأكثر هو تعرضهم للتمييز الاجتماعي والاستغلال والعنف والإساءة، خصوصا للأسف تجد بعض منهم يعاني من اضطرابات جد حادة تجعل منهم خطرا على باقي المواطنين والمواطنات.

لهذا، نطلب من موقعنا داخل الفريق الاشتراكي بضرورة التنزيل الحقيقي للسياسات المرتبطة بالتمكين الاجتماعي والنفسي للمختلين والمتشردين، عبر تقديم الدعم النفسي والمواكبة الشاملة لهؤلاء الذين يعانون من آثار نفسية نتيجة لظروفهم النفسية أو الاجتماعية، والارتقاء بمستوى معالجة قضايا المختلين والمتشردين إلى مرحلة تروم صياغة إستراتيجية كبرى تعني بهذه الفئة داخل جل ربوع المملكة، ورسود موارد كافية لإنشاء وصيانة ملاجئ ومراكز إيواء تلي احتياجات هؤلاء الأفراد.

إننا نؤكد أنه مع التزام وتعاون جميع القطاعات والمؤسسات يمكن تحقيق تقدم حقيقي في مجال أزمة المختلين والمتشردين في المغرب، وتوفير حياة كريمة ومستدامة لهؤلاء الأفراد المحرومين.

لذا يجب أن يكون التركيز دائما على الإنسان واحترامه كيفما كان، واحترام كرامته وحقوقه وأن تكون جميع الجهود موجهة نحو تحقيق العدالة، كما قلت السيدة الوزيرة، الاجتماعية والتنمية المستدامة في بلادنا.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، عندكم بعض الثواني إلى بغيتو تعقبو، 29 ثانية.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

إذن اللي نبغي نقول هو فعلا ملي جينا لقينا الوضعية صعبة جدا ديال مراكز الرعاية الاجتماعية، ولكن درنا برنامج.

برنامج لتأهيل أولا البنية التحتية، تأهيل الموارد البشرية اللي تشتغل وتحسين الخدمات، وهو اللي تنزلو فيه شيئا فشيئا، فكما قلت، 250 مركز كانت في 2022، وهاد السنة غادي تكون أكثر من 300 مركز، واحنا غاديين باش يكون تحسين ديال الوضعية ديال هاذ مراكز الرعاية الاجتماعية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وختامه الفريق الاستقلالي والوحدة والتعددية في موضوع "السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب".

المستشار السيد علي الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة نسائلكم عن أثر هذا البرنامج على واقع الطفولة المغربية وعن تطلعات الوزارة لتجويدها وتحسينها.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

وشكرا للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على طرح هاذ السؤال المهم جدا، فعلا وضعية الطفولة وحماية الطفولة كانت يعني كتعاني بواحد الوضعية صعبة، فقمنا أولا بالتقييم ديال السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة والبرنامج الأول ديالها، ولقينا أن هناك عدد من النواقص اللي لاحظناها كالنقص في الالتقائية ما بين القطاعات الحكومية، أيضا النقص في المفاهيم اللي كانت مقترحة، مفاهيم كانت مقترحة ولكن التنزيل الترابي ديالها كان صعب جدا.

إذن فاشتغلنا على هاذ المخرجات ديال هاذ التقييم وحطينا واحد التصور جديد، اللي هو البرنامج التنفيذي الثاني 2023-2026 اللي عندو ثلاثة محاور:

1- محور الحماية: وهو التفعيل ديال الأجهزة الترابية المندمجة ولكن كاملة، يعني بالربط لوحداث حماية الطفولة وبالوكالة الوطنية لحماية الأطفال في وضعية جد صعبة والالتقائية مع قطاع الشباب، مع قطاع العدل، مع النيابة العامة، مع المصالح الترابية أيضا؛

2- والنقطة الثانية اللي هي المحور الثاني، اللي هو الوقاية، الاشتغال على الأسرة، تنشئة اجتماعية سليمة لتفادي هاذ الظواهر المجتمعية السلبية؛

3- والنقطة الثالثة ما كاينش غير وقاية وحماية، كاين أيضا الرفاه، كيفاش نشغلو مع القطاعات الأخرى باش الأطفال يستافدو من الموسيقى، يستافدو من المسرح، يستافدو من أنشطة ترفيهية اللي تتكون تتخليهم عندهم واحد التكوين مهم، تنشئة اجتماعية، كما

قلت، إيجابية وفاعلين إيجابيين في المجتمع.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد علي الفيلاي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

بداية، السيدة الوزيرة، من الضروري أن نشيد بالمجهودات الحكومية المبذولة، تفعيلا للتوجهات الملكية الرامية إلى النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، وتزيلا للبرنامج الحكومي 2021-2026 الرامي على استكمال الهندسة وتفعيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، وفق أهداف البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

ولا أدل على ذلك البرنامج الوطني التنفيذي الثاني 2023-2026 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بدعم من اليونسيف والتي تعتبر تتويج لبرنامج التعاون بين المغرب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمعروف باسم "برنامج التنمية الوطنية"، والذي مكن من تجويد منظومة حماية الطفولة بالمغرب، سواء على صعيد إصلاح مراكز حماية الطفولة ومواكبتها بعد الإصلاحات، بما فيها ذلك إصلاح نظام القضائي ووضع جهاز ترابي مندمج لحماية الطفولة ثم الرصد المستقل لحقوق الطفل والإستراتيجية الوطنية لتعزيز البدائل لإيداع الأطفال في مراكز الحماية.

ومما لا شك فيه أن هذه الدينامية الحكومية المهمة ستساهم بكل تأكيد في تنمية القدرات وإنتاج المعرفة وإدارتها حول تعزيز وحماية حقوق الطفل، وتبادل الخبرات وتعزيز التنسيق والتآزر بين مختلف الجهات الفاعلة لحماية الطفولة.

ولأن لكل شيء إذا ما تم نقصان، فإن هذه الدينامية لم تبلغ بعد الأهداف المنشودة وتستدعي:

- مضاعفة جهود الوزارة والحكومة على مختلف المستويات؛

- ضمان التفعيل الأمثل للمقتضيات الدستورية التي تخول للطفولة مجموعة من الحقوق، في مقدمتها الصحة والتعليم، وتجعلها من أهم مقومات الدولة الاجتماعية؛

- توفير عدالة تحترم حقوق الطفل وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة وتنمية الموارد اللازمة، لضمان احترام المصالح الفضلى للطفل في الإجراءات القضائية، الجنائية منها والمدنية، والتطبيق السليم للقانون الجنائي والمدني، علاوة على تحسين رعاية الأطفال

الموجودين على صلة بالقانون؛

- إرساء وتقوية الأجهزة الترابية لحماية الطفولة، وهو ما انطلقت فيه الوزارة، وأهمية هذا الأمر أنه سيساهم في بناء القدرات وتحديد ومتابعة الأطفال ضحايا العنف، لاسيما بالاقتران مع إصلاح النظام القضائي والإطار التنظيمي لحماية الطفولة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبمهم الرفع من مستوى التنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مما يساهم في تعزيز قدرات المؤسسة الوطنية والجمعيات العاملة في مجال حماية حقوق الطفل والمجتمع المدني، من أجل الرصد المستقل وإنجاز تقرير عن وضعية حقوق الطفل في المغرب وفقا للمعايير الدولية؛

- الانفتاح على المتدخلين الترابيين والمرتفقين للنهوض بالطفولة المغربية بما يسهل التنسيق مع الجماعات الترابية والهيئات المرفقية المحلية، وإشراك ممثلين في بلورة وتنفيذ مختلف البرامج على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية؛

- تقوية التدخل في إطار..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، عندكم شي رد على التعقيب في إطار الوقت المتبقي لكم.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكركم على دعمكم وعلى تتبعكم للمجهودات التي تقوم بها الحكومة فيما يخص حماية الطفولة.

ونبغى نوجه لكم جميعا الدعوة لحضور يوم 19 يونيو، يوم وطني اللي كتنظمو النيابة العامة مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وبدعم من اليونسيف بمشاركة وزارة الشباب ووزارة العدل حول منظومة حماية الطفولة.

باش نوحدهو الجهود ونشتغلو جميع في إطار الالتقائية ونشتغلو على واحد المنظومة دبال التكفل بالأطفال في وضعية صعبة ومحتاجين للحماية، سواء الطفل جاء من وحدات الحماية، يعني جمعيات المجتمع المدني يعني تنشكروها تتقوم بمجهود جبار، جاء من وضعية الشارع أو جاء من وضعية نزاع مع القانون أو من أي.. فتكون التكفل به في حينه ومواكبته، إما باش نردوه للأسرة دبالو، أو باش يكون في مؤسسة دبال الرعاية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لك السيدة الوزيرة على مساهمتك المتميزة والحماسية.
أشكر الجميع على حضوره، وإلى فرصة قادمة.
ورفعت الجلسة.

والجديد أننا اعتمدنا منظومة معلوماتية، باش أي طفل خرج من
المسار ديال التتبع تبيان لنا وتنمشيونقلبو عليه ونشوفو أشنو الوضعية
ديالوباش يكون الحماية ديالو.
وشكرا لكم.

محضر الجلسة رقم 107

التاريخ: الثلاثاء فاتح ذو الحجة 1444هـ (20 يونيو 2023م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع "ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية".

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة ضيوفنا الكرام،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد جواد الهاللي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب، بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير الشؤون

قطاع الصحافة والنشر؛

- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛

- مشروع قانون رقم 44.22 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين؛

- مشروع قانون رقم 16.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.101 الصادر في 16 من شعبان 1444 (9 مارس 2023)، المتعلق بحل وكالة حساب تحدي الألفية المغرب (MCA¹- Morocco) وتصفيتهما.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 13 يونيو 2023 إلى تاريخه بـ

- 9 أسئلة شفوية؛

- 42 سؤالاً كتابياً.

وطبقاً لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 20 يونيو 2023، حول المواضيع التالية:

- مدى احترام قانون الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع هذا الطلب؛

- الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تقدم به الاتحاد المغربي للشغل، وقد أبدت الحكومة استعدادها للتفاعل مع الطلب، وذلك على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة؛

- ارتفاع أسعار أوضاعي العيد، تقدم به الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب.

وسيعقد المجلس الموقر، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

كما سيعقد المجلس يوم غد الأربعاء 21 يونيو 2023، على الساعة العاشرة والنصف صباحاً، جلسة عامة أخرى تخصص لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

شكراً السيد الرئيس.

¹ Millenium Challenge Account

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

واسمحوا لي بداية أن أرحب بطلبة ماستر الشؤون القانونية والاقتصادية والاجتماعية بكلية سلا.

شكرا لكم.

ونشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه "ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة الاجتماعية والمجالية".

أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالاً، فلتفضلوا بالإجابة السيد الرئيس المحترم.

نعم السي...؟ اسمح لي السيد الرئيس.

نقطة نظام؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الكوري:

معنا كذلك طلبة الماستر بكلية القانونية بمارتيل تطوان، جامعة عبد المالك السعدي.

السيد الرئيس:

مرحبا بهم، ومعذرة، لأنه لم يتم إخبار الرئاسة بتواجدكم، على الرغم من الترحيب بهم جميعاً بطلبتنا المحترمين.

إذن تفضلوا، السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد بالحضور معكم، مرة أخرى، في هذه الجلسة الشهرية الدستورية للإجابة على أسئلتكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين، حول موضوع "ميثاق اللاتمرکز الإداري والرهان العدالة المجالية والاجتماعية".

وهو موضوع يندرج في إطار ورش كبير تشهده بلادنا في مجال التحديث المؤسسي، وفي سياق مطبوع بالعديد من الإصلاحات الهامة التي تهم أنماط تنظيم وتنفيذ تدخلات الدولة، والتي تقتضي التجديد المستمر لمقاربة الآليات المعتمدة في مجال الحكامة والتنمية الترابية.

واسمحوا لي في البداية أن أستحضر هنا بأن بلادنا قطعت أشواطاً

مهمة منذ فجر الاستقلال في وضع اللبنة الأولى لإرساء الجبهوية المتقدمة وتعزيز اللاتمرکز الإداري، باعتبارهما يمثلان ورشاً حيويًا لتعزيز الديمقراطية المحلية وتحديث هيكل الدولة والنهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة وتعزيز سياسة القرب، إضافة إلى تبني مقاربة جديدة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، تضمن التقليل من التفاوتات والمجالية والترابية بين الجهات وأقاليم المملكة.

وكما هو معلوم، فقد حظي ورش اللاتمرکز الإداري بعناية مولوية سامية من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بالنظر لأهميته الاستراتيجية ضمن الدينامية المؤسسية المواكبة لتنزيل الجبهوية المتقدمة، كما يشكل سندا لا مناص عنه لإنجاح ورش الجبهوية، باعتباره خياراً استراتيجياً للدولة.

فقد دعا جلالته إلى التسريع في تنزيل مضامين الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، من خلال الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للجبهوية المتقدمة، المنعقدة في أكادير في شهر ديسمبر 2019، حيث أكد على "ضرورة تعبئة كل الطاقات والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل الميثاق، عبر تسريع وثيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري، والتي يجب أن تكون مبنية عن نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي"، انتهى منطوق خطاب جلالته الملك.

واستحضاراً للتوجهات الملكية السامية، حرصت الحكومة جعل الجبهوية المتقدمة واللاتمرکز الإداري من المحاور الأساسية لتعزيز حكمة التدبير العمومي ببلادنا، واتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين ولوج الجميع إلى الخدمات العمومية والعمل على تقريب الإدارة من المواطنين، فضلاً عن تطوير آليات اتخاذ القرار بشكل فعال وسريع، مما يسمح بتطوير سياسات تقليل الفوارق المجالية في جميع القطاعات وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، الشيء الذي سينعكس إيجابياً عن التنمية المستدامة والشاملة التي يطمح لها الجميع.

حضرات السيدات والسادة.

إن خيار اللامركزية الترابية، الذي تبناه المغرب، يتطلب بالأساس توفير الظروف القانونية والإدارية والمادية الضرورية للتنزيل الناجح لهيئات التدبير الترابي، وفي هذا الإطار جاءت مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والبنوية، التي واكبت مسلسل اللامركزية الترابية، من أهمها المصادقة على المرسوم 2.17.618 بمثابة الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، كدعامة أساسية لمساعدة الجماعات الترابية ومصالح الدولة اللامركزية ومؤسساتها للقيام بالمهام المنوطة بها.

ولبلوغ هذه الأهداف المتوخاة من هذا الميثاق، كتولى المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية على مستوى المحلي، وبتنسيق مع الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم، تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة للجماعة الترابية والهيئات ذات الاختصاص الترابي والعمل على إرساء

حضرته السيدات والسادة،

إننا في الحكومة نسجل بارتياح كبير ما حققته بلادنا من نتائج مهمة في تنزيل مضامين خارطة الطريق، بالرغم من بعض الصعوبات المتعلقة بتبعات الأزمة الصحية وكذا التغيرات المتعلقة بمراجعة الهيكلة الحكومية، توخيا للرفع من نجاعة أدائها.

وإذا كان تفعيل الجهوية وصل إلى مراحل متقدمة، فإنه كان من الضروري اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي عبر عنها الفاعلون الترابيون خلال تتبعنا لحصيلة تنزيل هذا الورش، من خلال ثمانية ديال المحاور الأساسية:

- أولا، استكمال مراجعة الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجهات، حيث قمنا في هاذ الإطار بتعديل الرسوم المتعلقة بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية، من أجل إحقاق التكامل مع سياسة اللاتمركز الإداري، وذلك بالتنصيص على تفعيل دور اللجنة الجهوية للتنسيق في مسلسل إعداد البرنامج التنموي؛

- ثانيا، تمكين الجهات من الموارد المالية المرصودة لها، حيث تجدر الإشارة أنه في السنة الماضية تم تحويل ما يناهز 9 مليار و250 مليون ديال الدرهم، حوالي 103% من الموارد المتوقع رصدها خلال هاذ السنة ديال 2022 اللي فاتت؛

- ثالثا، تتبع إعداد وتنزيل التصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية و عقود البرامج بين الدولة والجهات؛

- رابعا، تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها، تنفيذا لالتزامات الأطراف الموقعة على الإطار التوجيهي لتدقيق الاختصاصات، بالاعتماد والمصادقة على خارطة الطريق من طرف لجنة القيادة الإستراتيجية، التي تتضمن مجموعة من الآليات الإجرائية والعملية، الهادفة إلى تمكين الجهة من تملك اختصاصاتها الذاتية والمشاركة على المدى القصير والمدى المتوسط؛

- خامسا، تعزيز وتنظيم إدارة الجهة لتمكين الجهات من جذب كفاءات قادرة على النهوض بالمشروع الجهوي، مع إمكانية خلق مناصب ومسارات مهنية محفزة لاستقطاب كفاءات من القطاعين العام والخاص، من أجل شغل مناصب المسؤولية بإدارة الجهة؛

- سادسا، تمكين السادة الولاة ورؤساء مجالس الجهات من وسائل وآليات كتمهد إلى تحقيق الإلتقائية (la convergence) في تصميم وهيكلية برامج ومشاريع التنمية، ونذكر منها قاعدة البيانات الجغرافية وآليات للتتبع والقيادة اليومية؛

- سابعاً، مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها والممارسة ديال الاختصاصات ديالها؛

- ثامنا، تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، تم القيام بعدة إجراءات أهمها تفعيل الإطار القانوني لممارسة الحق في تقديم العرائض

أسس شراكة فاعلة مع الجماعات الترابية وباقي المؤسسات الأخرى، كما تساهم أيضا في تنمية قدرات الجماعات الترابية ومساعدتها في ممارسة المهام المسندة إليها وتعزيز آليات الحوار والتشاور مع كافة المدخلين على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة والإقليم.

وكتقوم سياسة اللاتمركز على مرتكزين أساسين:

- الأول: وهي الجهة، باعتبارها الفضاء المثالي، لتنفيذ توجهات الدولة بالنظر لكونها تحتل مكانة الصدارة في تنظيم الترابي للمملكة؛

- أما المرتكز الثاني: يمثله والي الجهة، باعتباره ممثلا للسلطة المركزية على المستوى الجهوي وفاعلا مركزيا في تنسيق أنشطة المصالح الخارجية للوزارات والسر على حسن سيرها ومراقبتها، وكذلك بهدف تحقيق الإلتقائية (la convergence)، ديال السياسات، والبرامج العمومية، بما يضمن النجاعة والفعالية على المستوى الترابي.

ويهم الميثاق، تحقيق مجموعة من الأهداف:

- أولا: مواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة والعمل على ضمان نجاعته وفعالته، مع تعزيز آليات التكامل والتعاون والشراكة بين المصالح اللامركزية للدولة والهيئات اللامركزية، ولاسيما منها الجماعات الترابية؛

- ثانيا: تقرب الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة إلى المرتفقين، أشخاصا ذاتيين كانوا أو اعتباريين، وتحسين جودتها وتأمين استمراريتها؛

- ثالثا وأخيرا: التوطين الترابي للسياسات العمومية، من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار في إعداد هذه السياسات وتنفيذها وتقييمها، مع ضمان التقائتها وتجانسها وتكاملها على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالات والإقليم وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها.

السيد الرئيس المحترم،

حضرته السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملت الحكومة منذ تنصيبها على تسخير كل الإمكانيات والجهود لإنجاح ورش اللاتمركز الإداري، والانكباب على إعداد جيل جديد من الإصلاحات المتعلقة بالتحديث الإداري، وفق برنامج عمل وأفق زمني محدد، جوهرها تبني سياسة جديدة، تركز على إعطاء البعد الترابي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيمكن من الرفع من الاستثمار الترابي والمنتج، ويساهم في تأمين الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية في التدخلات التنموية.

من جهة أخرى، غادي يساهم في انبثاق عقد اجتماعي جديد، ينخرط فيه كافة المتدخلين من فاعلين اقتصاديين ومؤسسات وجماعات ترابية ومصالح خارجية للوزارات ومواطنين، بهدف تجاوز معيقات التنمية التي أسفرت عنها التجارب السابقة.

المالي اللامتمركز على ضوء التنظيم الجديد للقطاعات الحكومية على المستويين المركزي والتراحي، وذلك من أجل تدارك تفعيل الالتزامات المنصوص عليها بالتصاميم الأولية، وتنبغي الإشارة هنا إلى أننا سنحرص خلال تحيينها على الالتزام الفعلي للقطاعات الحكومية من أجل تفويض نسبة مهمة من الموارد المالية، يعني في السنوات الأولى التي هي قادمة، لا تقل في مرحلة أولى عن 30% من الميزانية القطاعية إلى المصالح اللامركزية، خلافا لما تم تفويضه سابقا حوالي 6% فقط.

إذن قبل كانت 6% الآن غادي نمشيو ابتداء من السنوات المقبلة ل 30% التي غيتم التفويض ديالها وغادي نطلعو (progressivement) إن شاء الله، كي تتمكن من الإضطلاع بكافة اختصاصاتها وتحقيق أهداف السياسة اللامركزية.

كما صادقت اللجنة الوزارية للامتمركز يوم أمس على نقل 29 اختصاص إضافي متعلق بالاستثمار إلى الصعيد الترابي، قصد التسريع بإنجاز هاذ المكون المهم من عمليات اللامتمركز الإداري الذي لم يتجاوز 30% من أهدافه.

إن الأهمية التي يجدر إيلاؤها لورشي تفعيل الجهوية المتقدمة واللامتمركز الإداري، تترجم إرادتنا السياسية في تقوية قدرتها على الإجابة على مجموعة من الإكراهات التي تعيق تنزيل العديد من البرامج واستراتيجيات تنمية على الصعيد الترابي.

ولا أدل على ذلك النجاح الذي حققه برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم الشراكات الواعدة بين الدولة والجهات المنسجمة مع مبادئ الجهوية المتقدمة، وكذلك التوجهات العامة فيما يخص اللامتمركز الإداري، ويوفر هاذ البرنامج من خلال القطاعات المستهدفة مجالا خصبا لتفعيل الاختصاصات المشتركة بين الدولة والجهات، على غرار تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب، الكهرباء، فك العزلة، تأهيل العالم القروي في ميادين ديال الصحة البنيات التحتية والطرق والتجهيزات، وكذا بعض الاختصاصات الذاتية للجهة، خاصة تلك المتعلقة ببناء وتحسين وصيانة الطرق غير المصنفة.

وفي هاذ الإطار، خلال الفترة 2017-2023 تم العمل على إنجاز 7 مخططات عمل سنويا المصادق عليها والموقعة بين اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية واللجنة الجهوية الاثني عشرة بميزانية تقدر بـ 48 مليار ديال الدرهم، أي ما يناهز 96% من الميزانية المبرمجة إلى غاية 2023، وتعبئة ما قدره 38.5 مليار ديال الدرهم من الاعتمادات المالية بمعدل تقريبا 77% من الغلاف المالي المبرمج.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى حدود نهاية 2022 تم الشروع في إنجاز 9499 مشروع بالجماعات الترابية التابعة للمجال القروي، تشمل 8207 مشروع للبنيات التحتية، و2290 عملية اقتناء للعربات المتنقلة سيارات الإسعاف، الوحدات المتنقلة والناقلات المدرسية والمعدات

على مستوى الجماعات الترابية ووضع آلية موحدة لتلقي ملاحظات واقتراحات وشكايات مرتفقي الجماعات الترابية وإعداد موقع إلكتروني نموذجي للجماعات لدعم التواصل والمشاركة المواطنة.

وقد حرصت الحكومة في هذا الصدد، على تفعيل بعض المقتضيات على غرار تسريع إحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية، تعيين الكتاب العامين بكل جهات المملكة (يعني 11 جهة)، باقية جهة الداخلة في طور التعيين، كما تم وضع وتفعيل برنامج مواكبة وتكوين أطرها هذه الوحدات الجديدة لتمكينها من أداء مهامها كما هو محدد في الميثاق.

كما تنكب الحكومة حاليا من خلال الحسم في بعض النقاط على تدارك التأخر الحاصل، حيث كان من الضروري مراجعة بعض الجوانب المتعلقة على الخصوص بإعادة النظر في التمثيلية الترابية لبعض القطاعات الوزارية لإضفاء الطابع الجهوي عليها وضرورة تفويض السلط للممثلين الجهويين للقطاعات الوزارية وتمكينهم من الموارد اللازمة والتأكيد على التنزيل الجهوي للسياسات العمومية والاستراتيجية القطاعية.

وعلى غرار هذا التصور اللي هو شمولي، صادق مجلس الحكومة بتاريخ 9 فبراير 2023 على مرسوم كيتعلق بتفويض السلطة والإمضاء، وهو مرسوم يندرج ضمن الرؤية الحكومية الجديدة لإصلاح الإدارة على المستوى الترابي وجعلها أداة في خدمة المواطن والمقاولة والمستثمرين، ويكرس في نفس الوقت الدينامية التي أصبح يعرفها مسار تفعيل ورش اللامتمركز الإداري.

وبالإضافة لذلك، يتم استكمال الترسنة القانونية المتعلقة بتنظيم الإدارات المركزية واللامركزية، وفي هذا الإطار صادقت اللجنة الوزارية للامتمركز الإداري خلال اجتماعها المنعقد يوم أمس على الصيغة النهائية للتمثيلية الإدارية المشتركة والقطاعية على الصعيد الجهوي والإقليمي، بعد مناقشتها مع القطاعات المعنية والتوافق حولها، لتتجاوز بذلك التعطل الذي عرفه هذا الجانب منذ سنة 2019، حيث سيتم تجميع بعض القطاعات في إطار أقطاب إدارية جهوية وإقليمية تشكل وحدات إدارية مندمجة، نظرا لترابط وتقارب اختصاصاتها تحقيقا لمبدأ التعاضد (la synergie) المنصوص عليه في الميثاق الوطني للامتمركز الإداري، لتساهم هذه التمثيلية اللامركزية في نسختها الجديدة في تطوير وتحسين عمل الإدارة على الصعيد المحلي وحتى تكون في مستوى تطلعات المواطنين والمنتخبين والسلطات المحلية وكذا هيئات المجتمع المدني.

وبهذا الإجراء ستمكن بلادنا من تعميم تغطية المجالات الترابية بمختلف مستوياتها، الجهات، العمالات والأقاليم بتمثيلية إدارية تمثل كل القطاعات الحكومية لتقريب جميع المصالح الإدارية من مختلف الفاعلين.

هذا، وستعمل الحكومة على تحيين تصاميم المديرية وتعزيز التدبير

قانون خاص، يقوم على تعزيز دور هذه المراكز وتمكينها من تلقي ملفات المستثمرين وإعداد اتفاقيات الاستثمار والعمل على تسهيل الحصول على توقيعات مختلف الأطراف المساهمة في عمليات تتبع ديال هاذ المشاريع الاستثمارية.

وتحقيقا للتفاعل السريع والاستجابة الفورية لطلبات المستثمرين، سيتم البت في ملفات الاستثمار المتراوحة قيمتها ما بين 50 مليون ديال الدرهم و250 مليون ديال الدرهم على الصعيد الجهوي، حيث سيتم تمكين اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار من مختلف الآليات للتسريع بالمصادقة على ملفات ومشاريع الاستثمار في آجال معقولة.

وتماشيا مع هاذ التوجه الحكومي، صادقت الحكومة على مجموعة من المراسيم المهمة، من بينها المرسوم المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، التي تسلمها الجماعات الترابية فيما يتعلق بالقرارات الإدارية، التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، ويهدف هاذ المرسوم إلى حصر لائحة القرارات الإدارية التي يعتبر سكوت الإدارة بعد انصرام الأجل المحدد بمثابة موافقة وكذلك القرارات المتعلقة بالاستثمار.

كما حرصنا على الرفع من درجة الالتزام الحكومي وتسريع وثيرة تفعيل ورش تبسيط المساطر الإدارية والنهوض بعمل الإدارات في علاقتها مع المرتفقين، يمكن لنا ذلك من خلال:

- أولا، جرد وتدوين ما يناهز 2700 قرار ونشرها بالبوابة الوطنية (idarati.ma)؛

- مواصلة تطوير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية (idarati.ma) وتتبع تنفيذ الإجراءات التبسيطية على أرض الواقع؛

- إضافة إلى إصدار مجموعة من المراسيم تتعلق بتحديد مجموعة من القرارات الإدارية التي كتسلمها الجماعات الترابية والمجموعات ديالها؛

- تحديد 281 قرار إداري وتقليص آجال معالجتها وتسليمها للمستثمرين في مدة لا تتعدى ثلاثين يوما؛

- جرد وضبط 268 مسطرة ترخيص، التي تقتضي معالجتها وتمديد آجالها القانونية لإنجاز خبرة تقنية وبحث عمومي؛

- تحديد 81 قرار إداري الذي يعتبر سكوت الإدارة بعد مرور آجال تسليمها بمثابة موافقة ضمنية.

وإذا كانت بلادنا، ولله الحمد، قطعت أشواطاً مهمة في تنزيل ميثاق الاستثمار، فإننا مدعوون اليوم إلى الإسراع بتفعيل خارطة طريق التمركز وانخراط القطاعات الوزارية في نقل الاختصاصات المتعلقة بالاستثمار.

وفي نفس الوقت، عملت الحكومة على نهج سياسة متوازنة عبر

الطبية والمدرسية، وقد تم إلى حدود نهاية 2022 الإنتهاء بالأشغال في 6535 شغل.

وتتجلى هذه الإنجازات المادية في بناء وصيانة أزيد من 18.300 كيلومتر من الطرق والمسالك، وكذا بناء وصيانة 165 منشأة فنية وأزيد من 745 من البنيات التحتية لقطاع الصحة و2743 من البنيات التحتية لقطاع التعليم.

كما عرف التزويد بالماء الصالح للشرب إنجاز وصيانة 655 منظومة ديال المياه للشرب، وكذا الربط الفردي والمختلط أو عبر النافورات، من خلال 25 ألف عملية، علاوة على كهربية أكثر من 967 دوار.

كما شملت الإنجازات المادية، تجهيز البنية التحتية بـ 631 و109 عملية على التوالي بكل من قطاع الصحة والتعليم، إضافة إلى اقتناء 759 من سيارات الإسعاف والوحدات الطبية و886 من عربات النقل المدرسي.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، واصلت الحكومة من خلال الميثاق الجديد للاستثمار تعبئة الجهود الاستثمارية للدولة وتحفيز الاستثمار الخاص، بالنظر إلى مكانة الاستثمار في الخروج من الأزمة، باعتباره آلية مهمة لترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية وإرساء اقتصاد وطني محفز ومنصف ومستدام.

ولبلوغ الأهداف الاستراتيجية لهذا الورش، فقد بادرننا إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير، أبرزها منح الأولوية للمشاريع الاستثمارية المنتجة لفرص الشغل والأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإنصاف الترابي والتوزيع الاستثماري وتشجيع الاستثمارات الواعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني مستقبلا، إضافة إلى إقرار نظام دعم جديد يعزز حوافز الاستثمار.

وحتى يساهم ميثاق اللاتمرکز في دينامية الاستثمار، قررنا في الحكومة تبني جيل جديد من الإصلاحات المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها، وهكذا فقد صادقت اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على تبسيط 22 قرارا إداريا عبر المنصة الرقمية للمراكز الجهوية للاستثمارات، أي بنسبة 45% من الوثائق الأكثر تداولاً لدى المستثمرين.

وفي سياق توفير كل عوامل النجاح فالمنظومة ديال الاستثمار فبلادنا، عملنا على تبسيط أكثر من 50% من الوثائق المتعلقة بالعقار والمرتبطة بالاستثمار و33% من رخص التعمير، بالإضافة إلى 45% من وثائق رخص الاستغلال.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها ضمن هاذ المنظور الإصلاحي لمنظومة الاستثمار في انسجام مع الميثاق اللاتمرکز الإداري تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار بعد مرور أربع سنوات على صدور

جذب للجهات التي تنتهي إليها، وذلك أخذاً بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة من أجل إرساء عدالة ترابية فعالة.

كما قامت الحكومة باستحضار البعد الجهوي في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة برسم الفترة 2023-2026، وذلك من خلال إطلاق مجموعة من اللقاءات الجهوية التي تتشكل مناسبة لالتقاء كافة الأعضاء المعنية للدراسة والتبادل حول الإطار العام ومختلف محاور وأهداف هاذ الخريطة الوطنية للسياحة.

وفي هاذ الإطار، تتلعب السلطات المحلية دوراً قيادياً من خلال لجنة تتبع تنفيذ المخططات الجهوية ومواكبة إنجاز المشاريع الرئيسية، إضافة إلى السهر على توفير شروط تنمية مختلف سلاسل العرض السياحي، كما تساهم لجنة التتبع في أشغال مختبرات الدفع المكلفة بتنمية السلاسل السياحية وكذا هيئات التنشيط الجهوية.

ومن جهة أخرى، تتعمل الحكومة على تحقيق العدالة المجالية في الموارد المائية، في استحضارها التام للبعد الترابي من خلال تفعيل مشاريع الربط بين المنظومات المائية عبر مختلف ربوع المملكة لتجاوز تركيز الواردات السطحية في مناطق المعينة دون غيرها.

ولرفع تحدي الإجهاد المائي التي تتعرفو بلادنا في ظل تأثير التقلبات المناخية واستمرار الجفاف وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، تم إجراء تعديلات على البرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب ومياه السقي 2020-2027، حيث تم رفع التكلفة الإجمالية للبرنامج من 115 مليار درهم إلى 143 مليار درهم، وقد همت التعديلات المحدثة مشاريع مهيكلية لفائدة جميع أقاليم المملكة نخص بها:

أولاً، مشاريع ديال الربط بين الأحواض المائية وهذا اللي غادي يجي الآن بين حوض سبو وأبورقراق مشاريع محطات تحلية المياه بالإضافة إلى المحطات التي توجد في طور الإنجاز والتي غتخرج للوجود قريباً ديال آسفي والجديدة، هناك محطات أخرى هي في طور الإنجاز بحال سيدي إفني والداخلية وسيد الغازي وطرفاية، وكما سيتم إطلاق تقريباً 10 محطات جديدة لتحلية مياه البحر ابتداء من هذه السنة.

واستحضاراً للعلاقات الوطيدة بين التهيئة الترابية والتنمية الجهوية، بالنظر للصلاحيات المخولة للمجالس الجهوية وعمليات إعداد وتتبع برنامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية للإعداد الترابي، في إطار السياسة العامة للدولة وبتشاور مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وباقي الفاعلين، كان للحكومة التدخل الإيجابي في اتجاه تعزيز الجهود المبذولة.

في هذا الصدد، عملنا على إعداد مرجع نموذجي لضابطة التهيئة، اعتمد المرونة والملاءمة مع الأخذ بعين الاعتبار الرهانات المجالية وتتبع وتقييم وتنفيذ التوجهات الكبرى والارتقاء بجيل جديد من وثائق التعمير.

التوزيع العادل للمشاريع المهيكلية والبنية التحتية في كل مناطق المملكة، مع استحضار خصوصية كل منطقة على حدة.

ومن تم صادقت الحكومة على مجموعة من الاتفاقيات بهدف إنجاز، مشاريع إحداث مناطق صناعية على مساحة إجمالية تقدر بـ 1200 هكتار، تهم 12 مشروع موزعة على 7 جهات، يتعلق الأمر بجهة الداخلة - واد الذهب وجهة فاس - مكناس وجهة الشرق وجهة طنجة - الحسيمة وجهة الرباط - سلا وجهة كلميم - واد نون.

فيما تدرس حالياً مجموعة من مشاريع البنية التحتية الصناعية بباقي الجهات، التي لم يتم التوقيع عليها بعد.

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الميثاق، تم اعتماد منظومة مبتكرة للتمويل، تركز على أنظمة لدعم الاستثمار، تشمل نظاماً أساسياً وأنظمة خاصة، تشمل كل أنواع الاستثمار لجميع المجالات الترابية بدون استثناء، وهو ما يشكل انتقال نوعي في أنظمة الاستثمار، من خلال تأسيسها وتتبع نتائجها للقطع مع برامج وآليات سابقة، كانت تفتقر للوضوح والإلتقائية.

كما يتضمن النظام الأساسي لميثاق الاستثمار 3 ديال الأشكال من المنح، هي المنح المشتركة للاستثمار والمنح القطاعية والمنح الترابية، التي تستهدف من خلالها تحقيق العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحكومة بما تملك من مسؤولية سياسية ماضية في تنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات ذات الأولوية لدى المواطن والمواطنات، وفق منظورها القائم على تنزيل الجهوية المتقدمة واللامركز الإداري.

واستحضاراً منا للبعد الجهوي في إنجاز ورش قطاع الصحة وإعادة النظر في الرؤية التي كان يسير بها هذا القطاع، عملت الحكومة على خلق المجموعات الصحية الترابية لضمان استغلال أمثل للموارد البشرية والمالية وتوجيه الاستثمارات العمومية وفق معايير مضبوطة ومحددة في انسجام متكامل مع منهج الجهوية المتقدمة بما يحقق العدالة المجالية على المستوى الصحي وتراب المملكة.

كما تعمل الحكومة على إحداث الخريطة الصحية الجهوية لتحديد مؤهلات كل الجهة من حيث البنيات التحتية في القطاع العام والخاص والموارد البشرية، الأمر الذي سيساعد المجموعات الصحية الترابية في تحديد أولويات الاستثمار في مجالات الصحة.

وفي قطاع التعليم، تعمل الحكومة من خلال المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي على إرساء نموذج جامعي جديد ومتجدد من خلال بناء أقطاب جامعية جهوية مندمجة، وذلك بما يتماشى مع أهداف الجهوية المتقدمة من أجل جعل الجامعة رافعة لتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الترابي ومصدر

والبرنامج في تحقيق العدالة المجالية وإعطاء دفعة قوية للاقتصادات المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من خلال هذا العرض، التي قدمتمو أمامكم كيتضح أن الحكومة جعلت من أورش اللاتمرکز منهجا لعمليها، استجابة منها للتوجهات الملكية السامية، المعبر عنها في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، التي دعا فيها جلالته، إلى ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمرکز الإداري، تبسيط ورقمنة المساطر، تسهيل الولوج إلى العقار وإلى الطاقة الخضراء، وكذلك توفير الدعم لحاملي المشاريع ولتقوية ثقة المستثمرين في بلادنا كوجهة للاستثمار المنتج.

في الختام، أود أن أعرب لكم، عن افتخارنا في الحكومة بالجيل الجديد من المديرين العموميين على المستوى الجهوي والتراحي، لما لهم من كفاءات وطموح، ما يؤهلهم لاستكمال إنجاز تنزيل ورش اللاتمرکز، بما يضمن التقليل من التفاوتات المجالية والتراحية ومحاربة الفقر والهشاشة، خدمة لمسار التنمية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات والبرلمانيين غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

أعطي الكلمة لأول المتدخلين عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السلام عليكم.

السيد رئيس الحكومة،

من الصعب ناخذو الكلمة بعد هاذ الكلمة المعززة بالأرقام، والمعطيات، ولكن جرت العادة أننا كندخلو كفرق، وهاذي المداخلة ديال فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نلتئم اليوم، في جلسة دستورية أخرى، يخصصها مجلسنا الموقر لمساءلة السيد رئيس الحكومة في موضوع ذي راهنية كبيرة، معتبرين

ومن جهة أخرى، تم تقديم الدعم التقني والمالي لإنجاز التصاميم الجهوية للإعداد الترابي، ذلك من خلال دراسة ملفات مشاريع التصاميم الجهوية المذكورة، حيث تم لحد الآن التأشير على المقررات المتخذة بشأن مشاريع التصاميم الجهوية للإعداد الترابي لـ 9 جهات.

وارتباطا بموضوع التعمير والإسكان، وفي إطار ترسيخ الجهوية المتقدمة، شكل الحوار الوطني حول الإسكان والتعمير الذي أطلقته الحكومة وأشرفت عليه، السيدة الوزيرة في شتنبر 2022 طموحا مشتركا للخروج بتوصيات ومقترحات عملية لإعداد سياسات عمومية جديدة للقطاع، الشيء الذي جعل من الورشات الجهوية أرضية حقيقية كتجمع كافة المدن والمتدخلين والخبراء وفعاليات المجتمع المدني المعنيين بقضايا التعمير والإسكان عبر الاستشارة وإبداء الرأي في محاور أساسية تهم التخطيط وحكاما القطاع وتقليص الفوارق الترابية والإنصاف وتحقيق العدالة المجالية، ومن تم شكل هذا الحوار فرصة مهمة لتلبية متطلبات التنمية الجهوية في جميع أبعادها.

ومن منطلق المسؤولية ديالنا، قد جعلنا من إشكالية التشغيل أولية حكومية عبر خلق مبادرات مبتكرة، اتخذنا على إثرها تدابير ملموسة لتجاوز أعطال الأزمة الصحية على التشغيل، وهو توجه يستحضر العدالة المجالية في توزيع برامج التشغيل والإدماج الاقتصادي.

وللنهوض بهذا القطاع على المستوى الترابي، عملت الحكومة على إعداد 9 ديال البرامج جهوية للتشغيل لتحديد الأولويات في مجال إنعاش الشغل على أساس رؤية شمولية مندمجة ومنسجمة وتشاركية مع اقتراح تدابير ملموسة يتم تنفيذها لتنزيل الرؤية المذكورة في إطار تعاقد بين الجهات الفاعلة المعنية مع الجهات.

كما قامت الحكومة بتوقيع 12 اتفاقية مع الجهات لتعزيز التشغيل على المستوى الجهوي، ويأتي دعم الحكومة للتشغيل في العالم القروي ضمن الرؤية الشمولية للقطاع من خلال تحسين قابلية التشغيل عبر البرنامج الذي أطلقته الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات، الذي تم بموجبه مواكبة 4421 حامل فكرة مشروع، وإتمام 2749 ملف دراسة جدوى ووضع 1922 ملف للتمويل في الوسط القروي.

كما عملت الحكومة على تعزيز البعد الترابي لخلق فرص الشغل من خلال برنامج "أورش" الذي يستهدف المقصيين من الشغل وتحسين قابلية إدماجهم الاقتصادي خصوصا بعد "كوفيد"، وذلك بشراكة مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الجماعية والتراحية والمجتمع المدني، والغلاف المالي الذي كان تقريبا كل سنة هو 2 مليار و250 مليون ديال الدرهم كل سنة وكاين في سنة 2023.

وفي هذا السياق شكل برنامج "فرصة" كذلك آلية مهمة في تحقيق هاذ التوازن بين جهات المملكة في الاستفادة من فرص الشغل، خلق مقاولات لدى فئات عريضة من الشباب المغربي، إذ تم تسجيل أكبر عدد من الطلبات بالمدن الصغرى والعالم القروي، وهو ما يبرز نجاح

الجلسة، مشيدين بتفاعل مكتب مجلسنا الموقر مع مقترحنا هذا، فالموضوع له راهنته، بحيث يكتسي أهمية بالغة وتحديا مطروحا أمامنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، خاصة وأنه يجمع بين ثلوث مهم اللاتمركز الإداري والعدالة المجالية والعدالة الاجتماعية.

فما لا شك فيه أن المزج بين هذا الثلوث أضحي يشكل منفذا لا محيد عنه وهو حقيقي نحو تحقيق التنمية المنشودة لبلادنا، خاصة وأنها تبنت ميثاقا جديدا للاستثمار ستقطع به بلادنا أشواطا مهمة، اجمعت فيه الإرادة الملكية السامية ونفس سياسي عام قوي، ووقفتم شخصا، السيد رئيس الحكومة المحترم، على إقراره، مما يبرز باللموس ويقرب بأهمية هذا الميثاق الجديد.

إن هذا الموضوع يطرح تحديات كبيرة، ويتطلب الكثير لتحقيق التنمية الشاملة لبلادنا، وباش تكلّم بصراحة منذ الإعلان عن ميثاق اللاتمركز منذ 2018 تبقى وثيرة تنزيله وتفعيله بطيئة، لذلك نؤكد اليوم أنه لا مجال لتضييع المزيد من الوقت دون المضي بشجاعة نحو تكريس اللاتمركز الإداري، باعتباره - كما جاء في كلمتكم - آلية لتطوير اتخاذ القرار الإداري ولتحقيق التوطين الترابي للسياسات العمومية، فهو يعد مرجعا ثابتا وبعدا حاضرا في جميع الخطب الملكية السامية خلال مدة حكم جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، حيث شكلت تلك الخطب السامية كلها دعوة مباشرة وصريحة إلى ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، كركيزة أساسية في عملية التشجيع على التنمية وعلى رأسها الاستثمار.

وعلاقة بموضوعنا، ترأستم البارحة الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمركز الإداري، ذهبتم فيه نحو السرعة القصوى التي نسعى إليها اليوم ونطالب بها لتنزيل هذا الورش، عبر تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة وترشيد النفقات باعتماد مبدأ التعاضد في استعمال الموارد من خلال اعتماد الصيغة النهائية للتمثيلات الجهوية وعبر إحداث أقطاب جهوية إدارية تمثل كل المصالح الإدارية بكل فاعليتها لتسريع تنزيل هذا الورش وبما تقتضيه المسؤولية الوطنية والتفاعل السريع والإيجابي مع توجهات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

لذلك، جاءت الضرورة الملحة التي يكتسبها التشجيع على الاستثمار لكونه يشكل رافعة مهمة لتحقيق التنمية.

ولتحقيق هاته الغاية، نرى أنه من الواجب إبداع أساليب جديدة لتدبير عملية جلب وتنزيل الاستثمارات، بما في ذلك التسريع بتنزيل نظام اللاتمركز الإداري بشكل يتماشى مع هذا التوجه، على اعتبار أنه يشكل شرطا أساسيا لكسب رهان جعل بلادنا مجالا إقليميا وقاريا محفزا للاستثمار، من خلال ما يتيحه كنظام إداري مرن يجعل من الإدارة شريكا رئيسيا لتعزيز فرص الاستثمار، خاصة على المستوى المحلي وبشكل يجعل الإدارة الترابية قادرة على مساندة الإدارة المركزية في مختلف توجهاتها الرامية إلى تفعيل أهداف ميثاق الاستثمار الجديد،

هذه المحطة، أغلبية ومعارضة، محطة هامة من عملنا الرقابي كممثلين للأمة، رقابة نريدها أن تنبني على قراءة واقعية وموضوعية، تستحضر حجم التحديات ورصيد المنجزات في موضوع يعد عمود نظامنا السياسي والإداري.

ولا تفوتنا هنا الفرصة دون أن نشيد بنجاعة وفاعلية الأداء الحكومي على مستويات متعددة، بشكل حرصتم فيه، على الوفاء بالتزامات البرنامج الحكومي وما تعاهدتم عليه مع المغاربة، مشككين بذلك عقدا ملزما يتلاءم مع مطالب المواطنين والمواطنات، حيث حرصتم في ذلك على التفاعل السريع والايجابي مع الظروف والمعطيات الموضوعية المتغيرة اقتصاديا واجتماعيا.

ففي ظل هذه المتغيرات المتباينة والصعبة، التي تغيب فيها الرؤية، تمكنتم، السيد رئيس الحكومة، من مواصلة تنزيل الحماية الاجتماعية، وفق الأجندة المحددة، تنفيذنا للتعليمات المولوية السامية، مما مكن مختلف شرائح مجتمعنا المغربي من الاستفادة من الخدمات الاستشفائية بالقطاعات الخاص والعام، على حد سواء، والاستفادة كذلك من التعويض على مصاريف الاستشفاء والدواء، حيث انتقل عدد المؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ظرف سنة واحدة من 7.8 مليون فرد إلى أزيد من 23.2 مليون فرد، فيما ارتفع عدد من ملفات التعويض عن المرض المعالجة وعدد عمليات الاستقبال بالمستشفيات العمومية، والخاصة في ظرف وجيز.

وبالعودة للأرقام المفصلة في هذا الباب سندرك جميعا حجم هذا المنجز الذي يشكل حقيقة ثورة اجتماعية لا يمكن إنكارها.

وبنفس روح الإشادة والتنويه، نقف عند ما بذلتموه، السيد رئيس الحكومة المحترم، من مجهود في سبيل تحسين تدبير المالية العمومية، مما مكن من كسب موارد إضافية للميزانية العامة ووجهت للحد من الاختلالات والإكراهات التي تعرفها قطاعات الماء والكهرباء والسياحة والفلاحة وغيرها من القطاعات وللحد كذلك من انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ولكي تبقى أئمة المواد الأساسية في ثمنها العادي، تجاوزتم من خلالها النقاش السطحي الذي صاحب غلاء الأسعار ولمصالح عمل جبار وحضور يومي ومتواصل في محاصرة المضاربين والتدخل الفوري لضبط السوق واختلالاته.

واستحضارا لما سلف ذكره، وما لم يتسع الوقت للوقوف عنده من منجزات مهمة في ظرف وجيز من زمن تدبيركم، لا يمكننا إلا أن نقول بكل مسؤولية أننا أمام حكومة مسؤولة، متفاعلة، شجاعة، تواجه الأزمة ولا تختبئ وراءها، حريصة على أن تكون في مستوى انتظارات وتطلعات المواطنين والمواطنات، حكومة منسجمة تركز على الانتقال السريع نحو الفعل وإبداع البدائل والحلول المعقولة لتجاوز الإكراهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كان لا بد من هاته التوطئة قبل الخوض في مناقشة موضوع هذه

التنسيق والتناسق والانسجام أيضا بين الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية في تدبير مختلف المشاريع والبرامج على المستوى المحلي.

ولتحقيق هاته الغاية من الضروري تمكين الإدارة الترابية من الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة لمسيرة هذا التوجه الرامي إلى ضمان الالتقائية وتعزيز التنسيق فيما بين المركز والإدارة الترابية، لضمان التنزيل الأمثل للبرامج والأوراش الحكومية الإصلاحية التي تطال مختلف المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقليصا للهوة الكبيرة فيما يخص الأداء بين الفاعل الحكومي والفاعل الترابي.

مؤكدين لكم أن إنجاح هذا الورش ومعه كافة الأوراش المفتوحة رهينة بإصلاح أوضاع الإدارة وخلق الانسجام فيما بينها، إذ بدون إدارة ناجعة، فعالة وحاضرة، لا يمكنكم، السيد رئيس الحكومة، أن تنجحوا في مهمتكم وفي تنزيل هذا الورش.

لذلك، نحن متأكدون بأنكم، السيد رئيس الحكومة، ستمكنون من تحقيق هذا الانسجام، وهنا نستحضر ترأسكم أسبوعيا لمجموعة من اللقاءات ومتواجدون في صلب جميع القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وتعملون على تطوير أداء الإدارة العمومية مركزيا وترابيا من خلال تبنيكم لورش رقمنة وتحديث الإدارة، والذي سيساهم بلا شك في تبسيط المساطر الإدارية وتعزيز المساواة بين المواطنين فيما يخص الولوج للخدمات الإدارية، الشيء الذي سيؤدي إلى تعزيز الحكامة الإدارية وتحقيق العدالة المجالية المنشودة.

وسيساهم في تعزيز فرص الاستثمار ببلادنا، إذ لا يمكن الحديث عن لاتمركز إداري في ظل وجود إدارة ترابية غير قادرة على الاستجابة للحاجيات المتغيرة والمتجددة للمواطن والمستثمر على حد سواء، إضافة إلى عدم مسيرتها للتطور الذي يعرفه العالم فيما يخص مجال التدبير الإداري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

واثقون في فريق التجمع الوطني للأحرار، بمعبة فرق الأغلبية، أنكم ستمكنون من تحقيق التفعيل الأمثل لميثاق اللاتمركز الإداري، والذي ظهرت معالمه مع إخراجكم لميثاق الاستثمار وإصراركم على تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وانتقالكم للجهات لإرساء دعائم العدالة المجالية، استشعارا منكم لأهمية الخيارات التي تبنتها بلادنا، تحقيقا للدولة الاجتماعية بما سيعود بالنفع على نماء وازدهار بلادنا بالشكل الذي يطمح اليه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ويريده لشعبه الوفي والمخلص لثوابت الأمة ومقدساتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والتي من صلبها تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

فلا حديث اليوم عن الاستثمار دون ربطه باللاتمركز الإداري، وفهم هذه القاعدة الشرطية التي تربطها والتقاطع فيما بينهما وبين مخططات وخيارات تبنتها بلادنا كخيار الجهوية المتقدمة، الذي يروم تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية ومحاربة التفاوتات والفوارق بين الجهات، بل داخل الجهة الواحدة، خاصة بشكل يضمن التوازن بين الجهات للاستفادة من فرص الاستثمار حتى نقطع مع منطق جهات تتمركز فيها الاستثمارات وأخرى تغيب عنها، وهو الواقع الذي لم يعد مقبولا، بل وأصبح متجاوزاً لأنكم تناضلون عليه، السيد رئيس الحكومة، ونحن جميعا من كل المواقع التي نمثلها، وسنكون إلى جانبكم حتى نبلغ المبتغى.

منوهين في هذا الإطار، بالزيارة التاريخية والتنمية التي قمتم بها الأسبوع الماضي إلى جهة درعة - تافيلالت، بمعبة فريق حكومي مهم، زيارة تعد الأولى من نوعها من هذا الحجم يقوم بها رئيس حكومة بلادنا إلى هاته الجهة، والتي تعد من الجهات الفقيرة في كل شيء، والغنية بمؤهلاتها الطبيعية والبشرية، ومكوثكم لثلاثة أيام بتراب الجهة (تصفقات داخل القاعة)، على أمل أن تعملوا على تعميمها، السيد رئيس الحكومة، تصبح سنة حميدة في السياسة ديالكم أنكم تزوروا باقي الجهات، السيد رئيس الحكومة.

لذلك، نرى أن تحقيق هاته الغاية يبدأ بالتنزيل الأمثل لنظام اللاتمركز الإداري وجعله يستجيب إلى تطلعات المستثمر من خلال إيلاء العناية القصوى لمساطر الاستثمار والاختصاصات المتعلقة بها وإدراجها ضمن الاختصاصات التي سيتم نقلها إلى المصالح اللامركزية، لاسيما على المستوى الجهوي، مع الاشتغال مستقبلاً أيضاً على خلق ذلك التوازن المجالي حتى داخل الجهة الواحدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نرى أنه بالرغم من الجهود المبذولة مسبقا لكسب رهان إصلاح نظام اللاتمركز الإداري، باعتباره من القضايا ذات الراهنية، إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر إلى حجم الاختلالات التي تعرفها الإدارة العمومية ومستويات التدبير الترابي، التي تقف بلا شك حاجزاً أمام كل المجهودات الإصلاحية التي تصب في اتجاه عقلنة تدخل الفاعل العمومي المحلي وتعزيز سياسة القرب الترابي وتجويد الخدمات العمومية بها.

وأمام حجم الرهانات الكبيرة المطروحة أمام الإدارة العمومية وخاصة على المستوى المحلي، مما أضحى من المفروض بناء تصور جديد لتفعيل نظام اللاتمركز الإداري بشكل يراعي بالدرجة الأولى، ضرورة الاعتماد على آليات المقاربة الحديثة في تدبير الفاعل العمومي من قبيل الحكامة والعقلانية والترشيد والفعالية والنجاعة والتقييم، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما يجب العمل على تبني هذا التحديث بشكل يمكن من مضاعفة

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة، وشكرا على احترام واستعمال الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نود في البداية أن نشكر السيد رئيس الحكومة على حضوره اليوم داخل مجلسنا الموقر، ونثير الانتباه إلى الأهمية الدستورية والسياسية لحضور السيد رئيس الحكومة للجلسة الشهرية المخصصة للأسئلة الشفهية حول السياسة العامة، بما يعني فعليا التطبيق السليم لمقتضيات الفصل 100 من الدستور المغربي، وهو ما يؤكد التزام الحكومة بالمقتضيات الدستورية المتعلقة بضمان المساءلة البرلمانية.

كما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر هذه اللحظة الدستورية محطة أساسية لتقييم ومساءلة الحصيلة الحكومية المؤقتة، في علاقة بتنفيذ البرنامج الحكومي، والتي بلا شك كانت حصيلة إيجابية، كما نثمن عاليا برمجة موضوع "ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية"، باعتباره أحد المداخل الأساسية لتكريس الدولة الاجتماعية كما نأمل تحقيقها جميعا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قبل الدخول في مناقشة تفاصيل عرضكم حول السياسة العامة في علاقة بتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية، ننتهز في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين هذه المناسبة لتذكير الجميع بالأولوية التي يحظى بها ورش اللاتمرکز الإداري في الاهتمامات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، كما ورد في نص الرسالة السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الأولى حول الجهوية المتقدمة يوم الجمعة 20 دجنبر 2019 بأكادير، حيث جاء في نص الرسالة "ولا يخفى عليكم ما تشكله اللامركزية الترابية ببلادنا منذ الاستقلال، من أهمية بالغة في إدارة الدولة، باعتبارها خيارا استراتيجيا في بناء صرحها الإداري والسياسي، وفي ترسيخ مسيرتها الديمقراطية"، كما اعتبر جلالة الملك نصره الله أن "خدمة المواطنين وضمان حقوقهم المشروعة، يجسدان الغاية المثلى للميثاق والبنيات الإدارية، بمختلف تصانيفها وأنظمتها القانونية والتدبيرية، فالجماعات الترابية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية مدعوة إلى تعبئة جميع مواردها البشرية والمالية واللوجستيكية، لتوفير خدمات عمومية تستجيب لشروط النجاعة والإنصاف في تغطية التراب الوطني"، انتهى المنطوق الملكي السامي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن هناك علاقة وطيدة بين نظامي المركزية واللامركزية، الأمر الذي انعكس على التدبير الإداري والاقتصادي والاجتماعي بالمغرب منذ عقود، وهذا لا يعني أننا تطورنا تدريجيا بتطور النضج الديمقراطي للمؤسسات والأشخاص، وأيضا نتيجة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تفرض نوع من الاستجابة حتى يضمن المغرب قدما له في الاقتصاد العالمي القائم على الشراكة ومساهمة كل الفاعلين بالدولة، سواء العاملين على الصعيد المركزي بالعاصمة الرباط، أو على الصعيد الترابي بباقي التراب الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من كون بلادنا قطعت أشواطاً هامة على مستوى اللاتمرکز الإداري وفي التنمية المحلية، إلا أن حجم التحديات الواقعية الكبيرة، فرض ضرورة التدخل لتصحيح الاختلالات المجالية وتصحيح نموذج التنمية.

لذلك، قررت بلادنا وضع نموذج تنموي جديد يتجاوز النموذج القائم الذي عبر عن محدوديته بالرغم من المجهودات المبذولة، فالفوارق المجالية بين مناطق التراب الوطني ونسبة الهشاشة واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية لا يزال قائماً.

وبالمناسبة نشكر الوزيرة المحترمة السيدة وزيرة الإسكان على آخر زيارة لها لجهة بني ملال وعلى برنامجها الراقى والطموح الذي يهم مجموعة من الجماعات على مستوى ثلاث جهات التي تصل تقريبا 32% من الهشاشة، فشكرا لك السيدة الوزيرة، وهذا نموذج الذي نريده من أعضاء الحكومة النزول وإعطاء بعض الصلاحيات للمديرين الإقليميين الجهويين لأن الهدر الزمني (تصفيفات داخل القاعة) الذي يضيع في الأقاليم والجهات هو أحد مآخذ القرار على مستوى الأقاليم والجهات في مجموعة من البرامج.

وفي هذا السياق، راهنت بلادنا على الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، الصادر بتاريخ 26 دجنبر 2018، ليكون رافعة أساسية لإنجاح الجهوية المتقدمة، حيث أسس لنظام إداري يؤطر العلاقة بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية من جهة، ويحدد القواعد المنظمة للعلاقات بين المصالح اللامركزية للدولة وبين مختلف الفاعلين على المستوى الترابي من جهة أخرى، بما يضمن ترسيخ الحكامة الترابية المحلية الناجعة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر أن اللامركزية واللاتمرکز خطان متوازيان، وأي خلل في هذا التوازن يحدث شرخا داخل منظومة التنمية المستدامة التي نشدها جميعا وعلى رأسها حكومتكم الموقرة، لذلك فخيار اللامركزية الترابية الذي تبناه المغرب يتطلب بالأساس المزيد من الجهود على مستوى توفير الظروف القانونية والإدارية والمادية الضرورية للتنزيل الناجع لهيئات التدبير الترابي للشأن المحلي.

ونعتبر في الأخير أن نجاح خيار التوفيق بين اللامركزية وسياسة اللاتركيز الإداري يتوقف على الجهود التي ستقوم بها السلطات الحكومية على مستوى نقل بعض المهام من السلطات المركزية ومنحها للجهة، وكذلك تحويل الموارد المالية الكافية للجهة، وعلى توفيقها في تنزيل مضامين مرسوم اللاتمركز الإداري وإعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، ويتطلب الأمر في نظرنا العمل على ضرورة:

- مراجعة النظام الإداري للعديد من القطاعات الحكومية؛
- تقوية وتأهيل الإطار البشري والمالي في بعده الجهوي؛
- تقوية آليات التتبع والحكامة بمستوياتها الترابية الثلاث؛
- مواكبة ورش اللاتمركز الإداري ببرنامج وطني للتكوين والتواصل.

ختاما، إننا نجدد في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين دعمنا السياسي الكامل للحكومة، واعتزازنا بما تقدمه للوطن والمواطنين في سياق يفرض علينا جميعا مواكبة التحولات الديمقراطية والمستجدات التدييرية التي يعرفها المغرب، كما أن لنا الثقة الكاملة في قدرة حكومتكم الاجتماعية المنسجمة والمسؤولة.

وفقكم الله لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أناقش باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين الموضوع المتعلق بـ "الجهوية لمسار الجهوية واللاتمركز".

هاذ الموضوع عندو أهمية قصوى، لأنه من أعمدة بناء صرح الدولة الديمقراطية المتميزة، بتقريب الإدارة والدولة عموما من هموم المواطن وتعزيز التنمية المحلية.

هذا راه مشروع ملكي بامتياز، هو مشروع مهيكل، وكيجي في إطار تسارع وثيرة البرامج ذات البعد الترابي التي يراها صاحب الجلالة، هي أوراش شكلت الدعامة الأساسية التي يتم تنزيل ورش الجهوية واللاتمركز وتقليص التفاوتات المجالية عليها منذ سنوات.

هكذا فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي طلقها صاحب الجلالة

لذلك، نعتبر أن حكومتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، والتي ترفع شعار الدولة الاجتماعية هي المؤهلة سياسيا بفضل إرادتها السياسية القوية والملموسة، لإطلاق مسلسل إصلاح سياسة اللاتمركز الإداري والتي تعتبر خطوة متقدمة لتحسين وتجويد التديير اللامركزي للشأن الترابي.

وفي هذا السياق، فإن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين يتفائل خيرا من جوابكم المقدم خلال هذه الجلسة الدستورية، كما نعتبر أن إصلاح نظام اللاتمركز الإداري يقتضي العناية بالقضايا التالية التي لا تخفى على حكومتكم:

- المزيد من التحديد الدقيق لدور الإدارات المركزية؛
- العناية بالدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به السلطات المحلية؛
- إعطاء العناية والدعم الكافي لمختلف مبادرات الجماعات الترابية بخصوص إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب و برامج التنمية الجهوية؛
- إعمال الحكامة في التنسيق بين أنشطة وبرامج المؤسسات العمومية وأنشطة المصالح اللامركزية للدولة على المستوى الترابي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تفعيل وإنجاح الورش الاستراتيجي الخاص باللاتمركز الإداري وجعله يحقق رهان العدالة المجالية والاجتماعية بالمغرب يقتضي التفاعل الإيجابي والانخراط التام لكافة القطاعات الوزارية والمصالح الإدارية المعنية والجماعات الترابية، من أجل ترسيخ إدارة مركزية وأخرى لامركزية قوية وتدعيم حكامة جيدة على المستوى الترابي وتعبئة الفاعل الترابي والمجتمع المدني، من أجل جعل مؤسسة الجهة قاطرة للعدالة الاجتماعية.

لذلك، نعول في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين على دعم الحكومة مؤسسة الجهة لتكون قاطرة لباقي الجماعات الترابية في دعم التضامن المجالي وإشراك الساكنة والمجتمع المدني والهيئات الترابية في إعداد مخططات التنمية الاجتماعية.

فمن وجهة نظرنا السياسية المعبر عنها داخل البرنامج الحكومي، تشكل مؤسسة الجهة أيضا الإطار الجغرافي الملائم لتطبيق سياسة اللاتمركز الإداري، ولتوطين المصالح اللامركزية من تمثيلات إدارية مشتركة وقطاعية والإطار الذي يوفر للسلطات المركزية مراقبة وتتبع هذه المصالح على صعيد الجهة.

إن تواجد 12 جهة بالمغرب يشجع على إحداث مصالح لامركزية تتوفر على الوسائل المالية والأطر البشرية الكفاءة القادرة على القيام بالمهام المسندة إليها على الشكل الأمثل، وهذا ما لا يمكن أن يتاح للسلطات الحكومية على صعيد كل عمالة أو إقليم بالنظر إلى الإكراهات المتعددة المتعلقة بالبنيات التحتية والموارد المالية والبشرية.

هناك إجراءات أخرى منتظرة، هي عملية إيجاد مركز قانوني للمصالح اللامركزية على المستوى الجهوي والإقليمي، مما يعني أنه هاذ المصالح غادي تتوفر على اختصاصات أصلية خاصة بها واختصاصات مفوضة من المركز هاذ الشي إلى بغيناهم هاذوك المصالح اللامركزية كذلك أنها تقوم بتفويضات على مستوى الجهة.

واش هذا تيعني تغيير القانون التنظيمي للمالية واللي خصوي يتضمن مقتضيات تعطي اعتمادات مالية مباشرة لهاذ المصالح؟ واش تيعني تغيير المراسيم المنظمة للقطاعات الوزارية لإحداث مصالح لا مركزية ذات مركز قانوني قائم بذاته؟

نثق في قدرة الحكومة لإيجاد الأجوبة لهذه التساؤلات.

السيد رئيس الحكومة،

الجهات دارت مخططات ديال التنمية والقيمة ديالها تتوصل لعشرات الملايير من الدراهم مجتمعة تتوصل لمئات ملايير من الدراهم، هاذو المخططات الجهوية للتنمية، ميزانية الدولة لا يمكنها تحمل ذلك، الحكومة دارت اللي عليها ووصلات لـ 10 مليار ديال الدرهم، ولكن الجهات لم تطور بعد إمكانياتها الذاتية لتمويل طموحاتها كما كان منتظرا، لهذا يجب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للجهات وإلا فإن المخططات الجهوية اللي دارتها غتبقى حبرا على ورق، وهاذ النموذج خصوي يعتمد على تمويل الاختصاصات اللي غادي تحول من المركز للجهة في إطار اللاتمركز وعلى الموارد الذاتية واللي المصدر ديالها جبايات محلية ولا أملاك خاصة بها، وعلى الاقتراض كذلك وعلى منح في إطار شراكات وطنية ودولية.

السيد الرئيس،

بحكم ضعف موارد الجماعات المحلية خصوصا القروية منها، جليا تنظر للجهات على أنها جهة مانحة، والجماعات القروية عندها خصاص كبير، والجهات لا يمكن لها تلبية حاجيات الجماعات فقط البعض منها، لهذا، السيد الرئيس، يجب التفكير في نموذج جديد للجماعات الترابية القروية مبني على التكامل ما بين القرى والمدن أي ما بين الباشويات والدوائر والاستعمال الأنجع والمشارك للوسائل وتديبر التنمية على مستوى ترابي أوسع لنصل إلى جماعات قابلة للحياة ولها موارد كفيلا بالتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية مع الإبقاء على خدمات القرب الإدارية كما هي عليه حاليا.

السيد الرئيس،

الجهوية خلقت فرصا كثيرة للتنمية وتقليص التفاوتات المجالية، نعم مازال تحديات خصنا نتجاوزها، والحكومة عندها من القدرة والدعم السياسي من الأغلبية ومن المكونات السياسية باش تساهم في تقليص التفاوتات المجالية، ولكن أن الأوان لتحويل النظر إلى الجهات التي تعاني من مستوى مرتفع من الفقر والتمهيش، راه قلتوها السيد الرئيس لتنال حظا أوفر من الاستثمار العمومي.

في 18 ماي 2005، ساهمت بشكل حثيث وفي كل النسخ ديالها المتوالية في خلق تحول نوعي على مستوى التنمية البشرية في بلادنا، من خلال محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء.

يكفي أنه في النسخة ديالها الثالثة 2019-2023، مولت أكثر من 25.700 مشروع بغلاف مالي يقدر بـ 10.5 مليار درهم، خصوصا على مستوى دعم الرأسمال البشري والحكامة في إطار مقاربات متجددة مما جعلها تحقق نجاحات نوعية وتنمية مهمة.

الورش الملكي الثاني الكبير، والذي يساهم بشكل نوعي في وضع أسس المقاربة الترابية المتجددة هو النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية، هو ورش عندو أبعاد تنموية واقتصادية وجيو استراتيجية وسياسة متكاملة فيما بينها، كما قال جلالة الملك: "الجهوية المتقدمة ستجعل أقاليمنا الجنوبية فضاء حيويا للربط والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

هذا غلاف مالي كيتقدر بـ 81 مليار ديال الدرهم، السيد الرئيس، والنسبة ديال انطلاق المشاريع وصلات 70% في حدود 2021، رغم الجائحة ونسبة تحويل الاعتمادات أكثر من 50%، إذن تفعيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية، يعرف زخما متزايدا وكيساهم في التغيير ديال المعادلة الاجتماعية والاقتصادية لصحرائنا المغربية.

السيد رئيس الحكومة،

الورش الملكي الثالث والذي قعد بشكل فعلي للجهوية والمقاربة الترابية للتنمية وهو برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في المجال القروي.

هذا برنامج كنعرفوه ميزان، السيد الرئيس، وكتهنيوكم على المقاربة اللي اعتمدتو عليها، لتنزيل المفهوم الملكي للتنمية على هاذ المستوى، نتائج 6 سنوات بعد إطلاق البرنامج باديا للعيان، حيث تم وضع 7 مخططات جهوية للتنمية للمناطق القروية بواحد الغلاف اللي وصل أكثر من 48 مليار ديال الدرهم، وهذا مكن من استهداف 1066 جماعة قروية، 144 مركز قروي و59 جماعة حضرية والتحديات اللي غادي ترفعو فالسنة ديالو السنة الأخيرة، هاذ السنة هاذي، كتهم السرعة فالإنجاز وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر فقرا.

السيد الرئيس،

هاذ البرامج الملكية المهيكلة شكلت الصرح المتين اللي تبنات عليه المقاربة الترابية لإشكالية التنمية والاقتصادية والبشرية، ننعرفو بأن الجهوية ورش خصو الوقت وخصو النفس الطويل، وكنعرفو بأن الحكومة عاقدة العزم على دعم التنزيل للاتمركز الإداري وآخر الإجراءات اللي قامت بها الحكومة هو إصدار المرسوم المتعلق بشروط وكيفيات تفويض السلطة وتفويض الإضاء إلى المصالح الخارجية وإلى العمال وإلى الولاية، هذا تحول حقيقي السيد الرئيس وتهنيوكم على تتبع تنفيذ هذا الورش المهيكل.

الفترة التأسيسية 2015-2021، كنعبروها في حزب الحركة الشعبية هي فترة.. هي تمرين ديمقراطي، التي نتج عنه مجموعة من القوانين، مجموعة من النصوص التي نظمت هاذ الميثاق ديال اللاتمرکز وهاذ الجهوية المتقدمة، والتي شابهها واحد الدينامية سياسية جد جد إيجابية بين جميع الفاعلين السياسيين. هاذ الدينامية التي من بعد واحد السنيتين ما يقارب سنتين على تشكيل الحكومة ديالكم كنالاحظو واحد الفتور فيها، وكنتستغريو للتردد ديال الحكومة ديالكم في تسريع تنزيل الميثاق الوطني اللاتمرکز الإداري والجيل الثاني من الجهوية المتقدمة.

كيفما نعرفو جميع انتخابات 2021، شتنبر 2021، أعطت واحد الخريطة جديدة، شئنا أم أبينا، تتميز بواحد الأغلبية عددية جد مريحة للائتلاف الحكومي الحالي.

كنتمنناو في حزب الحركة الشعبية ومن مرجعيتنا الوطنية وكمعارضة موضوعاتية وإيجابيا أن الحكومة ديالكم تستغل هاذ المعطى باش تسرع بالتنزيل الأفقي والعمودي ديال هاذ المخططات، وما يكونش فقط فرصة لتوزيع المناصب والمسؤوليات يمينا ويسارا.

ولأن المناسبة شرط، لأبد لنا أن نفتح واحد النقاش وطني اللي كبير اللي ماشي فقط للحكومة ولكن لجميع الفاعلين السياسيين في بلادنا، يجب الكف عن المقاربة العددية مع إدارة المعارك والحملات الانتخابية.

اليوم احنا محتاجين لمقاربة نوعية، محتاجين لفرق سياسية قادرة باش تعطينا واحد المسؤول مركزي اللي عندو القدرة على إدارة الأزمات، على سن مشاريع القوانين لمغرب الغد والأجيال المستقبلية، على مسؤول جهوي على دراية بإشكالية التنمية وعندو الحلول الناجعة لها، على مسؤول إقليمي ومنتخب إقليمي اللي قادر باش يحد من الفوارق والهشاشة داخل الأقاليم ديالنا، على منتخب ومستشار جماعي اللي تيعيش وسط الساكنة وعارف المشاكل ديالها وعندو الجرأة باش يترافع عليها.

احنا اليوم بصدد واحد النقاش اللي خصو ينبثق عليه واحد التغيير جذري باش نقدرود نردو الثقة والاعتبار للعمل السياسي، ونقدرود ذلك 70% ديال المغاربة اللي مازالة تتعزف على المشاركة في هاذ التجربة اللي تنخوضوها جميع هاذ التجربة الديمقراطية لبلادنا ترجع وتوضع الثقة في الممثلين السياسيين ديالها.

أقول قولي وتترجع للموضوع الأساسي فيما يخص ملف نقل الاختصاصات الذاتية للجماعات المحلية والمجالس المنتخبة، لأسائلكم، السيد رئيس الحكومة، فين وصل هاذ المشروع هذا اللي وزارة الداخلية مشكورة دارت واحد المجهود كبير باش تخرج بواحد المجموعة ديال النصوص وديال القوانين في الولاية السابقة، في ظل ما نلاحظه من تردد وتماطل بعض القطاعات الحكومية في رفع يدها على مجموعة من الاختصاصات؟

كاي واحد القضية كنسميها، السيد الرئيس، "الصدمة الإيجابية للمشاريع"، يعني التراكم ديال المشاريع والتفاعل ديالها والانسجام ديالها باش نخلقو قفزة نوعية، هذا هو اللي وقع في بعض الجهات الساحلية بحال الرباط - سلا - القنيطرة والدار البيضاء - سطات، بصحتهم هاذ الجهات وعندهم الخصاص، ولكن خصنا لأبد التفكير بنفس الطريقة فيما يخص الجهات الأخرى.

الصدمة الإيجابية لا تتحقق إلا بعد تحقيق المشاريع المهيكل ذات الأولوية الكبرى.

احنا في جهة بني ملال - خنيفرة، السيد الرئيس، أولوية الأولويات هي الطريق السيار مراكش- فاس عبر بني ملال، بغينا فهاذ الحكومة يتحقق هاذ الحلم، السيد الرئيس، وهاذ المشروع المهيكل العملاق سيسهل من وضع مشاريع لها وقع الصدمة الإيجابية على الجهة.

السيد الرئيس،

احنا كندعمو جهود الحكومة الحثيثة والصادقة لوضع قطار التنمية على السكة الصحية بقيادة جلالة الملك وكنساندو سياستكم لأن نرى فيها نفعا كثيرا للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون الموقرون،

بداية، بلا شك أن الخيار الاستراتيجي اللي نهجاتو بلادنا من خلال المضي قدما في سياسة الجهوية المتقدمة واللاتمرکز الإداري يعتبر خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، خيار اللي أسس له دستور جد متقدم واللي أطرتو مجموعة من القوانين والأنظمة اللي وزعت صلاحيات اتخاذ القرار التنموي ما بين المركز والجهة.

هاذ المشروع المهم وهاذ الورش الكبير كيتطلب منا جميعا كممثلين للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أننا نديرو ديمنا واحد التقييم للإشكاليات ونحاولو نلناو له الحلول الناجعة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة موضوع الجلسة الشهرية المتعلق بـ "ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية".

وهي مناسبة للتأكيد على أهمية محطات الإصلاح التي شهدتها نظام اللاتمرکز بالمغرب عبر سنوات، وبفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خاصة بعدما اختار المغرب عن قناعة راسخة اعتماد الجهوية المتقدمة، كان من الضروري التفكير في اختيارات وأنظمة للتدبير، تشكل رهانا مفصليا في تنمية وحكامه تدبير الشأن الترابي، وهذا ما أكد عليه أيضا دستور المملكة في جعل الجهة قاعدة صلبة لإرساء دعائم اللاتمرکز الإداري، بهدف بناء نموذج إداري حقيقي، له من التنمية والصلاحيات والسلطة ما يكفي من أجل تسريع وثيرة التنمية المجالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اليوم، وبعد مرور ما يقارب خمس سنوات من صدور مرسوم هذا الميثاق، وما تلاه من قوانين تنظيمية خاصة بالجهات والجماعات الترابية، وكلها تهدف إلى التنزيل السليم للتدبير المستقل لشؤون الجهات، بما فيه تكريس مبدأ التعاون والتضامن بين الجهات والجماعات الترابية فيما بينها، وذلك لهدف واحد، وهو مواجهة مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون تنمية حقيقية من شأنها الاستجابة إلى تطلعات وانتظارات المواطنين.

وهي فترة كافية للوقوف على الحصيلة الأولية لصدور الميثاق وفرصة لتجاوز المعوقات التي تعترض تطبيقه من خلال الانفتاح على الفاعلين الذين لهم ارتباط وثيق بتدبير الشأن المحلي وبموضوع اللاتمرکز الإداري، وعلى رأسهم المنتخبين المحليين، خصوصا رؤساء الجهات ورؤساء الجماعات الترابية، وبحكم أنهم الأكثر احتكاكا بالشأن المحلي، ويعرفون جيدا الإشكالات التي تعانها الجماعات الترابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي نؤمن بأن نجاح ورش نظام اللاتمرکز

بالإضافة إلى آليات تقدم تنزيل الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري التي سهرت عليه الحكومات السابقة والتي شاف النور في 2018 والتي صراحة واحنا كنوجدو هذه المداخلة هاذي قرينا المخرجات ديال الاجتماع ديال أمس وكنتمناو أنها تكون خطوة أولى باش أنكم تزيدو تسرعو من آليات التنزيل ديالو على أرض الواقع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بما أن التنمية الجهوية والمحلية هي أساس هذه البرامج هذه التي كناقشوها اليوم، في نظرنا أن أسى وثيقة وأهم وثيقة في تنزيل التنمية محليا هي برامج التنمية المحلية والجهوية، وهنا نود أن نطرح ملاحظتين مهمتين، أولهما فيما يخص برامج العمل، واجب علينا اليوم الكف على نظرية القطيعة الوهمية مع المكتسبات والتراكمات ديال الولايات السابقة، احنا ما تنقولوش أن المكاتب الجديدة خصها تخدم دائما وفق برامج وأجندات المكاتب السابقة. ولكن قبل ما نربو كل شيء ونبداو مشروع جديد لابد نديرو واحد الوقفة ديال التقييم، الحوائج اللي مزيانين نزيدو ففهم، الحوائج اللي كان ففهم تجاوزات ولا كانوا غالطين نوقفو عليهم ونضربو بيد من حديد على كل من سولت له نفسه المساس والإخلال بالمال العام.

فيما النقطة الثانية فيما يخص التقاء البرامج ديال هذه المجالس هذا مع المشاريع والأوراش ديال المصالح اللامركزة للإدارة، كنتمناو أنه تكون واحد الالتقائية باش نخرجو بواحد مصفوفات قوانين اللي من شأنها، أولا، يكون عندها واحد الأثر إيجابي على الساكنة والتي تقدر تكون قابلة للعيش، قابلة للإنجاز قانونيا، ماليا وأيضا في المجال الزمني ديالها.

وبما أننا نهنضرو على الجانب المالي، نود الحديث أيضا على إشكاليات التمويل للجماعات المحلية والجهات، اليوم في نظرنا المعيار القائم حاليا اللي كييعتمد بالأساس على الكثافة السكانية أصبح في شق فيه متجاوز، يجب التفكير في آليات جديدة من قبل مؤشرات الهشاشة، التنمية المجالية، مؤشرات المساحة، وهذا شيء مهم.

بالإضافة إلى هذا نعتقد أن المكاتب والمجالس وهذا له علاقة بما سبق، خص تكون عندها الكفاءة والقدرة باش أنها تقدر توفر واحد التمويلات ذاتية وتقدر تكون هي طرف في خلق الثورة وخلق القيمة المضافة بدل الاعتماد ديالها على الضرائب، سواء على القيمة المضافة أو الدخل على الشركات والأفراد.

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على سعة الصدر ديالكم، وكنتمناو أن الله يوفقكم ويوفقنا معكم لما فيه الخير البلاد، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة والمخصصة لموضوع "ميثاق اللاتركيز الإداري ورهانات العدالة المجالية والاجتماعية".

السيد الرئيس،

لقد شكل الإصلاح الإداري بمختلف جوانبه أحد أبرز الأوراش الإصلاحية التي حظيت بعناية خاصة من لدن جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، منها على سبيل المثال لا الحصر، خطاب جلالته التاريخي الذي دعا فيه إلى مفهوم جديد للسلطة، وكذا الرسالة الملكية التاريخية للوزير الأول آنئذ حول موضوع "التدبير اللاتركيز للاستثمار".

وعلى امتداد هذا المسار الطويل، ما فتئ جلالته في العديد من المناسبات يدعو الحكومات إلى الإسراع في أعمال حقيقي للتركيز الإداري.

السيد الرئيس،

يفرض الوضع اليوم الإقرار بأن عملا كبيرا ومهما يتعين القيام به من أجل تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للتركيز الإداري، وهو عمل يحتاج تغيير بنيوي في العديد من الذهنيات، ليس فقط على الصعيد المركزي، بل حتى على صعيد الجهات والأقاليم، ذلك أن العديد من المسؤولين عن الوحدات الإدارية اللامركزية يستنكفون تحت مبررات واهية عن ممارسة الاختصاصات التي يتم تفويضها إليهم.

فبالنظر إلى أهمية الرهانات الوطنية الكبرى المرتبطة بسير تفعيل اللاتركيز الإداري، فإنه من المشروع اليوم التساؤل عن سير أعمال مرسوم اللاتركيز الإداري، بل أيضا عن سير تنفيذ التدابير والإجراءات الواردة ضمن خارطة طريق مواكبة لتنفيذ مضامين الميثاق الوطني للتركيز الإداري، كما تضمنها التقرير الأول لحصيلة أعمال اللجنة

الإداري رهين بمدى نضج الفكر المؤسسي في التدبير الديمقراطي القائم على مبدأ المشاركة والتعددية وإعطاء صلاحيات موسعة للجهات والجماعات الترابية لمواكبة كل التحولات التي يعرفها مغرب اليوم، والانخراط في مختلف أوراش الإصلاح التي عرفتها جل المجالات، حتى نجعل من الجهات إدارات محلية قادرة على تنظيم جميع الميادين بمجالها الترابي.

ولكسب رهان التنزيل السليم لنظام اللاتركيز الإداري اليوم، على الحكومة أن تتحمل كامل مسؤولياتها في:

- إلزام القطاعات الحكومية بتنفيذ التزاماتها بشكل يضمن نوعا من العدالة المجالية؛

- وكذلك الحرص على أعمال آلية الالتقائية والتنسيق في البرامج بين مختلف القطاعات والمتدخلين خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية؛

- وكذلك اعتماد رؤية جديدة لتكوين وتشغيل موارد بشرية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومستلزمات كل جهة على حدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم يعد مقبولا اليوم أن نستمر في إعداد سياسات تنموية تساهم في تكريس الفرق الشاسع بين مختلف جهات المملكة، وتعمق الحيف الذي طال مناطق من المغرب، لم تنل نصيبها من التنمية.

وهذه مناسبة للتأكيد أنه من خلال الوقائع والتحليل، لا زلنا أمام ارتباك واضح في عملية البناء التنموي بالجهات، وأستحضرنا توصيات وملاحظات اللجنة الاستشارية حول الجهوية، والتي رصدت مجموعة من الصعوبات التي تواجه نوايا الإصلاح ووضع التنظيم الجهوي في سكتة الصحيحة، سواء ما تعلق منه بالتحصيل والإمكانات الجبائية والاقتراض، وكذا الموارد البشرية والمساطر المتعلقة بالميزانيات.

وهي إكراهات أكدت اللجنة أن من شأنها أن تحد من قدرة الجماعات الترابية على تقديم خدمات عمومية ملائمة، كما ونوعا، والمساهمة الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترابية، في إطار الجهوية المتقدمة، لذا أوصت بالقيام بعملية تأهيل اجتماعي قصد التصدي لأوجه الخصائص المسجل في ميادين الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي والتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء والبنى التحتية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عند عرضكم للبرنامج الحكومي منذ سنتين، التزمتم بتفعيل ما سميتوه بـ "الأولوية الثالثة"، وهي تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، بتأكيدكم على "تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتركيز الإداري"، مع تذكيركم بالعمل على "تقليص الفوارق المجالية"، وهي تعهدات ضمن أخرى نتمنى أن نلمس تفعيلها بشكل شمولي على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

نثمن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كل الأوراش التي تعمل الحكومة على تنفيذها للحد من حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية وندعوها إلى المزيد، لا سيما في ظل هذه الظرفية الاقتصادية الدولية الصعبة، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على شرائح واسعة من المواطنين والمواطنات.

علينا جميعا وكل من موقعه، أن نتذكر وعلى الدوام أن دعوة جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بالبرلمان في أكتوبر 2017 إلى نموذج تنموي جديد، جعلت من مواجهة التفاوتات المجالية والاجتماعية الهدف الأسسى لهذا النموذج التنموي الجديد، لذلك فإن نجاح هذا النموذج الجديد سيقاس طبعا بمدى إسهامه في التخفيف من حدة تلك التفاوتات.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير العباد والبلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول موضوع "اللاتمركز الإداري" الذي تراهن عليه بلادنا لتحقيق نجاعة التدبير الإداري وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

بداية، لا بد أن ننوه بالاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية لللاتمركز الإداري، الذي ترأسموه السيد رئيس الحكومة يوم أمس، من أجل مواصلة وتسريع تنزيل مقتضيات ورش اللاتمركز الإداري، كما ننوه بالمصادقة على نقل مجموعة من القرارات الخاصة بالاستثمار إلى الجهة.

السيد رئيس الحكومة؛

يعتبر نظام اللاتمركز الإداري في المغرب خيارا استراتيجيا، ورهانا مفصليا في تنمية وحكامه تدبير الشأن الترابي بهدف مواجهة مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للاستجابة

الوزارية لللاتمركز الإداري الصادر في يوليو 2020.

فهذا التقرير تضمن جردا للعديد من التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها، خصوصا ذات الطابع التشريعي والتنظيمي، التي يتوقف إعمال العديد من المقتضيات الواردة في الميثاق على صدورها.

إن اللاتمركز الإداري صنو اللامركزية، لذلك من الضروري أن يسيرا بنفس السرعة، لأن تأخر أحدهما سوف يعيق تنزيل الآخر، والثابت اليوم في التجربة المغربية أنه إذا كانت الجهوية قد قطعت مراحل جد متقدمة في بلادنا، فإن وثيرة اللاتمركز الإداري بالنسبة للعديد من القطاعات والمؤسسات مازالت بطيئة.

السيد الرئيس،

إن إستراتيجية التحول الرقمي الذي تسهر الحكومة على تنفيذها، تشكل أحد الدعائم الأساس التي يمكن أن تنجح ورش اللاتمركز الإداري، على أساس استحضار أن أحد أبرز توصيات لجنة النموذج التنموي هي دعوتها إلى الإسراع في تنزيل الأوراش التحولية للنموذج التنموي، وفي مقدمتها "الإصلاح الإداري".

ومن المؤكد أن فهما عميقا لرهانات اللاتمركز الإداري، لن يتأتى إلا إذا تم ربطه وعلى الدوام بهذا الإصلاح.

وعطفا على ذلك، فإننا نعتبر أن النقاش اليوم حول اللاتمركز الإداري يتعين أن يشكل فرصة كذلك للتساؤل عن حصيلة إعمال القوانين ذات الصلة بإصلاح الإدارة، والتي صدرت بناء على توجيهات ملكية سامية، وكذا بناء على إعمال أحكام الدستور ولا سيما:

- القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة؛

- القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

لقد باشرت الحكومة العديد من الملفات والإصلاحات التي ظلت تنتظر طويلا، ونأمل أن تسهم الشروط الموضوعية الراهنة في إعطاء دفعة قوية لورش اللاتمركز الإداري، الذي يتعين أن ينهض كذلك على تامين الكفاءات والأطر المحلية والجهوية، وذلك عبر منظومة تحفيز عادلة ومنصفة ومماثلة لتلك المعمول بها على الصعيد المركزي، وذلك بغية تشجيع هذه الكفاءات على خدمة مدنها وجهاتها والمساهمة في الأوراش التنموية الجاري تنفيذها.

إن استمرار الهوة ما بين منظومة الأجور والتعويضات والحوافز المعمول بها على الصعيد المركزي، وتلك التي تمه إدارات الجماعات الترابية والمصالح اللامركزية التابعة للوزارات والمؤسسات العمومية سيضعف هذا المسار، وسيشكل عائقا أمام استفادة تلك الإدارات الجهوية والمحلية من الكفاءات العليا، التي مازالت متمركزة.

لمطامح وتطلعات المواطنين.

الجهة ومؤسسات وطنية وأجنبية.

السيد رئيس الحكومة؛

منذ الإعلان الملكي عن اختيار الجبهة المتقدمة، انخرط الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا الورش الكبير، الذي يعتبر وسيلة أساسية لتحديث الجهاز الاقتصادي ومؤسسات الدولة.

كما أظهر الاتحاد العام لمقاولات المغرب التزامه الثابت من أجل إنجاح هذا المشروع الملكي من خلال العديد من الإجراءات، بما في ذلك إنشاء الاتحادات الجهوية لتولي المسؤولية، فيما يتعلق بالمشاكل التي تعرفها كل جهة على حدة، ومواكبة التغييرات والديناميات التي تنتجها أقاليمها، ويستمر هذا الالتزام اليوم بمشاركة الاتحاد في جميع الهيئات الجهوية، سواء للجن الجهوية لمناخ الأعمال، وكذا المراكز الجهوية للاستثمار، التي أصبحت خاضعة لرئاسة الحكومة وهو ما من شأنه ضمان التقائية الفعل الاستثماري، انسجاما مع الميثاق الجديد للاستثمار.

وفي الأخير، السيد الرئيس، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعوكم إلى تمكين الجهات من إدارة جهوية قوية، مخولة لها صلاحيات وسلطات تقريرية حقيقية، وكذلك منح المصالح الخارجية للوزارات اختصاصات واسعة تسمح لها باتخاذ القرارات بسرعة وبطريقة ناجعة وفعالة، على غرار الإدارات الجهوية للضرائب والخزينة العامة للمملكة والمحافظة العقارية، التي تعتبر اليوم كنموذج يحتذى به في التدبير الجهوي وتقريب الإدارة من المواطن والمقولة. الأمر الذي سيمكن جهات المملكة من الانتعاش والاستقلالية لكي تنسجم مع رؤية النموذج التنموي الجديد التي وضعته بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

الوزيرات والوزراء المحترمون،

اقتضت ضرورة بناء الدولة الحديثة وتقوية الديمقراطية المحلية والنهوض والرقى بتدبير الشأن الترابي أن تنخرط بلادنا في سيرورة من

وقد أكد جلالة الملك حفظه الله في العديد من خطبه السامية على ضرورة كسب رهان إصلاح نظام اللاتمرکز الإداري وجعله من القضايا ذات الأولوية، كما لا فتوتني الفرصة للتنويه بالعمل الجاد للحكومة من أجل التنزيل الفعلي لهذا الورش الاستراتيجي الهام، خصوصا في كل ما يخص تسهيل الفعل الاستثماري لكل الاستثمارات التي تقل عن 250 مليون درهم على المستوى الجهوي وهذا يعتبر، السيد الرئيس، ثورة فعلية في نهج اللاتمرکز.

السيد رئيس الحكومة؛

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لطلما دافعنا عن مبادئ قوية تهدف إلى تطوير القدرة التنافسية وجاذبية الجهات، بهدف تعزيز الاستثمار والتقائية الاستراتيجية الوطنية، والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص في إعداد مخططات التنمية الجهوية (PDR²).

لذا فإننا نقترح عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ثلاث روافع رئيسية في هذا الباب:

1- تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تعتبر أداة مبتكرة لتمويل الاقتصاد، والتي أصبحت تفرضها الحاجة على الجماعات الترابية، وبهذه المناسبة أود أن نوه بمشروع القانون المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، مما سيمكن من الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن مع مراعاة قدرته الشرائية؛

2- ضرورة تعريف "عرض جهوي شامل" (Offre Globale Région) وهو ما من شأنه أن يبرز إمكانات كل جهة والقطاعات ذات الأولوية والتدابير المصاحبة، كما يجب دعم هذا العرض من خلال إعداد استراتيجية "تسويق إقليمي" قوية و متماسكة، وكذا إعادة تنشيط اللجان الجهوية لمناخ الأعمال (CREA³)؛

3- تحسين نموذج الأعمال للمناطق الصناعية، نظرا لانخفاض معدل استغلالها، لذا يجب أن تضع الدولة رهن إشارة الجهات وعاء عقاري كاف وملائم مع إمكانياتها الاستثمارية، من خلال توفير المباني الصناعية الجاهزة والأراضي المعدة للإيجار أو الاقتناء حسب رغبة المستثمر.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى أنه من الضروري العمل على تمكين الجهات من أدوات ووسائل مرنة تسمح لها بالمشاركة في المشاريع الاقتصادية الجهوية من خلال:

- إحداث وكالات تنفيذية مرنة تهتم بالمراقبة البعدية، وتمكينها من وسائل تمويل متنوعة؛

- وكذلك السيد الرئيس، إنشاء صناديق جهوية، مدعومة من

² Programme de Développement Régional

³ Comité Régional pour l'Environnement des Affaires

استمرار معاناة العاملات والعمال من عدم الاستفادة من الحقوق الأساسية، ومن ضمنها الحق في التنظيم والحريات، الذي نسجل أننا كلما ابتعدنا عن المركز إلا واشتد الخناق عليهما؛

وعدم تناسب تغطية التراب الوطني لمجموعة من القطاعات الحكومية والتقسيم الترابي الحالي كمثل الدريوش، الذي لا توجد به أي مصالح خارجية باستثناء العمالة.

غالبية الموارد البشرية تدبر من الإدارة المركزية، وإن كان ذلك يضمن لها الاستقرار في العمل، لكنه لا يتم بناء على قاعدة الإنصاف وتكافؤ الفرص.

لا زالت العديد من المناطق تعرف الهشاشة والتهميش، ولم تستفد ولونسيا من المستوى التنموي الذي يعرفه محور طنجة - أكادير.

السيد الرئيس المحترم،

لقد مرت سنوات على اعتماد ميثاق اللاتمرکز الإداري، الذي يعتبر من اللبنة الأولى لإدارة جهوية قوية وفعالة وتمرينا حقيقيا لتطوير الممارسة الديمقراطية ببلادنا وبناء النموذج التنموي، بل ولعل هذا البطء لـ 10 سنوات في تنزيل مضامينه يؤكد أن تفعيله يبقى رهينا بتبني الإصلاحات اللازمة على منظومة اللاتمرکز الإداري في شموليتها، لجعلها تستجيب لتطلعات السكان من جهة ولرهانات التنمية، مما يفرض بالضرورة اعتماد تنظيم إداري جهوي قوي وذو جودة عالية وحكامة جيدة وتوسيع العمل بالإدارة الرقمية لتعزيز نجاعتها.

وهنا نقترح عليكم، في فريق الاتحاد المغربي للشغل:

- تنظيم مناظرات وطنية جهوية لإبراز حاجيات الجهات، كل جهة؛
- دعم الموارد المالية والبشرية؛
- مواصلة تسريع تنفيذ الجهوية المتقدمة؛
- ضمان الحق في كل المكتسبات والحقوق التي راكمها الموظفون والموظفون خلال العلاقات المهنية عند المرور من المركزية إلى الجهوية وتديير العلاقة المهنية محليا.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد منسق المجموعة.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الإصلاحات لتحديث نظامها الإداري، بغية مواجهة التحديات الداخلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، وذلك من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

فلا شك أن البعد التنظيمي في الإصلاح فرض نهج أساليب حديثة في التدبير، تتجاوز مكامن الخلل والصعوبات والتعقيدات الإدارية، بل أن اتجاه بلادنا نحو اللاتمرکز الإداري وجب اعتباره استجابة لمطلب استعجالي اقتضته مطالب تحديات المرحلة، بل خيارا استراتيجيا ونهجا تنظيميا للتدبير العمومي لضمان السياسات العمومية لترسيخ أسس الدولة، فهل استطاع بالفعل نهج اللاتمرکز التخفيف من حدة التفاوتات المجالية والتقليص من الهشاشة وضمان المساواة بين المواطنين ودمقرطة الحياة الإدارية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين؟

بالفعل، لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قناعة راسخة أن بلادنا قطعت أشواطاً في تفويت اتخاذ القرارات والقيام ببعض المهام والصلاحيات لبعض ممثلي القطاعات الحكومية ترايبا، والتي أعطت أكلها على مستوى نجاعة وفعالية السياسات العمومية على المستوى المحلي، حيث يسرت معالجة العديد من الإشكالات دون أن يكون لذلك ثقل على عاتق الإدارات المركزية.

لكن، واقع وانعكاسات التسيير الإداري على المستوى الترابي في قطاعات أخرى لا يزال يعرف العديد من العراقيل، خاصة مع تزايد الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان، فاستمرار هيمنة الإدارة المركزية في عدد من القطاعات العمومية في الاحتكار على السلطات والاختصاصات والوسائل المادية والبشرية، بشكل تتحول معه المصالح الجهوية الخارجية إلى مجرد أدوات للتنفيذ وجمع المعطيات، إن لم يكن غياب الهامش المتاح لها في اتخاذ القرارات على مراكز القرار ورهن الحسم في بعض القضايا العالقة بالرجوع إلى المركز، مما لم يعد يتماشى ومنطق التدبير الحديث وتقريب الخدمة من المواطنين، خاصة في القطاعات الإستراتيجية والحيوية كقطاع التعليم والصحة.

عدم وضع بنية تحتية منظوماتية قوية صلبة، تتناسب والتطور الذي تعرفه البنيات التحتية والتجهيزات اللوجيستكية، هذا مناطق كان لها حظ في ذلك.

محدودية الموارد البشرية في بعض القطاعات، مما يصعب المراهنة عليها لتغطية الحاجيات وضمان التوزيع العادل جغرافيا مثل مفتشي الشغل، الذي لا يتجاوز عددهم 500 مفتش على المستوى الوطني.

كيف يمكن توزيعهم على المستوى الترابي لمواكبة عالم الشغل؟ وقس على ذلك عدد مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى مفتشي المالية من أجل مراقبة التملص من التصريح الكامل للعمال والتملص الضريبي، فكيف يمكن توزيعهم على المستوى الترابي؟

اليوم قد أجبتم عن مجموعة من التساؤلات التي كانت تشغل بالنا باستمرار، وهي مناسبة لننوه بالعمل الدؤوب والمتواصل للحكومة على كافة المستويات، رغم كل الإكراهات ورغم كل الظروف الصعبة التي مرت ولأزالت تمر منها البلاد، ونخص بالذكر موضوع جلستنا اليوم المتعلق بميثاق اللاتمرکز الإداري والذي صراحة خصصتم له حيزا كبيرا من اهتمامكم وعددا مهما من الاجتماعات، والتي كان آخرها اجتماع يوم الاثنين 19 يونيو 2023، والذي يعتبر الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمرکز الإداري.

السيد رئيس الحكومة،

إن تفعيل ميثاق اللاتمرکز الإداري أحد الرهانات الكبرى وأحد الخيارات الاستراتيجية لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات التي تعرفها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر دعامة للاستجابة للمتطلبات وتطلعات المواطنين في مجال التنمية ومكافحة الفقر والهشاشة والتباين الاجتماعي والمجالي، فقد أكدت المؤسسة الملكية في العديد من المناسبات أن اللاتمرکز الإداري كبعد استراتيجي في تدبير الشأن الترابي، وظل هذا حاضرا على مستوى مجموعة من الخطابات الملكية والتي كان آخرها الخطاب السامي لجلالة الملك لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المنسق المحترم.

المستشار السيد خلمين الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يتزامن انعقاد جلسة اليوم مع الذكرى 42 للإضراب العام في 20 يونيو 1981 الذي دعت له الكونفدرالية الديمقراطية للشغل احتجاجا على ارتفاع الأسعار واتساع دائرة الفقر والتمهيش وضرب الحقوق والحريات، وهي مناسبة للترحم على شهداء هذه الانتفاضة.

إننا اليوم نواجه نفس الأوضاع الصعبة، رغم العديد من التنبيهات، كان آخرها المسيرة الاحتجاجية الوطنية يوم 4 يونيو 2023، التي تم منعها وقمعها بنفس منطق سنوات الرصاص، في خرق سافر للاحتجاج السلمي أمام تغاضي الحكومة عن خطورة الوضع الاجتماعي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

بداية، نهنتكم السيد رئيس الحكومة على كافة هذه المعطيات التي تضمنها جوابكم والتي توضح المجهودات التي تقوم بها الحكومة في مجال اللاتمرکز الإداري، كما يتضح حجم الانخراط الفعلي في إعداد منهجية واضحة لكافة القطاعات الوزارية لتنفيذ لاتمرکز حقيقي قوامه الفعالية والنجاعة، ويسمح بتحقيق التغيير المنشود في إطار سياسة إرادية شمولية ومنسجمة.

ومما لا شك فيه أن كل هذه الإجراءات ستواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تعرفها المملكة، خاصة وأن التنظيم اللامركزي شهد تطورا نوعيا على قدر كبير من الأهمية، والذي تمثل في صدور القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

السيد رئيس الحكومة،

لقد سبق لنا في عدة مناسبات التطرق إلى موضوع اللاتمرکز الإداري في مجموعة من الأسئلة الشفوية وفي مداخلتنا لمناقشة قانون المالية وفي مجموعة من المحطات، حيث نهنا إلى الكثير من الإشكاليات والتي نذكر منها على سبيل المثال:

صعوبة عقد اتفاقيات شراكة بين الجماعات الترابية والمصالح اللامركزة بوزارة التجهيز والماء لإصلاح بعض الطرق المرقمة دون اللجوء إلى المركز، وهو نفس الشيء بالنسبة لبعض المصالح اللامركزة ترابيا كالصحة والحماية الاجتماعية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

السيد رئيس الحكومة،

إن كسب رهان العدالة المجالية والاجتماعية قادر على رفع كافة المعيقات التي تعترض التنمية المجالية والترابية، حيث أن تفعيل ميثاق اللاتمرکز مرتبط أساسا بإبراز مستوى الجهوي، باعتباره الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ولبرمجة مشاريع مختلف القطاعات الحكومية على أن تتولى الإدارات الإقليمية مهمة تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز برامج التضامن والتماسك الاجتماعي، وكذا المواكبة والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية، مع خلق إدارات جهوية تكون قادرة على إنجاز مشاريع جهوية تستلزم توحيد العمل وتضافر جهود عدة مصالح تابعة لنفس المستوى الترابي وتحسين ظروف عيش الساكنة بمختلف المجالات، حضريا وقرويا، ولضمان تكافؤ ومساواة أكثر في استفادة المواطنين من المجهود العمومي، وفق ما جاء في النموذج التنموي الجديد.

السيد رئيس الحكومة،

كما تعلمون، أن اللامركزية الترابية تبقى دون جدوى إن لم يتم دعمها ومساندتها بتفعيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، وبهذا تكونون

السيد رئيس الحكومة،

وبناء على ما سبق، نرى في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن ربح العدالة المجالية والاجتماعية لا يمكن أن لا يتحقق إلا بـ:

- إصلاحات عميقة للحد من التفاوتات المجالية والترجمة الفعلية لمفهوم العدالة الاجتماعية على مستوى الخدمات العمومية؛

- تفعيل مبدأ الرقابة للحد من الفساد الذي يستوجب ميزانيات مهمة؛

- غياب رؤية لتوزيع عادل للميزانيات على مستوى جهات المملكة لأن التفاوت هناك في توزيع الميزانيات على جهات المملكة؛

- تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالمراقبة البعدية لكل المتدخلين في الحكامة الترابية وربط المسؤولية.

ومن بين الملفات العالقة الآن وتدخل في إطار العدالة المجالية هو ملف عمال وعاملات "سيكوميك" الذي الآن أكثر من 500 عاملة الآن سيدخلون عيد الضحى بدون أجر وفي حالة تشريد.

لذا نطالبكم، السيد رئيس الحكومة، بالتدخل شخصيا في هذا الملف بعد ما عجزت كل مستويات الحوار المحلية والجهوية والوطنية عن حل هذا الملف.

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المداخلة ديالي تنقسمها على 3 ديال النقاط:

- النقطة الأولى: الإنجازات؛

- النقطة الثانية: الإكراهات، وتناخذ هنا العدالة المجالية إقليم

تاوانات؛

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتساءل حول ما تحقق من الأهداف المسطرة في المادة 7 من المرسوم 2.17.618، وخاصة ما يتعلق بـ:

- التوطين الترابي للسياسات العمومية؛

- مواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة والعمل على ضمان نجاعته وفعالته؛

- تعزيز التكامل في الوظائف والمهام بين المصالح اللامركزية للدولة والهيئات اللامركزية، ولاسيما منها الجماعات الترابية؛

- ضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة والإقليم وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها.

وجدير بالذكر أن أغلب تلك الأهداف لم تتحقق إلى حدود اللحظة، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- غياب الحكامة وتفشي الفساد الإداري والمالي وغياب الرقابة القبلية والبعدية؛

- غياب رؤية واضحة لخلق الثروة تراعي خصوصيات كل جهة على حدة وغياب توزيع عادل للثروة؛

- قصور الاستراتيجية الوطنية للتصنيع في التعاطي مع متطلبات خلق التوازن بين الجهات في توزيع الاستثمارات الكفيلة بخلق مناصب الشغل اللائقة في جميع مناطق المملكة، ويحقق أعلى معدلات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛

- استمرار التفاوتات على مستوى الدخل والثروة، التي تضرب كل قيم الإنصاف والعدالة المجالية؛

- التفاوت في تقديم الخدمات العمومية المجانية والجيدة للجميع وتركيزها في 3 جهات دون أخرى أو ما يسمى بـ"المغرب النافع"؛

- فشل سياسة تشجيع خوصصة التعليم والصحة لعدم مساهمتها في تحقيق العدالة المجالية وسد الخصاص، فضلا عن التفاوتات الجغرافية في الجامعات، ونخص بالذكر الجهات الجنوبية الثلاث، التي رغم دسترة الثقافة الحسانية في دستور 2011 لازالت الجهات الجنوبية الثلاث ليس لها الحق في جامعة خاصة بهذه الجهات، وهذا مطلب شعب وشباب هذه المناطق من أجل خلق جامعة بالأقاليم الجنوبية؛

- أيضا حول المدارس محدودة الاستقطاب التي تمركزت في جهة معينة، ونخص بالذكر هنا مدارس المهندسين والمدارس العليا، التي تتمركز فقط في جهتين دون الجهات الأخرى، ونخص أيضا رغم زيارتك لجهة درعة- تافيلالت ونتمنى أن تكون لزيارتك لها ذلك الوقع الإيجابي في المستقبل القريب، لأن حتى هذه الجهة تعاني تهميشا حقيقيا.

عندك، السيد رئيس الحكومة، هاذ الساكنة تقريبا 50.000 رغوبوك باش تعاونهم بهاذ 2 مليار من أجل التقوية ديال الطريق، الحقيقة احنا محتاجين لهاذ المرفق هذا.

السيد الرئيس المحترم،

نمشيو للإنجازات اللي تحققت في منطقة تنغير، وتنقول أودي غير (copier/coller) واخا غير جزئيا، من أجل تنمية إقليم تاونات، الاستثمارات العمومية ضعيفة، مازال ممرضة واخا في إقليم تاونات تنقول أودي على الأقل ذاك 3/2 من الاستثمارات ما تكونش مدبرة من المركز، مازال حاليا مدبرة من المركز.

تنطالب بعدم مركزة الاستثمار وتمكين الإقليم بالموارد المالية الكافية والاهتمام بالجانب الاجتماعي وبناء الفرد، تنأكد على بناء الفرد. تنطالبو بتمكين المؤهلات ديال إقليم تاونات وخلق استثمارات وتحفيزها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

آخر متدخل لأحد المستشارين غير المنتسبين، السي خالد السطي أو السيدة المستشارة ليني علوي.

السي خالد، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الحضور،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة الدستورية.

أكيد، السيد رئيس الحكومة، بداية لابد أن نبارك لكم ولجميع المغاربة العواشر، عيد مبارك سعيد، ونتمنى لهم قضاء عيد أضحى مبارك، في ظل الظرفية الصعبة التي يمر منها المغرب، ربما حتى العالم، ولكن المغرب عندو مؤشرات دالة، السيد رئيس الحكومة.

- أولا، معدل نموبيء بلغ حوالي 1.2 سنة 2022 مقابل 7.2 سنة 2021؛

- ارتفاع معدل البطالة إلى 12.9 وهو الأعلى طيلة 20 سنة؛

- ارتفاع الهشاشة والفقر، وصل عدد الفقراء إلى 3.2 مليون في ظل تفاقم الفوارق الاجتماعية؛

- ارتفاع معدل التضخم الذي تجاوز 10.1% نهاية فبراير 2003

- النقطة الثالثة: الاقتراحات، الاقتراحات ديال المجموعة ديالنا.

السيد الرئيس المحترم،

كنتمو عاليا الإنجازات اللي تتحقوها رغم الصعوبات والعراقيل الدولية والوطنية، وتنقدرو الانشغالات ديالكم لتزيل هاذ مشروع العدالة الاجتماعية وتزيل ميثاق اللاتمركز الإداري.

فعلا، احنا في حاجة إلى نقل السلطات من المركز للجهات، فعلا احنا في حاجة أن المواطنين يستافدو من الخدمات، كما نادت الخطابات ديال صاحب الجلالة نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

نهار 2023/06/17 قمتم بنفسكم بزيارة جهة درعة - تافيلالت، وقفتم على تأهيل مجموعة من المشاريع الاجتماعية، الاقتصادية، السياحية، مشاريع تتعلق بالطرق، بالماء الشروب وإنجاز السدود والبحيرات.

السيد الرئيس المحترم،

إقليم تاونات لا يختلف على هذه المناطق، مثلا إقليم تنغير تيشبه لإقليم تاونات، كيتعرف حتى هو بالهشاشة، تيتعرف بالفقر، تيتعرف بـ. وهاذ الإشكاليات كانت قديمة، السيد الرئيس، ماشي جديدة، لهذا الساكنة ديال إقليم تاونات ترحب بك، السيد الرئيس، بالتمر والحليب وبالزغاريد الجبلية، خصك غير تجي السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

كيف ما قلنا هاذ الإشكالية اللي هي في الحقيقة كانت قديمة، كنطلبو منكم، السيد الرئيس المحترم، باش تساعد هاذ الإقليم.

وقبل ما نسردو كيف قلنا هذا الإشكالات، كنتمو العمل ديال السيد الوالي المحترم والسيد العامل المحترم، اللي هو عمل جاد كيشغلو بجدية من أجل تنمية الإقليم، لكن هاذ جل الجماعات القروية بإقليم تاونات ومنذ القديم - كما قلت - تتعكس حقيقة واقع مرير، بإقليم تاونات يعتبر من المناطق البعيدة والمعزولة، التي تعاني من غياب العدالة المجالية، يضطر فيه سكان هذه المناطق، وما أكثرهم، لقطع مسافات طويلة فوق مسالك مهترئة وغير صالحة.

فمثلا الطريق المهترئة التي تربط جماعة مولاي بوشتي الخمار كانت تربطها بسد الوحدة، عبر 65 دوار على مسافة تقريبا 15 ديال الكيلومتر تربط بلدية غفساي، تيسا والورتزاغ، بمدن وزان، تطوان، طنجة، هاذ الطريق تحتاج فقط إلى التقوية والإصلاح.

كانت الطريق تيدوز منها الكيران، السيد الرئيس، دابا الآن تدوز فيها الناقلات المدرسية، تيشريوها جداد وتهرس بحكم الحفر اللي كاينة في ذيك الطريق.

تحتاج حسب الدراسة فقط واحد 2 مليار ديال السنتم، لو جاو

(المقصود: 2023)، وهذا التضخم بطبيعة الحال كما نعلم، أنه ساهم في جشع الشركات الكبرى التي لا يباس عليهم اغتنوا والي مدكدين زادو هبطو، هبطو للتحث.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، هاذ العواشر نطالبيكم بتسريع بالأجور ديال الموظفين والعمال قبل عيد الأضحى، وقبل ذلك نتمناو على أنكم تنفذو أحد المقترحات ديال الحوار الاجتماعي والمتمثل في الزيادة العامة في الأجور، مع كامل الأسف، هذا لم يُتمثل بالاتفاق الأخير.

هذه المؤشرات المقلقة وغيرها كثير، السيد رئيس الحكومة، تدفعنا إلى دعوة الحكومة إلى مراجعة سياستها واختياراتها وتفعيل ميثاق اللاتمرکز الإداري ونقل الاختصاصات للمصالح الخارجية، لعلها تصح مسار التنمية وتخفف من حدة معاناة المواطنين والمواطنات.

أيضا، احنا في الاتحاد الوطني، السيد رئيس الحكومة، سبق وجهنا لكم سؤالاً كتابيا في الموضوع، موضوعه التأخر في إعداد تصاميم المديرية للاتمرکز الإداري بتاريخ 9 يونيو 2022، أي قبل سنة من الآن.

السيد رئيس الحكومة،

تابعنا أمس عبر الصحافة، بطبيعة الحال، ترأسكم لأشغال الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمرکز الإداري، وإذ ننوه بهذه المبادرة، هي مبادرة جيدة ندعوكم لوضع برنامج استعجالي لتسريع تنزيل الميثاق بالنظر لأهميته البالغة.

السيد رئيس الحكومة،

حدد المرسوم أجل 3 سنوات لتوزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية ووحدات اللاتركيز أي نهاية سنة 2021، ولحدود الساعة لازالت الإدارة المركزية تحتكر الاختصاصات.

أکید مجموعة النقط سبقوني لهم الإخوان، غادي نسلّمهم مكتوبين للسيد رئيس الحكومة التي عندها علاقة، نتمناو على أن باقي الإدارات يمشيو على غرار كما مشات الداخلية وإدارة الضرائب، تجربة مهمة.

في الختام، بالنظر لأهمية إنجاح هذا الورش، السيد رئيس الحكومة، لأبد من تقوية العنصر البشري، وتعطيه الإمكانيات باش يشتغل ومناصب المسؤولية تكون وفق الشفافية والنزاهة، ونبعدو على ذاك "باك صاحبي" والعائلات أو المقربين حزبيا أو ما إلى ذلك، وكاين أمثلة، السيد رئيس الحكومة، احنا مستعدين نعطيها لكم، كاين وزراء كيتعمدو الكفاءة، ولكن كاين العكس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل الآن إلى رد السيد رئيس الحكومة المحترم على تعقيبات

السيدات والسادة المستشارين.

تفضلوا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

غادي ناخذ هذا الوقت القليل اللي بقى ليا، يمكن ماشي كله، باش نحاول نجابو على بعض التساؤلات اللي جاو بها السيدات والسادة المستشارين، اللي اغناو بها النقاش.

أولا، عواشر مبروكة، وفعلا، السيد المستشار، نقول لك بأنه نهار الجمعة 23 (les salariés, les fonctionnaires)، غادي يكونو تخلصو، إن شاء الله، (تصفيقات داخل القاعة) باش يقدرو يربحو شوية ديال الوقت ديالهم باش يشيرو العيد إن شاء الله.

كذلك، أنه بعض الإخوان تكلمو على بعض المناطق النائية، إن شاء الله، تكون عندنا مناسبة أنه نعالجو منطقة بمنطقة وإقليم بإقليم، ونحن نستمتع للإشكاليات اللي تتجينا، وتنعرف هاذيك المنطقة مزبان وكنعرف الإشكاليات اللي فيها.

وأخيرا، جاوني بعض الإخوان، ببعض الاستثمارات اللي كاينين وحاولنا نشوفو الحلول معهم اللي يكونو في المنطقة، ولكن احنا مستعدين نجيو، وهذه المناسبة بغيت نشكر السادة الوزراء الأعضاء ديال الحكومة اللي مشاو معيا، رافقوني في السفر اللي قمنا به لورزازات وزاكورة وتنغير والرشيديّة، واللي كيبين أشنوهي الأهمية ديال الجهوية، بالخصوص في هذه المناطق اللي هشّة، واللي هي فيها شوية ديال التأخير ديال التنمية.

التأخير اللي جاء (naturellement) لأن المنطقة صعبة، ولكن كذلك جا من العبد، لأنه القرارات ما كانوش كيتخادو في الوقت ديالهم، وكانت الأمور لا تسير بذاك الشئ اللي خصها تمشي به.

اليوم، الحمد لله المنطقة منسجمة، الناس عارفين الأولويات ديالهم، وعارفين أش بغاو، وعارفين الإشكالات ديالهم، وتصننتنا لهم وشفنا الإشكالات، المشاريع اللي هي عملت راه عملت، والمشاريع اللي غادي تزيد في المستقبل غادي نوقفو عليهم، نتمناو على الله أن هذه التجربة - كما جاو بها السيدات والسادة - أنه وقتما يكون شوية ديال الوقت نعمموها في المناطق بالخصوص المناطق الهشة والصعبة واللي فيها شوية ديال التأخير في التنمية.

بغيت غير نقول لكم بعض (les expériences)، بعض التجارب اللي في الحقيقة اللي هي ناجحة، مثلا إذا مشينا للاتمرکز اللي هو في خدمة تنمية أقاليمنا الجنوبية، ونمشيو للاستثمارات الكبرى اللي عملت في النموذج التنموي ديال الأقاليم الجنوبية، برامج اللي هي كثيرة، بحال

المائية وباش تحسن البيار وتحسن هذا..

هاذ الشي كلو خص التفاعل مع (territoire)، التفاعل مع المناطق الجهوية، والتفاعل.. كل هاذي برامج اللي هي غادي تكب فهاذ النطاق. الفلاحة كلها استثمارات خارج الرباط، خارج مدينة الرباط والدار البيضاء، هي في الجهات، هي في المناطق، هي استثمارات اللي هي جد مهمة اللي كنواكبوها، كاع فين ما كاينة الخلق ديال (la valeur ajoutée)، القيمة المضافة راه تتكون في الجهات وخصها المواكبة وخصنا نكونو قراب ليها.

واحننا الآن. يعني هاذ الشي لا رجعة فيه، لأنه البارح نتكلمو في الاجتماع وفي التقديم، قالو لنا بأنه تقريبا حسبنا 19 مرة صاحب الجلالة، الله ينصرو. تكلم على (la déconcentration) على الجهات في الخطابات ديالو تقريبا، يعني كل خطرة تيكون واحد الكلمة موجهة.

الآن جاء الوقت باش نمرو (de manière définitive, irrévocable)، لا رجعة فيه لهاد الشي ديال أسميتو، لأن هذا أنا غير بغيتكم تكونو مطمئنين باش كذلك المواطنين بأن هاذي قناعة، قناعة ديال الحكومة أنه نمشيو لهاد التوجه، أنا ماشي (un gouvernement) اللي بغيناه يكونو كلشي مجموع في الرباط (centralisé)، بغينا نعطيوا الإمكانيات كلها للجهة وأصحاب القرار في الجهة.

فلهدا، نهار اللي بدا هاذ الميثاق ديال اللاتمرکز تقريبا البارح كان الاجتماع 14، الحكومات السابقة عملت 13، وصلت لـ 15 (mesures de déconcentration) اللي مشات، ولكن ما توصلوش أشنو هو التنظيم اللي خصو يكون في الجهات، (l'organigramme) كيفاش يشتغل، ما توصلوش أنه كيفاش يتجمعو لأن ما يمكنشاي نقبطو هاذ الشي اللي عندنا داخل الوزارات ونعاودو نحطوه في الجهات، خص يكون شوية ديال الجمع ديال (les moyens)، مع الأسف واش الوقت واش هذا؟ المهم ما توصلوش.

وكذلك (l'organisation souple) تقريبا تكلمت عليها، البارح و(les déconcentrations) واحد (mesures 29) ما كانش عليها اتفاق أنها تمشي للجهات، لأن كل وزارة وتتشف واش يمكن تعطي هاذ (la mesure) ولا ما يمكنش ما تعطيهاش.

احنا عملنا اجتماع واحد هو 14 داخل الحكومة، ولكن بعد تفكير، بعد نقاش، بعد حوار، البارح داز في ساعة ونصف، ساعة ونصف الاجتماع اتفقنا (mesures 29) اللي غادي تمشي (la déconcentration)، التنظيم غادي نديرو مدير جهوي قوي وجمعنا بعض المرات 2 وزارات، بعض المرات 3 وزارات، بعض المرات 4 ديال الوزارات، غادي يكون عندهم مدير جهوي اللي غادي يكونو عندو جميع (les pouvoirs) باش يقدر يقرر، (les départements) غادي يبقاو، المديرين ديال (les départements) غادي يبقاو يعني كايين المدير الجهوي، كايين المدير ديال (les départements) إلى كانو 4 ديال

دبا الطريق السيارتزييت، السيارولا (double voie) كمل، ماشي السيار (double voie) ومن بعد الطريق اللي هي مزيانة من العيون للداخلة و(double voie) حتى للعيون، ياك السيد الوزير؟ ماغلطشاي، على طول 1055 كيلومتر بغلاف مالي.. نعم؟ إيوا الله يجيب الخير إن شاء الله.

ما يفوق 10 ديال المليار ديال الدرهم، البرنامج الصناعي "فوسبوكراع" بالعيون، ما يفوق 17.5 ديال الملايير ديال الدرهم، ميناء الداخلة الأطلسي حوالي مليار ديال الدولار، 10 مليار ديال الدرهم، إضافة لمحطة التحلية وتوليد الطاقة الريحية بالداخلة. اللي غادي تمكنا من سقي 5000 هكتار مخصصة لإنتاج حوالي 500 ألف طن من الخضروالبواكير، وخلق ما يقرب من 10 آلاف منصب شغل قار، وكذلك غادي يتم إعداد مشاريع جديدة لتحلية مياه البحر وخلق مدارات سقوية للفلاحة، كنخمو فطانطان 5 آلاف هكتار، فكلميم، فبوجدور كذلك، هاذي كلها إمكانيات اللي هي موجودة، والوليديية تكلمت عليها فالغرفة الأخرى.

كل هاذي مشاريع اللي ما يمكن تكون إلا مشاريع اللي هي جهوية، وتجارب اللي الحمد لله اللي هي ناجحة، التجربة اللي جات بها الحكومة الآن ديال الشركات الجهوية ديال الكهرباء وديال الماء، ما غادي تكون، إن شاء الله، إلا تجربة ناجحة، لأن ما غيبقاوش عندنا (les régions) غير فوسط المدينة بوحدها، ولكن غادي نمشيو يعني (les provinces) كلهم وللمنطقة كلها والجهة كلها، وتعمل واحد التوازن داخل ديال الجهة.

إلى مشينا لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، البرنامج الطموح، هاذوكلهم مشاريع ديال صاحب الجلالة، الله ينصرو، أنا كنعترددوزت تقريبا 14 ولا 15 العام فوزارة الفلاحة قبل ما نكون رئيس الحكومة، بان أنه هذا من أحسن البرامج الكبرى اللي نجحت فبلادنا واللي اعطت واحد المرودية اللي هي مهمة بالنسبة للمواطنين، واللي هي المنبع ديالها، (la source) ديالها منين جات؟ هي من عند (local) هي (la commune) اللي كتدير الطلب ديالها، هي (la région) اللي كتدير الطلب ديالها، هي الوالي اللي كياخذ القرار ولا العامل اللي كياخذ القرار، وكيعكون واحد التكامل، واحد أسميتو.. واحد التفاعل بين الإدارات المركزية والإدارات، واعطى نتائج، وتقريبا راه تكلمت قبيلة على أكثر من 48 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار، اللي عملت فهاذ أسميتو.. هذا برنامج اللي هوناجح.

الماء والاستثمار، مشاريع كبيرة، تكلمنا على (le montant tout à l'heure) باراجات جداد، محطات ديال التحلية ديال المياه 3 ولا 4 راهما 2 ((en cours وبدو، 10 غادي يدارو فالسنوات المقبلة، هاذو كلهم المحطات ديالهم راهم جهوية وفالمنطقة، باش يمشيو مع الساكنة.

(Les barrages) كذلك عندهم واحد الدور كبير، (les seuils) الطلبات ديال المواطنين هاذوك (les seuils) ديال الماء باش يجيسو الماء، ما يمكنش ليكم تخيلواش كيجبو الناس باش الماء يدخل للشرفة

ملي تنقولوا اخذينا كلية الطب و(CHU) خصو يكون في كل جهة في المغرب، هذا اعتقاد ديال هاذ الحكومة بأنه الجهوية راه هي الحل ديال بلادنا بالمسيرة ديال التنمية، فلهذا قلنا غادي نديرو كلية ديال الطب في كل منطقة.

وهاذ السنة كما مشينا فالرشيدية تفتح هاذ السنة، إن شاء الله، غادي يبدأو 100 طالب الأولين يقرأو ابتداء من هاذ السنة باش يوصلو من بعد لـ 300 ولا 400 مللي يكون (le rythme de croisière) وغادي يكون هاذ الشئ في كلميم وغادي يكون في بني ملال وغادي يكون فالداخلة، أما العيون راه غادية فالطريق ديالها.

وهذا كله بإمكانيات اللي هي كبيرة، لأنه المغاربة خصهم ينتظرو شوية بعض (les réformes) اللي كنديرو، احنا ما تنكذبوش وتنقولو الواقع.

دابا ملي مشينا للرشيدية، عملنا الجهة كلها، شفنا مشاريع كبار ديال الصحة، ولكن خص واحد المجهود كبير ديال الأطباء، وهاذ المجهود الكبير ديال الأطباء ما موجودينش، فلهذا الحكومة جات بالبرنامج باش يتضرب في 3 العدد ديال الأطباء باش تحل الكليات ديال الطب في كل منطقة، باش تزيد فالعدد ديالهم وتستثمر في (les équipements de formation) لأنه بلادنا خص لها واحد العدد ديال الأطباء اللي هو يواكب واحنا عارفين كاينة (la déperdition) فالطريق اللي كيكمل واللي ما كيكملشاي، فهذا ما بيان.. احنا غادي نبنيو وغادي نوجدو (l'offre sanitaire) ديالنا، ولكن راه ما تبان فالمنطق وفالجهات إلا بعد سنوات ملي يبدأو يتكونو وليدات المغاربة فالمنطق ديالهم.

إذن فقط أنه (la déconcentration)، اللا تمرکز والجهوية، أنا بالنسبة ليا هي النقط ديال التنمية فالمستقبل، والحكومة متجندة.

وبكل صراحة واحد الارتياح كبير البارح في الاجتماع الوزاري ما كاينش شي وزير اللي قال لا أنا هذا (le pouvoir) ما نعطيهمش ولا خليوه عندي ولا هذا، هاذك الشئ كان مدروس، كان حقيقي، الناس بغات الخير للبلاد بغاوا الخير للوطن، وذاك الشئ علاش مشينا، وهاذ الشئ راه كان محبوس سنوات، لأنه كاين صراعات اللي.. هذا راه ماشي عيب هذا راه عادي أنه يكون بحال هاذ الصراعات.

اليوم، اتضح الطريق، اتضح (l'organigramme)، باقي عندنا إشكالية، احنا دابا اتفقنا صافي، الاجتماع كملنا، ولكن الإشكالية خص شوية ديال الوقت، لأنه واحد العدد ديال (les textes)، مشاريع القوانين وديال (les décrets) كثير هاذك الشئ، كثير اللي خصهم باش ننفذو هاذ الشئ كل حاجة خصك تحيدها من بلاصتها وتقول هاذي غادي تمشي من هنا وتدوز لهننا، واحد (le chantier) اللي هو (juridique)، اللي السيد الوزير تكلمنا معه البارح، إن شاء الله، غادي نتحمسو جميعا باش نحاولو ندفعو بهذه العجلة، (mais ce n'est pas)

الوزارات راه كل وزارة راه عندها (les départements) ديالها، ومن بعد كاين (les chefs de divisions) وكاين ناس اللي غادي يشتغلو تحت وكاين كذلك (les provinces) اللي فيهم (les chefs de divisions) ديال اللي تابعين لهاذو اللي هوما جهويين.

إذن اليوم التوجه واضح، (mesures 29) اللي كانت بقات لنا صيفطانها واحنا تنقلبو فين ما كاين شي.. غادي نبقاو غادين فيها في المستقبل، فين ما تبان لنا شي (mesure) غادي يخصها تمشي للجهات غادي نمشيو للجهة، ولكن هاذي حكومة ملي جات ديال (la charte) ديال الاستثمار، أولا جابت قبل في الجهات البرامج ديال الاستثمار كنت (0 Dirham)، خص كلشي يطلع للرباط.

اليوم حتى 25 مليار ديال سنتيم ديال الاستثمار، تيدوز في الجهات في (territoire)، هذا شيء جد إيجابي، في (la charte) جابت واحد القضية اللي هي جد مهمة، جابت تعطيك 30 نقطة، و30 نقطة يمكن تعطيك حتى لـ 30 نقطة، وهاذيك 30 نقطة تعطيك 30% ديال التمويل ديال البرامج ديالك، إلى جيتي مليار تعطيك 300 مليون، وفهاذيك 30 نقطة المناطق النائية، المناطق الصعبة، المدن اللي باقين شوية (en difficulté) باقي كيتزيدو، باقي كاع ما بداوش ما درناش لهم التنقيط، غير لأن المشروع كاين فهاذيك المنطقة عندو 15%، إلى عندك مليار ديال الاستثمار 150 مليون كتعطيها ليك الدولة لأنك اختارتي تاونات مثلا أو لا اختارتي زاكورة أو لا اختارتي ما نمشيش كثير لا نغلط فشي منطقة اللي ماشي هي هاذيك، هذا شيء جد مهم.

إلى مشينا للصحة، المنظومة ديال الصحة اللي جينا بها المجموعة الصحية هاذو 12 مجموعة صحية غادي تكون في 12 منطقة غادي تكون تقريبا هاذيك هي الوزارة، يعني ما كاينش شي علاقة أخرى كلشي غادي يتعمل (au niveau de la région)، هاذيك المجموعة الصحية، المدير ديالها العام هو اللي غادي يعرف بأن هاذك المستشفى الفلان الفلاني شكون اللي غادي يكون فيه وهاذك المستشفى الفلاني شكون غيكون فيه و(CHU⁴) فين غادي يكون و(les équipements) اللي خصهم و(les investissements) والاستثمارات، إذن احنا مشينا فالتوجه ديال النظام الجديد ديال الصحة فهاذ الشئ ديال الجهوية وديال (la déconcentration).

كتتكلمو على التعليم العالي، قلنا هاذك النهار في مجلس النواب بأنه راه يمكن جامعات بلاصة ما نبقاو نتكلمو على النواة وذاك الشئ ونتفتفو وكل واحد نعطيوه خاطر وهاذك الشئ قلنا غادي يكونو أقطاب جامعية، راه يمكن جامعات عندنا اللي فيهم الاكتظاظ وكثارت وفيهم واحد العدد ديال الطلبة خصهم يتقسمو ويوليو على جوج ويوليو على ثلاثة ويمشيو لبعض المناطق ومناطق أخرى، ولكن بواحد الرؤية اللي تكون واضحة.

⁴ Centre Hospitalier Universitaire

عقد الازدياد ذاك الشئ ديال الازدياد، واقيلة ديال الولادة.

احنا كندشتغلوجديية ومازال الحكومة مطلوبة أنها تجيب إمكانيات، إن شاء الله، باش تحسن العلاقة مع الإدارة، باش يكون (digital) واحد الواسطة هو اللي خص يكون واسطة، واحد الواسطة اللي هي إيجابية باش نعاونوهاذ الشئ ديال الجهوية أنا مقتنع به، لأنني تجرتي الأولية في السياسة هي تجربة جهوية وكنعرف (l'impact) ديالها على (la population)، إذن خصنا نمشيو في هاذ الشئ وغادي نجحو، إن شاء الله.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا للجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة الشهرية.

(un chantier facile)، ولكن غادي نوصلو له لأنه هذاك الشئ اللي بغا صاحب الجلالة، الله ينصرو، ديال الجهوية وديال اللاتمرکز، غادي نوصلو له وغادي نوصلو له، إن شاء الله، من هنا بعض الشهر باش نكونو أنه جميع (les actes d'investir) كلهم يكونو في الجهات، جميع التسهيلات يكونو في الجهات وغادي تشوفو، إن شاء الله، أنه 5 شهر، 6 أشهر (le paysage) ديال الاستثمار (le paysage) ديال (les décisions) ..

ونزيدكم واحد النقطة دائما كنفول للسيدات والسادة الوزراء ملي تنكونو في الحكومة، الله يخليكم تبسيط المساطر، حاولو تجيبوليا في كل اجتماع،

في كل مجلس الحكومة فكرة نقصو على المواطنين هذاك العبء ديال يمشيو للإدارة ويجيب واحد الورقة ولا يطلع ولا يهبط ولا يتلاق مع شي واحد باش يعطيه ورقة، حاولو تديرو (digital) حاولو تجيبوليا تسهيلات، ها انتوما شفتو السيد وزير الداخلية المرة الفائتة جاب لنا

محضر الجلسة رقم 108

التاريخ: الثلاثاء فاتح ذو الحجة 1444هـ (20 يونيو 2023م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة عشرة مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

المرجو من السيدات والسادة المستشارين أخذ الأماكن ديالهم.

السيد الوزير، شكرا.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول أعمالنا، أود أن أتقدم بالشكر لكل من رئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وللسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لهذا المشروع المسجل في جدول أعمالنا اليوم.

أعطي الكلمة في البداية للحكومة لتقديم مشروع القانون رقم 40.22 المتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد مصطفى بابتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر للسيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكافة أعضاء هذه اللجنة، على ما بذلوه من مجهودات في سبيل تجويد هذا النص، وبالتالي المصادقة عليه.

يشكل مشروع القانون الذي أتشرف بتقديمه اليوم أمام مجلسكم الموقر، أحد مرتكزات الإصلاح العميق والمتوازن والإرادي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، التي تقوم بدور ريادي في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات الكبرى لبلادنا.

ويأتي اعتماد مشروع القانون استكمالاً لمجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي عملت المصالح المختصة للوزارة على إعدادها منذ سنة 2021 وفق برمجة زمنية محددة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع هذا النص يندرج في إطار التنزيل التدريجي لمختلف محاور الإصلاح الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي يقتضي القيام بتدابير إصلاح جوهرية ومتوازنة لمكونات هذا القطاع وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة ناجعة، وفق مبادئ الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك من خلال ما يلي:

- توسيع إمكانية تعيين المتصرفين والأعضاء المستقلين بالهيئات التداولية للمقاولات العمومية، عبر تكريس نفس مبادئ الحكامة المطبقة على شركات المساهمة، التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب؛

- الرفع من مهنية الأجهزة التداولية بالاعتماد على المؤهلات والكفاءات التي يوفرها المتصرفون والأعضاء المستقلون، خاصة في مجال تدخل المقاولات العمومية المعنية؛

- تكريس استقلالية ومسؤولية أجهزة الإدارة، من خلال وضع مسطرة خاصة وشفافة لتعيين المتصرفين المستقلين، يحددها النظام الداخلي للجهاز التداولي للمقاولات العمومية المعنية، تشمل المراحل المختلفة لعمليات التعيين وكذا المتدخلين فيها والأجال المتعلقة بها؛

- الحرص على مبادئ وقواعد المساواة وتكافؤ الفرص والنزاهة والشفافية في وضع قائمة المرشحين التي تحصرها إحدى اللجان المنبثقة أو المعنية من طرف الجهاز التداولي، مع إمكانية الاستعانة، عند الاقتضاء، بقاعدة معطيات خاصة بالكفاءات، تعدها وتسهر على تدبيرها وتحيينها وزارة الاقتصاد والمالية؛

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل تحسين حكامه المؤسسات العمومية تم وضع مقتضيات مماثلة بمقتضى نصوص تنظيمية تحدد شروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين بالأجهزة التداولية لهذه المؤسسات.

كما تم في نفس الإطار تحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، ومن شأن تطبيق هذه المقتضيات القانونية تمكين بلادنا من التوفر على آليات الحكامة الجيدة التي تمكن مقاولاتنا العمومية من الإسهام بشكل فعال وناجع في تنزيل الأوراش الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق النجاعة والقيمة المضافة المتوخاة.

وختاماً، أود التذكير بأن مشروع القانون المعروض اليوم على أنظاركم، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون، ينسجم مع الممارسات الفضلى للحكامه التي تروم تعزيز النجاعة والرفع من الكفاءة بالاعتماد على خبرات الأعضاء المستقلين، وذلك في انسجام مع التوجهات الكبرى للدولة التي تحرص المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية على تفعيلها إلى جانب باقي المتدخلين.

تلکم كانت أهم العناصر أو المضامين التي جاء بها هذا النص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

لديكم إلكترونيا.

بالنسبة للمناقشة فلفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم مداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، القرار لكم السادة الرؤساء.

كاين شي متدخل؟

ستسلمون التقارير؟

شكرا لكم.

تدخل للفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الوزير على تقديم هذا المشروع.

هذا تبيح في إطار التنزيل التدريجي دبال مختلف محاور الإصلاح الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية.

- توضيح المسؤوليات والصلاحيات: من خلال إخضاع التعيينات، حسب الحالة، إلى مصادقة نهائية أو موافقة قبلية للأجهزة التداولية أو المؤسسات المؤهلة المعنية، على غرار الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، بالنسبة للمقاولات العمومية المدرجة في نطاق هذه الوكالة؛

- الحرص على وضع آليات للتحفيز وتأطيرها: من خلال تحديد نظام للتعويضات تمنح للمتصرفين المستقلين، على أساس الخبرة والكفاءة والمشاركة الفعلية في اجتماعات الجهاز التداولي واللجان المنبثقة عنه؛

- الحرص على توحيد المقتضيات مع النصوص القانونية الجاري بها العمل: لاسيما القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، وذلك من خلال ما يلي:

- إلزامية تعيين متصرف مستقل واحد على الأقل في حدود الثلث من عدد المتصرفين أو أعضاء الجهاز التداولي؛

- تحديد نفس مدة الانتداب التي لا يمكن أن تتعدى 6 سنوات، مع إمكانية التجديد مرة واحدة؛

- عدم امتلاك أسهم في رأسمال الشركة، مع التمتع بحق التصويت داخل الهيئات التداولية ومنع ممارسة مهام تنفيذية.

هذا، وعلاوة على المعايير المنصوص عليها في التشريع المتعلق بشركات المساهمة، فإن مشروع القانون يتضمن مجموعة من المقتضيات التي تكرس مبادئ الحكامة الجيدة من قبيل مبادئ الاستقلالية والموضوعية والحياد، من خلال:

- تحديد بالنسبة لكل متصرف مستقل سقف ستة انتدابات في المؤسسات والمقاولات العمومية وشركاتها التابعة وكذا سقف 12 سنة متتالية كحد أقصى برسم المدة الإجمالية للانتدابات؛

- إلزامية الإشعار بحالات التنافي أو التنازع للمصالح التي تعوق ممارسة المتصرفين المستقلين لمسؤولياتهم؛

- منع الاستفادة من أي منافع أو حوافز بشكل مباشر أو غير مباشر من شأنها التأثير على استقلالية المتصرف المستقل؛

- احترام مبادئ التنوع والمناصفة قدر الإمكان عند تعيين المتصرفين المستقلين؛

- اضطلاع الهيئات التداولية بمسؤوليتها في تحديد أجرة المتصرف المستقل دون تحديد سقف معين، بناء على معايير الخبرة والكفاءة واعتبارا لاختلاف فئات المقاولات العمومية وتباين جاذبيتها التنافسية.

كما تم التنصيص على ضرورة ملاءمة الوضعية الحالية للمقاولات العمومية مع الأحكام الواردة في مشروع القانون داخل أجل سنتين ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2: ورد بشأنها تعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس المحترم،

المادة.. طلبنا إضافة واحد البند "ألا يكون في حالة تنازع المصالح، المنصوص عليها بالمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل".

المبرر ديالنا لهاذ التعديل هو أنه يرمي إلى التنصيب على الصريح ألا يكون المتصرف في وضعية تضارب مصالح طبقا لأحكام الفصل 36 من الدستور.

لذا، نقترح إضافة حالة تنازع المصالح الملائمة مع الفقرة التي تليها بالمادة 2، ومع الفقرة الأخيرة بالمادة 10.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الحكومة حريصة على هاذ المسألة ديال عدم الوقوع في تضارب المصالح، لذلك في الفقرة الأخيرة من نفس المادة اللي اقترحتي فيها هذا التعديل، هناك "ألا يكون في حالة تنافي أخرى منصوص عليها بموجب نص خاص".

وبالتالي فقط تفاديا للتكرار، هذه العبارة الموجودة في المادة كافية وشفافية وتعالج الموضوع، فلذلك التعديل مرفوض.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

شكرا السيد المستشار للسحب.

إذن أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن هذا تيجي في إطار إصلاحات جوهرية اللي كتقوم بها الحكومة وتقوم بها الوزارة.

إذن هاذ المسألة ديال توسيع إمكانية تعيين المتصرفين والأعضاء المستقلين بالهيئات التداولية عبر تكريس مبادئ الحكامة المطبقة على شركات المساهمة، هذا تطور نوعي مهم جدا ونثمنه، وكذلك أنه تيأدي إلى الرفع من الميزانية ديال الأجهزة التداولية باش يكون فيها المتصرفين المستقلين، تيكرس الاستقلالية وكذلك المسؤوليات ديال الأجهزة الإدارية.

إذن نحن في الفريق الاستقلالي نوهو بهذا الإصلاح الشمولي والمندمج لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، ولكن كذلك بغينا نعرفو وبغينا أنه الحكومة تقول لنا فين وصلات مستجدات وآفاق المراقبة المالية المعتمدة، وخصوصا الإنفاق عبر نافذة الطلبات العمومية، بغينا نعرفو هاذ المسألة، الخطة ديال مواكبة تقليص المحفظة العمومية فين وصلات.

بغينا كذلك أنه تبني مدونة سلوك الأخلاق لهاذ المتصرفين داخل المؤسسات العمومية أنها تكون، ويكون كذلك واحد النوع من التعاقد المبني على أساس برنامج تعاقدية، هذه مسألة أساسية.

وفي الأخير، ندعو أنه عقد واحد اللقاء بحضور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي، باش نشوفو فين وصلات هاذ المسألة ديال إعادة النظر في مساهمة الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية باش نشوفو الظروف والملابسات ديال الانطلاق ديالها وديال استراتيجية العمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

هل هناك من متدخل آخر؟

شكرا.

كيفاش وزع؟ اللي بغا يتدخل مرحبا.. هاذ الشي اتفقنا عليه اليوم في ندوة الرؤساء، لكامل الرؤساء الحرية في التدخل.

شكرا.

إذن باقي المداخلات سنأخذها كتابة من كل مكونات المجلس.

السيد الوزير، هل لديكم..؟

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى التصويت على مواد المشروع:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.22 المتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

وهي فرصة لننوه من جديد بمجهوداتكم لتنزيل التوجيهات الملكية المضمنة في خطاب العرش لسنة 2021 للنهوض بالمؤسسات والمقاولات العمومية، وهو ما نلمسه من خلال مجموع النصوص القانونية التي نوقشت وتناقش، ومنها مشروع القانون الذي بين أيدينا.

السيد الرئيس المحترم،

ليس إصلاح المؤسسات هو الغاية، بل يعتبر آلية من آليات تجويد الخدمات العمومية والتي ستعكس بشكل إيجابي على شبكة الأوراش الكبرى، خصوصا أنها محور الاستثمار العمومي وأساس خلق القيمة المضافة للمجهود التنموي الوطني.

إن القانون آلية للضبط والتنظيم، لأجل هذا فنص القانون الذي نناقشه اليوم يهدف إلى تحديث الترسنة القانونية وتجاوز ثغرات المناطق الرمادية، عبر:

- خلق نوع من الانسجام التشريعي؛

- الانتقال إلى الرقابة على النتائج وجودة الخدمات والذي سبق أن كان من خلاصات لجنة النموذج التنموي؛

- تنزيل معايير الحكامة؛

- تعزيز ثقافة الأداء ونجاعة النتائج؛

- الرفع من مهنية وحرفية مؤسسة المتصرف المستقل وتطوير منظومة التحفيز المهني المخصصة لهم، مع الاعتماد على معيار الكفاءة والشفافية في الاختيار، بالإضافة إلى إقرار مقتضيات لعدم السقوط في وضعيات تضارب المصالح.

السيد الرئيس المحترم،

كون المؤسسات والمقاولات العمومية، تضطلع بدور وازن على مستوى تنزيل الأوراش الاقتصادية والاجتماعية، وإشباع الحاجات العامة كونها مرافق عمومية، وتتوفر على قدرات تقنية جيدة تسمح لها بإنجاز مشاريع معقدة وضخمة، مما يجعل مدخل الإصلاح التشريعي أساسيا للنهوض بها وحوكمتها لتعزيز التحكم في المحفظة العمومية وعقلنتها.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإصلاحات الاستراتيجية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وفق أحكام القانون الإطار رقم 50.21، من عناصرها النص القانوني الذي نحن بصدد مناقشته وتجويد أحكامه، بهدف الرفع من تنافسية المقاولات وضمان حكمتها لتساهم في المزاجية بين الرفع من القدرة

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

الإنتاجية وجودة خدماتها وخفض التكاليف.

في الأخير، نؤكد على ضرورة التنزيل السليم لهذا النص حتى يضمن نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ويجعلها فاعلا محوريا في خلق التنمية.

لكل ما سبق، فنحن في فريقنا لم نقدم أي تعديلات على المشروع، ونصوت عليه بالإيجاب.

شكرا السيد الرئيس.

II- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية، المعد طبقا للمبادئ التوجيهية الواردة في القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، لا سيما المادة 26 منه، ولا يسعنا إلا أن ننوه به ونشيد بالمجهود الذي تبذله وزارة الاقتصاد والمالية للمضي قدما في إصلاح المنظومة المالية والتدبيرية لبلادنا، مما ساهم في تحسن ترتيب المغرب في المؤشرات الاقتصادية الدولية، فجميعنا نتفق أنه جاء في إطار استكمال الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاع العام في إطار مقاربة شاملة ومندمجة وإرادية، والذي جاء بعد القيام بمجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية وعمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية التي قامت بها وزارة الاقتصاد والمالية، في إطار تنزيل الإصلاح العميق والمتوازن والإرادي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، علاوة على تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا إعداد مشروع السياسة المساهماتية للدولة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تسعى بلادنا إلى نهج نفس إصلاحي دقيق الخطل متأنيا لجعل مناخ الأعمال والاستثمار العمومي يعرف طريقه في احترام تام لكل الضوابط والقوانين، مما يضمن الحكامة المالية والعدالة المجالية، فعملت وزارة الاقتصاد والمالية على القيام بثورة إصلاحية همت بالخصوص المصادقة على النصوص التشريعية والتنظيمية التالية:

- القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات

العمومية:

- القانون رقم 82.20 القاضي بوحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية:

- المرسوم رقم 2.22.581 بتحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف التوفر على آلية حكامة جيدة ومسطرة شفافة لتعيين ممثلي الدولة في هذه الأجهزة التداولية للمساهمة في تحقيق أهداف ومخططات المؤسسات والمقاولات العمومية:

- المرسوم رقم 2.22.582 بتحديد شروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية، وذلك من أجل وضع آلية حكامة جيدة ومسطرة شفافة على غرار المقاولات العمومية موضوع مشروع القانون، تساعد الأجهزة التداولية على الاستفادة من الكفاءات والخبرات المستقلة في المجالات المتعلقة بتدخل المؤسسات العمومية والمساهمة بالتالي في تحقيق النجاعة والقيمة المضافة:

- المرسوم رقم 2.22.796 المتعلق بتأليف هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة وكيفيات سيرها، التي تضم ممثلي القطاعات الوزارية المعنية بمهامها، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ السياسة المساهماتية للدولة:

- المرسوم رقم 2.22.964 بتعيين ممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة الذي مكن من تنصيب أجهزة إدارة الوكالة وانعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارتها واعتماد برنامج عملها وأدوات تسيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن عاليا ما قامت به الوزارة في إطار تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال تحديد هذه العمليات بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية والرهنات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، كقطاعات الطاقة والمعادن والنقل واللوجستيك والقطاع السمعي البصري، بالإضافة إلى القطاعات الاجتماعية.

كما نتمنى لها التوفيق في عمليات إعادة الهيكلة في إطار مقاربة تشاركية تهدف إلى معالجة كافة الإشكاليات والمخاطر التي تعيق تحقيق النتائج المرجوة والمشاريع التنموية التي أطلقها مختلف الفاعلين.

ونعتبر أن تفعيل الوكالة الوطنية وإعداد مشروع السياسة المساهماتية للدولة، دليلا قاطعا آخر على جدية التعاطي مع هذا الإصلاح، مما يدفعنا لمباركة عقد الاجتماع الأول لمجلس الإدارة في دجنبر 2022، الذي خصص أساسا للمصادقة على وسائل التدبير

- تحديد نفس مدة الانتداب التي لا يمكن أن تتعدى ست سنوات مع إمكانية التجديد مرة واحدة؛

- عدم امتلاك أسهم في رأسمال الشركة مع التمتع بحق التصويت داخل الهيئات التداولية ومنع ممارسة مهام تنفيذية.

بالإضافة إلى المعايير المنصوص عليها في التشريع المتعلق بشركات المساهمة، فإن مشروع القانون يتضمن مجموعة من المقتضيات التي تركز مبادئ الحكامة الجيدة من قبيل مبادئ الاستقلالية والموضوعية والحياد، من خلال:

- تحديد بالنسبة لكل متصرف مستقل سقف 6 انتدابات في المؤسسات والمقاولات العمومية وشركاتها التابعة وكذا سقف 12 سنة متتالية كحد أقصى برسم المدة الإجمالية للانتدابات؛

- الزامية الإشعار بحالات التنافي أو تنازع للمصالح التي تعوق ممارسة المتصرفين المستقلين لمسؤولياتهم؛

- منع الاستفادة من أية منافع أو حوافز بشكل مباشر أو غير مباشر من شأنها التأثير على استقلالية المتصرف المستقل؛

- احترام مبادئ التنوع والمناصفة قدر الإمكان عند تعيين المتصرفين المستقلين؛

- اضطلاع الهيئات التداولية بمسؤوليتها في تحديد أجرة المتصرف المستقل دون تحديد سقف معين، بناء على معايير الخبرة والكفاءة واعتبارا لاختلاف فئات المقاولات العمومية وتباين جاذبيتها التنافسية. السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

كما أشرت سالفاً إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بعمل وزارة الاقتصاد والمالية والدينامية التي تعرفها، وننوه بالإصلاح الشمولي والمندمج لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، والذي يقتضي القيام بتدابير وإصلاحات جوهرية ومتوازنة لمكونات هذا القطاع وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة ناجعة وفق مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وباستحضار الدور الذي تلعبه المؤسسات والمقاولات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها فاعلا استراتيجيا في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية للدولة، وهو ما يقضي إيلاء هذه المؤسسات عناية خاصة وتعزيز حكمتها وتمكينها من الآليات اللازمة لأداء الأدوار المنوطة بها بكل فعالية، وهو الأمر المرتبط بشكل أساسي بالمهنيين داخل هذه المقاولات والذين يلعبون دورا حيويا في تأهيلها من خلال تحقيق القيمة المضافة داخل الأجهزة التداولية وتحسين طرق الاشتغال داخل المجالس الإدارية.

وباعتبار المقاولات العمومية الذراع المالي للدولة غايتها تحقيق

الأساسية وكذا خارطة الطريق لإعداد السياسة المساهماتية للدولة. السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

جاء في العرض التقديمي للسيدة الوزيرة المحترمة أن هذا المشروع يندرج في إطار التنزيل التدريجي لمختلف محاور الإصلاح الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية والذي يقتضي القيام بتدابير إصلاح جوهرية ومتوازنة لمكونات هذا القطاع وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة ناجعة، وفق مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك من خلال ما يلي:

- توسيع إمكانية تعيين المتصرفين والأعضاء المستقلين بالهيئات التداولية للمقاولات العمومية عبر تكريس نفس مبادئ الحكامة المطبقة على شركات المساهمة التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب؛

- الرفع من مهنية الأجهزة التداولية بالاعتماد على المؤهلات والكفاءات التي يوفرها المتصرفون والأعضاء المستقلون، خاصة في مجال تدخل المقاولات العمومية المعنية؛

- تكريس استقلالية ومسؤولية أجهزة الإدارة من خلال وضع مسطرة خاصة وشفافة لتعيين المتصرفين المستقلين يحددها النظام الداخلي للجهاز التداولي للمقاولات العمومية المعنية، تشمل المراحل المختلفة لعملية التعيين، وكذا المتدخلين فيها والأجال المتعلقة بها؛

- تكريس مسؤولية الأجهزة التداولية من خلال الاستناد إلى قائمة مرشحين تحصرها إحدى اللجان المنبثقة أو المعنية من طرف الجهاز التداولي مع الحرص على مبادئ وقواعد المساواة وتكافؤ الفرص والنزاهة والشفافية، مع إمكانية الاستعانة عند الاقتضاء بقاعدة معطيات خاصة بالكفاءات، تعدها وتسهر على تدبيرها وتعيينها وزارة الاقتصاد والمالية؛

- توضيح المسؤوليات والصلاحيات من خلال إخضاع التعيينات حسب الحالة إلى مصادقة نهائية أو موافقة قبلية للأجهزة التداولية أو المؤسسات المؤهلة المعنية على غرار الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية بالنسبة للمقاولات العمومية المدرجة في نطاق هذه الوكالة؛

- الحرص على وضع آليات للتحفيز وتأطيرها من خلال تحديد نظام للتعويضات تمنح للمتصرفين المستقلين، على أساس الخبرة والكفاءة والمشاركة الفعلية في اجتماعات الجهاز التداولي واللجان المنبثقة عنه؛

- الحرص على توحيد المقتضيات مع النصوص القانونية الجاري بها العمل، لا سيما القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، وذلك من خلال ما يلي:

- إلزامية تعيين متصرف مستقل واحد على الأقل في حدود الثلث من عدد المتصرفين أو أعضاء الجهاز التداولي؛

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

مما لا شك فيه أن بلدنا يقبل على إصلاح عميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية التي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وفق مبادئ الحكامة الجيدة، وحيث إن هذا المشروع يأتي منسجما مع مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية الصادر بتاريخ 26 يوليوز 2021، والقانون رقم 82.20 الصادر في نفس التاريخ والذي يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وهي مبادرة تشريعية تهدف إلى تطوير التشريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات وتكريس مثالية الدولة وبناء اقتصاد قوي وتنافسي يحفز المستثمرين والمبادرة الخاصة وخلق مناصب الشغل.

إن اعتماد هذا المشروع يشكل لحظة متميزة في التشريع المغربي وسابقة تاريخية بالنظر إلى أنه لأول مرة في تاريخ المغرب يتم إجراء إصلاح شمولي ومندمج لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، والذي يقتضي القيام بتدابير إصلاحات جوهرية ومتوازنة لمكونات هذا القطاع وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة ناجعة وفق مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

فهذا المشروع يروم تكريس مبادئ الشفافية في تعيين المتصرفين المستقلين، والعمل على تحفيزهم بشكل معقلن والحرص على مراقبة أي تضارب للمصالح.

كما أن مشروع القانون المذكور سيمكن المتصرفين المستقلين من ابداء آرائهم في سير عمل المقاولات بشكل مستقل، دون التأثير بالمساهمين، خلافا لوضعية المتصرفين التابعين للمساهمين.

كما أن هذا المشروع يهدف إلى إرساء آليات الحكامة الجيدة والتدبير المبني على النتائج في القطاع العام، على غرار القطاع الخاص، وهو ما من شأنه الرقي بالدور الذي أضحي يلعبه القطاع العام في الاقتصاد الوطني ليساير ويتكامل مع القطاع الخاص للدفع بعجلة التنمية.

ختاما، لا يسعنا إلا أن نجدد التنويه بعمل وزارة الاقتصاد والمالية وبالدينامية التي تعرفها على عهد هذه التجربة الحكومية، كما نجدد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب دعمنا الكامل والموصول للسيدة وزيرة المالية والاقتصاد، في مباشرة الإصلاحات الضرورية.

IV- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال إسهامها في دعم المجهود الاستثماري، وما توفره من موارد مالية مهمة للخزينة العامة للدولة، علاوة على دورها في مواكبة الأوراش المفتوحة في مجالات الحماية الاجتماعية والطاقات المتجددة والمشاريع المهيكلية، فيبقى دور المتصرفين المستقلين في تثبيت دعائم الحكامة بالمقاولات العمومية قائما وأساسيا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

ونحن نناقش هذا المشروع، يحق لنا التساؤل عن استراتيجية تقليص كلفة المحفظة العمومية وخطة مواكبة الإصلاح الاستراتيجي وكذا مستجدات وأفاق المراقبة المالية المعتمدة وخصوصا الانفاق عبر نافذة الطلبات العمومية.

كما ندعو، كما باقي الفرق والمجموعات من خلال ما راج داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى تبني مدونة سلوك وأخلاقيات، خاصة بالمتصرفين المستقلين، لاسيما التصريح بالامتلاك وكذا الربط بين موضوع المؤسسة وتخصص المتصرف المستقل للاستفادة من خبرته والتعاقد على أساس برنامج عمل تعاقدي.

كما نقترح مراجعة منظومة الأجال المنصوص عليها، واستحضار مكانة الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي في بلورة قرارات البت والتعيين والتقليص من عدد المقاولات أو المؤسسات العمومية التي يعني بها المتصرف المستقل.

وفي الأخير، نتمنى عقد لقاء بحضور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي ومساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية لمناقشة ظروف انطلاقها واستراتيجية عملها وتحديد مجالات مساهمة المجلس في تطوير أدائها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وإيماننا منا بأهمية مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية، ودوره في تطوير أداء المقاولات العمومية فإننا نصوت بالإيجاب عليه بالإيجاب جملة وتفصيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة المستشار السيد عبد الإله السبية باسم فريق

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدة الوزيرة المحترمة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الجلسة التشريعية المخصصة للتصويت على مشروع القانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

وهو مشروع القانون الذي يكتسي أهمية خاصة، بحيث يأتي في إطار التنزيل التدريجي لمختلف محاور الإصلاح الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية الذي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله.

وهي مناسبة نستحضر فيها مسار تنزيل القوانين المؤطرة لهذا الإصلاح، فبعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليو 2020، وكذلك الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، وما جاء فيهما من توجيهات سامية، عرفت بلادنا دينامية إصلاحية جديدة في مجال المؤسسات والمقاولات العمومية، تأطرت عناصره الكبرى من خلال القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ثم تنزيل مقتضيات هذا القانون الإطار من خلال القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وتفعيل هذه الوكالة الوطنية من خلال تعيين مديرها العام بتاريخ 13 يوليو 2022، وصدور مختلف النصوص التنظيمية ذات الصلة، ثم أخيرا مشروع هذا القانون الذي ناقشه اليوم.

وقبل ذلك القانون رقم 20.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ونص هذا القانون الأخير.

وهذه الأوراش التشريعية كانت ضرورية لتأطير وتيسير أداء المؤسسات والمقاولات العمومية للأدوار الجديدة المنوطة لها، والمتعلقة بتحسين حكمة هذه المؤسسات، بمنهجية خلاقة ومقاربة متجددة، تروم معالجة الاختلالات الهيكلية التي تُعيق تطورها وتحقيق الانسجام والتكامل في مهامها.

بحيث يمكن القول بأننا أصبحنا نتوفر اليوم على منظومة قانونية كفيلة بالرفع من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

السيدة الوزيرة،

كما لا يخفى علينا جميعا، فالمؤسسات والمقاولات العمومية تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها فاعلا استراتيجيا في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية للدولية، وهو ما يقتضي إيلاء هذه المؤسسات عناية خاصة وتعزيز حكامتها وتمكينها من الآليات اللازمة لأداء للأدوار المنوطة بها بكل

فعالية.

وتعزيز فعالية أداء المؤسسات العمومية لمهامها مرتبط بشكل أساسي بالمهنيين داخل هذه المقاولات، الذين يلعبون دورا محوريا في تأهيل المقاولات الوطنية من خلال تحقيق القيمة المضافة داخل الأجهزة التداولية وتحسين طريق الاشتغال داخل المجالس الإدارية. السيدة الوزيرة،

كما هو مبرز فإن مشروع هذا القانون يأتي لاستكمال تنزيل ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال تعويد المقتضيات التالية:

- تحسين حكمة المقاولات العمومية من خلال الرفع من مهنية أجهزتها التداولية، وبالتالي الرفع من المساهمة الفعلية لهاته الأخيرة في تنزيل مخططات المقاولات المذكورة والحرص على تحقيق أهداف النجاعة وجودة الخدمات وتكريس التدبير القائم على النتائج؛

- الرفع من مهنية الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية من خلال تحديد شروط ومعايير تعيين المتصرفين المستقلين بالاعتماد على المؤهلات والكفاءات الضرورية من أجل ممارسة مهام المتصرف بالجهاز التداولي، مع التأكيد على الخبرة المهنية في مجال تدخل هذه المقاولات؛

- تكريس استقلالية ومسؤولية أجهزة الإدارة من خلال وضع مسطرة خاصة وشفافية لتعيين المتصرفين المستقلين؛

- الحرص على توحيد المقتضيات مع النصوص القانونية الجاري بها العمل، من خلال تحديد مدة انتداب المتصرفين المستقلين التي لا يمكن أن تتعدى ست سنوات مع إمكانية التجديد مرة واحدة.

ولأجل ذلك، وتقديرا منا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لأهمية وفعالية هذه المقتضيات على تعزيز وتحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية، فإننا سنصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

V- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:السيد الرئيس، السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 40.22 المتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

تشكل المؤسسات والمقاولات العمومية الدراع المالي للدولة، الذي

الذي يأتي في سياق التدابير والإجراءات المتخذة في إطار هيكلية المؤسسات والمقاولات العمومية إلى الرقع من مهنية الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية من خلال تحديد شروط ومعايير تعيين المتصرفين المستقلين، ووضع مسطرة خاصة للتعيين تكريسا لمبادئ الشفافية ولضمان استقلالية ومسؤولية أجهزة الإدارة.

ولتجويد هذا النص تقدمت مجموعة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل بمقترحات لتعديل بعض موادها لكن تم رفضها من باب التسريع بإخراج هذا النص إلى حيز الوجود وهو ما يفقد هذا الرفض لجديته.

إن الإصلاح الحقيقي والمستدام للمؤسسات والمقاولات العمومية، يتطلب التزام حكومي بتفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا تفعيل الجهاز المؤسساتي المتمثل في الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وفق مقارنة تستحضر الاستحقاقات الجديدة للدولة الاجتماعية التي تستلزم تقوية وتدعيم دور القطاع العام الرائد في المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة وصرف النظر عن كل توجه لتسليعهما وخصوصيتهما.

والسلام عليكم ورحمة الله.

تستعمله لتحقيق رهاناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال إسهامها في دعم المجهود الاستثماري وما توفره من موارد مالية مهمة للخزينة العامة، علاوة عن دورها في مواكبة الاوراش المفتوحة للفعل العمومي في مجالات الحماية الاجتماعية والطاقات المتجددة والمشاريع المهيكلية الأخرى...

غير أن أغلب هذه المقاولات العمومية تعرف عجزا ماليا مزمنًا، ومديونية مرتفعة وتضلل بذلك مرتبهة بالإعانات المالية التي تسعفها بها الدولة، وهو ما يبين محدودية نموذجها التدييري وضعف حكومتها، ولتجاوز هذه الأعطاب تم اعتماد القانون - الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والذي وضع المبادئ والأهداف المؤطرة لإصلاح شامل وتدييري للمنشآت العامة، من خلال تجميعها أو حلها وتصنيفها، ولتأطير عملية إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية الجديدة، كما تم تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية المحدثة بموجب القانون رقم 82.20 التي عقدت الاجتماع الأول لمجلس إدارتها بتاريخ 12 دجنبر 2022.

ويهدف مشروع القانون رقم 40.22 المتعلق بالمتصرفين المستقلين